جامعة احمد دراية أدرار
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم اقتصادية

جامعة احمد دراية. ادرار- الجزائر
Université Ahmed DRAIA. Adrar-Algérie

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكادمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
شعبة: العلوم الاقتصادية
تخصص: مالية واقتصاد دولي

- تحت عنوان-

أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

من 2000 إلى 2015

من إعداد:
- الزهراء بن بلخير
- فوزية حسيني

إشراف الأستاذ:
د. سفيان مصطفاوي

الموسم الجامعي : 2015-2016م

شكـــر و إمتنـــان

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

" ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

"سورة النمل الآية 19"

و عملا بقوله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

من الواجب أن ننسب الفضل لذويه و بذلك فإننا نتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتنا الأفاضل الذين علمونا من الحروف الأولى حتى مستوانا هذا لأنهم زرعوا فينا حب العلم و التعلم و العلماء.

كما نتقدم بالعرفان و الامتنان للأساتذة و المشرفين و الإداريين بالجامعة الإفريقية أحمد دراية لولاية أدرار و على رأسهم الأستاذ مصطفاوي سفيان الذي رافقنا بتوجيهاته و نصائحه السديدة لإنجاح بحثنا المتواضع .

و أخيرا الشكر موصول لكل من مد لنا يد المساعدة مهما كانت و لو بكلمة مشجعة لإنجاز هذا العمل العلمي المتواضع، و أخص بالذكر السيدة لبان سعاد، بوشويشة قادة و أوليمار إبراهيم.

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى من تحت قدميها الجنة .....والدتي العزيزة أطال الله في عمرها.

إلى من علمني حروفي الأولى و أ

بجدية الكلام و غرس في نفسي حب العربية و الانتماء.....والدي و معلمي رحمه الله.

إلى إخواني و أخواتي و كل عائلتي الكبيرة.

إلى أسرتي الصغيرة: زوجي عبد الغني و ابنتي قرة عيني، عبير و غفران، وفقهم الله إلى ما فيه الخير و النجاح.

إلى من لن أنسى فضله علي السيد عميد كلية الاقتصاد السيد أقاسم عمر أكثر الله من أمثاله و جزاه عني كل خير.

إلى كل من يحمل لهم قلبي المحبة و الاحترام و التقدير و لا يسعني ذكرهم.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة التحدي و الجد و الإخلاص.

ف. حسيني

إهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثرة عطائك

إنه لا ينسى في هذه اللحظات التي لعلي لا أملك أغلى منه

أن اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

ضياء قلبي ونور بصري، محمد صلوات الله وسلامه عليه.

فضاء المحبة وبحر الحنان، ريحانة الدنيا وبهجتها أمي الغالية حفظها الله

الذي علمني أن الحياة كفاح ونضال وصبر، أبي العزيز حفظه الله

الأعمدة التي أظل ارتكز عليها للصمود: أخواني وأخواتي.

المعادلة التي ترسم منحى الحياة أصدقائي وزملائي في الجامعة

إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية وخاصة الأستاذ مصطفاوي سفيان

الذي كان نعم المؤطر والموجه في أنجاز هذا العمل

إلى كل الذين عرفتهم من قريب أو بعيد.

بن بلخير. ز

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس العام

العنوان	الصفحة
الإهداء	I.
شكر وعرفان	II.
الفهرس العام	III.
قائمة الجداول	IV.
قائمة الاشكال	V.
المقدمة	أ- د
الفصل الأول : مدخل عام لاقتصاديات النفط	1
المبحث الأول: مفهوم الأزمة السعرية وأثرها على توازن السوق النفطية	2
المطلب الأول: : تطورات أسعار النفط	3
المطلب الثاني: : مفهوم الأزمة السعرية	7
المطلب الثالث: احتكار القلة للبترول	12
المبحث الثاني:أهمية الثروة النفطية	15
المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للثروة النفطية	15
المطلب الثاني: الأهمية السياسية والعسكرية للثروة النفطية	18
المطلب الثالث: أهمية الثروة النفطية بالنسبة للدول المنتجة والدول المستهلكة	19
الفصل الثاني: الاقتصاد الجزائري واعتماده على قطاع المحروقات.	21
المبحث الأول: اعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات	23
المطلب الأول: قطاع المحروقات في الجزائر تطوره عبر التسلسل الزمني	23
المطلب الثاني: اعتماد الاقتصاد الجزائري على إيرادات المحروقات (تمويل الاقتصاد الجزائري)	32
المطلب الثالث: مدى تأثر الاقتصاد الجزائري بتقلبات الأسعار والأزمات السعرية	37
المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة على إيرادات المحروقات	39
المطلب الأول: مراحل البناء الاقتصادي	39

المطلب الثاني: ملامح الإصلاح الاقتصادي	43
المطلب الثالث: الاقتصاد الجزائري وبرامج التعديل الهيكلي 1991 – 2009	48
الفصل الثالث: البديل عن الاقتصاد الريعي	52
المبحث الأول: القطاع الفلاحي والصناعي في الاقتصاد الجزائري	54
المطلب الأول: القطاع الفلاحي في الجزائر	54
المطلب الثاني: القطاع الصناعي في الجزائر	58
المبحث الثاني: القطاع السياحي في الجزائر	58
المطلب الأول: القطاع السياحي	62
المطلب الثاني: آفاق السياحة في الجزائر	63
المطلب الثالث: مساهمة السياحة في التنمية الاقتصادية	65
المبحث الثالث: الطاقات المتجددة ومكانتها في الاقتصاد الجزائري	66
المطلب الأول: المفهوم والأهمية	66
المطلب الثاني: أنواع الطاقات المتجددة ومصادرها وخصائصها	67
المطلب الثالث: الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة في الجزائر	72
خاتمة	
قائمة المصادر والمراجع	
الملخص	

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01-01	تطور أسعار سلة خامات أوبك للفترة 1998-2011	06
01- 02	**تطور الأسعار الرسمية للخام الخفيف من 1970 إلى 1981**	**08**
01- 03	إنتاج بعض دول الأوبيك بين سنتي 1982/1973	**09**
01- 04	العوائد النفطية لدول الأوبيك من1985 إلى 1998	**10**
01- 05	إنتاج وحصة الشركات البترولية في الدول الخمسة المؤسسة للأوبيك	**13**
01- 06	**تطور الأسعار المعلنة لبعض أنواع بترول الخليج خلال 1970 – 1973**	**14**
01- 07	**أرباح عشر شركات نفط أمريكية عالمية بين 1968 و 1973**	**15**
01- 08	استهلاك النفط حسب القطاعات الاقتصادية لسنة 2009	**17**
02- 09	الإنتاج الجزائري للمحروقات من1962إلى 1984	**25**
02- 10	الفوائد البترولية للبلدان العربية العضوة في الأوبك(1976-1980)	**26**
02- 11	الترتيبات على حسب الإنتاج وليس التصدير لسنة 2011	**27**
02 – 12	الترتيب حسب احتياطي النفط المؤكد 2007	**27**
02- 13	تطور إنتاج النفط الخام في الجزائر(1999 -2000 -2014)	**28**
02 – 14	إنتاج سوائل الغاز الطبيعي في الدول العربية والعالمية 2001 – 2008	**28**
02 – 15	الغاز الطبيعي المسوق عربياً 2005 – 2008	**29**
02- 16	احتياطي الغاز الطبيعي العالمي 2001 – 2009	**30**
02 – 17	**تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر 1970 – 1985**	**31**
02 - 18	تطور الصادرات النفطية الجزائرية 1986- 2012	**31**
02 – 19	نسبة الجباية البترولية من الإيرادات الكلية(1999-2007)	**31**
02- 20	احتياطي الجزائر من النفط الخام (2000 – 2014)	**32**
02 – 21	عائدات الصادرات البترولية في الجزائر 2000 – 2011	**32**
02 – 22	التجارة الدولية للنفط الخام سنة 2009	**34**
02 - 23	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1986- 2009)	**35**
02 -24	تطور الجباية البترولية التي تعتمد عليها الجزائر في التمويل	**36**
02 – 25	نسبة الديون الخارجية و الناتج المحلي الخام إلى الصادرات86 -.89)	40
02 – 26	طور الدخل الصافي للعوامل الخارجية	43

27 – 02	مساهمة القطاع العام والخاص في الإنتاج الداخلي الخام	44
28 – 02	الديون الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات	47
29 – 02	الوضعية العامة للاستثمارات في الجزائر حسب نوع التعهد (1999-1993	50
30 – 02	محاور برنامج دعم النمو للفترة 2005 – 2009	51
31 -03	قطاعات النشطة في الجزائر للفترة 2000- 2012	63
32 -03	إحصائيات الاستثمار حسب قطاع النشاط وحسب تصريح بالاستثمار 2002 – 2015	63
33 -03	إنبعاثات ثاني اكسيد الكربون من مصادر الطاقة التقليدية	72
34 -03	أهم التأثيرات البيئية لمصادر الطاقة التقليدية	73
35 -03)	تكاليف التسجيل لمشاريع آلية التنمية النظيفة	74
36 -03	مشاريع إنتاج الطاقة الشمسية بتقنية GSP بالجزائر	77
37 -03	القدرة الشمسية الموجودة في الجزائر	78

فهرس الأشكال

01 -01	توزيع استهلاك النفط حسب القطاعات الاقتصادية	17
02 – 02	تطور الواردات بالجزائر خلال الفترة (1986 – 2014)	34
03 – 02	الوضعية المالية للميزانية العامة للدولة خلال الفترة (1986 – 2006)	36
04 -02	ارتفاع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية	39
05 – 02	القطاع الأول في بنية الإنتاج الداخلي عشية الاستقلال	42
06 -02	توزيع الاستثمارات على القطاعات	46
07 – 02	انخفاض معدلات الاستثمار	49
08 – 03	شروط الإعتماد على بدائل الطاقة التقليدية	77

مقدمة

ارتبطت تطورات الحياة البشرية منذ بزوغ شمس الحضارة الإنسانية باستهلاك نوع معين من أنواع الطاقة حتى ارتقى الإنسان مع إطلالة القرن العشرين الميلادي باكتشاف خصائص ومزايا البترول واستخداماته في تلبية حاجات النهضة الصناعية والخدمية فاشتد الإقبال عليه. ومع تركز الاحتياطات البترولية في مناطق محدودة من العالم ازدادت حدة الصراعات الدولية في السيطرة على تلك المكامن البترولية الغنية بطرق ووسائل مختلفة ، كل هذه الأبعاد الجيولوجية والاقتصادية والسياسية جعلت من البترول سلعة إستراتيجية بالغة الأهمية لها عالمها المتعدد الجوانب.

ويعتبر البترول من أهم الموارد ،خاصة في الوقت الحاضر بعد أن أزاح الفحم عن المركز الأول الذي ظل يحتله لفترات طويلة قبل الحرب العالمية الثانية، فتزايدت أهميته بتزايد الطلب عليه مع محاولات الانتقال إلى الاقتصاد الجديد المعتمد على الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية و طاقة الرياح.

كما تزايدت أهميته أيضا انطلاقا من حتمية مسايرة التطور التكنولوجي وفي جميع المجالات المرتبطة أصلا بالإمكانات الطاقوية والبترولية تحديدا من جهة وفي طبيعة السلعة النفطية التي أكسبت سوق تداولها مميزات خاصة من جهة أخرى.

وبرزت الجزائر في الجانب الآخر من الدول العربية النفطية التي اختلفت مع الدول الخليجية في كميات الإنتاج والإمداد العالمي للطاقة، لكنها تشابهت معها واتفقت في بناء اقتصاديات نفطية تعتمد على مورد ناضب من خلال عوائده في تنفيذ خططها التنموية والنهوض بقطاعاتها، فتوقفت وضعية الاقتصاد الوطني على حركة التقلبات السعرية للنفط المرتبطة أصلا بالعوائد الخارجية ما يجعله عرضة لصدمات مختلفة.

1- إشكالية الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

لماذا لم تستفد الجزائر من الأزمات النفطية السابقة ولا من التدفقات المالية المحصلة في فترة البحبوحة المالية؟ !....

ولمحاولة الإجابة عن هذه الإشكالية نستعين ببعض التساؤلات المدعمة للموضوع والتي هي كالتالي:

- ما هي العوامل الرئيسية المحددة لأسعار البترول؟
- ما أثر تغير أسعار البترول على اقتصاد الجزائر؟

- ما هي الرهانات الحقيقية التي يواجهها الاقتصاد الجزائري في ظل التطور الحالي لأسعار النفط، وما مدى الدور الذي تلعبه هذه الأسعار باعتبار أن السعر المرجعي في الميزانية العمومية يبقى دون العشرين دولار للبرميل؟

2- فرضيات الدراسة:

من أجل تفسير إشكالية البحث يمكن تصميم وصياغة الفرضيات التالية لاختيار مدى صحتها:

- توجد علاقة بين سعر البترول والعوامل الجيو سياسية تجعل أسعار البترول لا تعرف الاستقرار في الأسواق البترولية العالمية.
- استقرار الاقتصاد الجزائري مرهون باستقرار أسعار النفط العالمية، فحدوث أي صدمة أو أزمة في أسعار النفط ، تؤثر على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر مثل: الناتج المحلي، الميزان التجاري، الميزانية العامة وهذا ما يحدث خلل في الاقتصاد الوطني والذي هو موضوع الدراسة.
- الطاقة المتجددة أو الطاقة البديلة كبديل للطاقة النفطية على المستوى الدولي.
- القطاع الزراعي من أهم بدائل الثروة النفطية بالنسبة للجزائر.
- القطاع السياحي من أهم بدائل الثروة النفطية للجزائر.

3- أهمية الموضوع :

- تكمن أهمية الموضوع في كونه يتعرض لأحد أهم المواضيع الحساسة والمهمة على مستوى الاقتصاد الوطني.
- وكونه أيضا من أكثر المواضيع تداولا ونقاشا في الآونة الأخيرة سواء بين الباحثين والمفكرين الاقتصاديين وبين رجال السياسة والعسكريين.
- إضافة إلى أن إيرادات الثروة البترولية تعتبر أهم عنصر في المعادلة الاقتصادية الوطنية فبفضلها وصلت الجزائر إلى ما وصلت إليه اليوم، كما أن إستقرار أسعار النفط تؤدي إلى إستقرار الاقتصاد الوطني، وتذبذبها يحدث خللا في جميع الموازنات.
- قطاع المحروقات يحتل المكانة الرئيسية في الاقتصاد الجزائري.
- بما أن النفط مورد ناضب وزائل وجب التفكير في استراتيجيات بديلة له سواء من الناحية الطاقوية أو من الناحية القطاعية تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للجزائر.

4- دوافع اختيار الموضوع:

يرجع السبب في اختيارنا لهذا الموضوع إلى رغبتنا في إثرائه خاصة وهو على صلة بطبيعة التخصص (مالية واقتصاد دولي)، وتبيان بعض المحاور فيه وإضافتها إلى الدراسات السابقة في هذا الميدان.

5- أهداف الدراسة:

هدفنا من هذا البحث هو محاول التعرف على المورد الأكثر إثارة للصراعات على المستوى الدولي وهو الثروة النفطية، ومدى تواجد هذا المورد فوق الكرة الأرضية وأهميته في تنمية الاقتصاد الجزائري.

- ومن اجل ذلك سنتطرق إلى دور وأهمية القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري، ومدى قدرة الدولة الجزائرية على الاعتماد على بدائل أخرى لتمويل وتنمية هذا الاقتصاد.

6- مجال الدراسة:

تم إسقاط الدراسة في الجانب النظري حول الثروة النفطية من خلال أهميتها في الاقتصاد الجزائري.

بالنسبة للحدود الزمنية تم التطرق إلى أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري من سنة 2000 إلى 2015 إضافة إلى إبراز الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة على إيراد المحروقات منذ بداية الاستقلال سنة 1962، مع إعطاء إستراتيجية بديلة لهاته الثروة ولقطاع المحروقات.

7- منهج الدراسة:

تختلف المناهج المتبعة حسب طبيعة وإشكالية كل دراسة، وفيما يتعلق بدراستنا المرتبطة بتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري 2000- 2015.

استخدمنا المنهج الوصفي والتاريخي والذي يظهر في الفصل الأول والثاني حيث تم استعراض بعض التطورات التاريخية ووصف بعض الظواهر.

كما استخدمنا المنهج التحليلي بهدف تحليل وتفسير بعض الاشكال والجداول.

8- صعوبات البحث:

إن الصعوبة التي تلقيناها في إنجاز هذه الدراسة لا تختلف في جوهرها عن تلك المألوفة لدى جل الباحثين ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- قلة المراجع المتعلقة بهذه الدراسة في مكتبات الجامعة.
- عدم إمكانية إجراء التربص التطبيقي لعدم وجود مؤسسة نفطية على مستوى الولاية.
- التضارب مع الإحصائيات المتعلقة بالجداول عدم وجود شرح مفصل لها.

9- تقسيمات البحث:

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول نظرية.

الفصل الأول تحت عنوان مدخل عام لاقتصاديات النفط. والذي تم تقسيمه إلى مبحثين، الأول سنتناول فيه مفهوم الأزمة السعرية وأثرها على توازن السوق النفطية. أما المبحث الثاني فسنتطرق فيه إلى أهمية الثروة النفطية.

فيما يخص الفصل الثاني، الذي سيكون تحت عنوان الاقتصاد الجزائري و اعتماده على قطاع المحروقات تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول سيتم التطرق إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات، أما المبحث الثاني سيكون تحت عنوان الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة على إيرادات. المحروقات.

أما الفصل الثالث فهو تحت عنوان البديل عن الاقتصاد الريعي. والذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث الأول، بعنوان القطاع الفلاحي والصناعي في الاقتصاد الجزائري.

وفيما يخص المبحث الثاني تمت عنونته بالقطاع السياحي في الجزائر،أما المبحث الثالث والذي سيتم التطرق فيه إلى الطاقة المتجددة ومكانتها في الاقتصاد الجزائري.

الفصل الأول
مدخل عام لاقتصاديات النفط

تمهيد

لقد أصبح النفط الخام خلال السنوات الأخيرة سلعة في حياة المجتمعات، فقد اعتمد الإنسان مند القدم على مصادر عديدة للطاقة كالفحم الذي بقي مدة طويلة من الزمن مصدراً رئيساً لها لكن بعد اكتشاف النفط أو القطران أو الزيت الخام أو الذهب الأسود في الولايات المتحدة الأمريكية احدث ضجة كبيرة سرعان ما انتقل إلى كل العالم فقد استخدم في قضايا السياسة الاقتصادية ومع اكتشافه تطورت أسواقه قبل ظهور منظمة الأوبك وذلك في تسلسل زمني فالبداية كانت في شبه احتكار من قبل الشركات الأمريكية مما أدى إلى ظهور القوانين التي ترفضه وبعد الحرب العالمية الثانية برزت سبع شركات احتكارية لسوق النفط من خلال تقسيم مناطقه العالمية ما جعل عدم التحكم فيه(إنتاجاً وتسعيراً وتسويقاً) يؤثر على الاقتصاديات بكل مناحيها وجعلها خاضعة للأزمات والصدمات التي تحدث كل بضعة أعوام. فالولايات المتحدة الأمريكية وحدها تستورد البترول بنسبة 75% لتكفي حاجياتها البالغة 21مليون برميل يومياً فهي بذلك أكبر مستهلك للنفط في العالم. لما يقارب ربع الإنتاج العالمي المقدر بحوالي 80مليون برميل يومياً لتشغيل المصانع وتحريك وسائل النقل من اجل حركية الإنتاج واستخراج المبيدات الحشرية واللدائن و الأقمشة والأدوات البلاستيكية كالأنابيب والرقائق والنايلون وغيرها بالمقابل نجد أن الجزائر يشكل النفط بالنسبة لها، ثروة البلاد التي يبنى عليها مستقبلها لأن مدا خيل الصادرات بالعملة الأجنبية هي أكبر تحدي إذ تمثل 97% من المداخيل من النفط الخفيف المطلوب عالمياٍ والذي يتم استخراجه من حاسي مسعود وجنوب قسنطينة وبالقرب من الحدود الليبية، وتتولى كل ما يتعلق بالنفط اكبر شركة في الجزائر وهي شركة سونا طراك شركة وطنية إلا أنها أصبحت مضطرة إلى الشراكة مع الشركات الأجنبية من أجل الاستثمار في مجال التنقيب والإنتاج لما لهذه الأخيرة من تقنيات عالية.

لهذه الأسباب وأخرى تضمنت دراستنا في فصلها الأول اقتصاديات النفط متابعةً لتطورات أسعار النفط بين مستورد ومصدر وبين منتج ومستهلك وخضوعها لتقلبات الأسواق كأي سلعة أخرى لكن بدرجة أكثر أهمية و تأثير لان هذه التقلبات السعرية تؤثر على توازن سوق النفط بالأساس وتوازن كل المجالات والمخططات التنموية التي تعتمدها الجزائر لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي الذي ترجوه، وإذ يتضمن المبحث الأول تطورات الأسعار بغية تسليط الضوء على مؤشرات السوق النفطية ومدى التحكم فيها لننتقل إلى دراسة الإجراءات التي تتخذها الشركات للتصدي للأزمات والصدمات للتخفيف من آثارها على الاقتصاد الكلي والسياسات المالية والنقدية بشكل عام وذلك في ظل احتكار القلة.

المبحث الأول: مفهوم الأزمة السعرية وأثرها على توازن السوق النفطية.

تتعرض السوق النفطية لتقلبات مفاجئة بين الحين و الآخر مما يجعلها في حركية دائمة و غير مستقرة تحت تأثير معطيات عالمية تتحكم فيها القوى الاقتصادية العظمى.

المطلب الأول: تطورات أسعار النفط

يمكننا الملاحظة بكل وضوح أن أسعار النفط دائمة التغير فهي بين مد و جزر ولمعرفة ذلك يجب أولا معرفة مايلي :

الفرع الأول: مفهوم سعر النفط

يعرف سعر النفط على أنه القيمة المادية أو قيمة السلعة البترولية ويعبر عنه نقداً خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير عوامل اقتصادية واجتماعية، سياسية ومناخية ...الخ، تطور السعر البترولي منذ اكتشافه تجارياً بتطور السوق البترولية حيث كان في البداية يحدد عند آبار النفط وهذا في ظل احتكار القلة الذي ساد السوق النفطية ليتحدد بعدها عند موانئ التصدير حيث تم اكتشاف واتساع صناعة البترول في بلدان عديدة لكن سرعان ما تحول إلى سعر احتكاري وهذا نتيجة وجود شركات قليلة في السوق البترولية التي سعت إلى تعظيم أرباحها، ليتطور بعدها إلى سعر تنافسي يخضع لعوامل الطلب والعرض وهذا لدخول عدة بلدان منتجة للنفط السوق البترولية، كل هذا التطور في مفهوم السعر أوفي كيفية تحديده يدل على أن للسعر البترولي عدة أنواع أو مصطلحات تغيرت وفق تطور زمني لكل نوع من الأنواع والمقياس في ذلك هو السلعة البترولية .[1]

الفرع الثاني: أنواع سعر النفط:

1- **السعر المعلن POSTED PRICE:** ظهر هذا النوع من الأسعار لأول مرة عام 1880 بالولايات المتحدة الأمريكية من قبل "شركة ستاندارد أويل" standard oil التي كانت تحتكر شراء البترول من منتجيه المتعددين في السوق البترولية وعند فوهة البئر وتزايد اكتشاف واستغلال البترول خارج الولايات المتحدة الأمريكية وتزايد الإنتاج العالمي.فأصبحت الشركات البترولية تقوم بإعلان الأسعار في الموانئ للتصدير .

وظراً لحدة التنافس الذي وقع بين الشركات البترولية الاحتكارية الكبرى حول الأسعار عقدت عام 1928 اتفاقية بين هذه الشركات نتج عنها استقرار وثبات للأسعار المعلنة في الأسواق البترولية وبظهور دول منتجة

أخرى أصبحت هذه الدول تهتم بالسعر المعلن من خلال تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح للفوائد النفطية بينها وبين الشركات البترولية العاملة على أراضيها ولأنه خلال فترة الخمسينيات و بداية الستينات أنشأت الدول المنتجة شركات مستقلة تبيع بترولها الخام المنتج بتخفيضات معينة تقل عن الأسعار المعلنة ولا

[1] العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي ، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص3

تعبر عن السوق البترولية إلا أنها استمرت تعلن كأسعار اسمية للبترول الخام تستعمل لاحتساب الفوائد بين الشركات والدول البترولية .[1]

2- **السعر المحقق actual price** :ظهر هذا النوع من الأسعار في أواخر الخمسينيات حيث عملت به الشركات البترولية المستقلة من خلال تقديم تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها المشتري كنسبة مئوية تخصم من السعر المعلن أو تسهيلات في الدفع، ويمكن تعريف السعر المتحقق بأنه عبارة عن السعر المعلن مطروح منه الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري من خلال هذا التعريف نقول أن الأسعار المتحققة تتأثر كثيراً بظروف السوق البترولية السائدة والعلاقات الاقتصادية الدولية، فمثلاً عند إجراء عقود بترولية طويلة الأجل بين شريكين سيستفيد احدهما (المشتري) من حسومات اكبر مما هو عليه الحال في العقود القصيرة الأجل، وهذا ما يجعل السعر المحقق منخفض حسب مقدار هذه الحسومات.

3- **سعر الإشارة أو السعر المعول عليه référence price** : ظهر في فترة الستينيات حيث اعتمد عليه لحساب قيمة البترول بين بعض الدول المنتجة والشركات البترولية الأجنبية لأجل توزيع العوائد المالية بين الطرفين ويتم احتساب سعر الإشارة على أساس تحديد معدل بين السعر المعلن والمتحقق لعدة سنوات وأخذت به العديد من البلدان البترولية ومثال ذلك ما قامت به فنزويلا عند ما بادرت خلال عام 1966 بإدخال الأسعار المعول عليها في نظامها المالي مستبعدةً بذلك قاعدة الأسعار المتحققة.

4- **سعر التكلفة الضريبية tax cost price:** هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول التي تقوم باستخراجه الشركات البترولية العاملة في البلدان ومناطق العالم البترولية مضاف إليه عائد تدفعه هذه الشركات البترولية لحكومات هذه البلدان المعنية، أو بتعبير آخر تقوم الشركات البترولية العاملة في البلدان البترولية بشراء البترول الذي تستخرجه من أراضي هذه الأخيرة بسعر يكافئ كلفة الاستخراج يضاف إليه عائد أو ريع يتمثل في ضريبة على الدخل يذهب لحكومات تلك الدول لذلك يعتبر السعر الأساسي في تعاملات السوق،لان البيع بسعر أقل منه يعني هذا البيع بخسارة.

5- **السعر الفوري أو الآني spot price:** ظهر هذا النوع من الأسعار مع وجود السوق الحرة أو التنافسية ويمكن تعريفه على أنه سعر الوحدة البترولية المتبادلة فورياً في السوق البترولية الحرة من هذا التعريف نرى أن السعر الفوري أو الآني يتأثر كثيراً إذا كانت هناك إختلالات في السوق البترولية وبالتالي فهو قابل للزيادة والنقصان بالمقارنة مع السعر المعلن فهو يزيد عنه إذا كانت هناك عدم توازن كبير بين العرض والطلب وأقل إذا كان الخلل صغير.

1 العمري علي، مرجع سبق ذكره ص4.

6- **السعر الخام:**هو السعر الذي يتحدد في الأسواق الدولية، أما القيمة التجارية السوقية فهي ذلك السعر الذي ترغب الشركات المنتجة في استهدافه لأنه السعر الحقيقي ويشتمل على جميع النفقات المتراكمة عبر مراحل الإنتاج والاستغلال.

الفرع الثالث: تقيم أسعار النفط : المرجع في سعر النفط غالبا هو السعر الوقتي أما السعر (دبليو-أتي) أي الخام الخفيف في بورصة نيويورك لتسليمات كوشي نج أو كلاهما أو سعر البرنت في بورصة البترول العالمية IPE (international petroleum exchange) لتسليمات سولوم فو. سعر البرميل يعتمد على درجته والتي تحدد بعوامل مثل الثقل النوعي أو API ومحتواه من الكبريت وموقعه.

إن أغلبية النفط لا يتم التجارة به في البورصة ولكن عن طريق التعامل المباشر بين السماسرة، ويتم هذا قياساً على نقطة مرجعية للنفط الخام تم تقييمها عن طريق وكالة التسعير بلآتس، ففي أوروبا بوجود درجة معينة من النفط ولتكن فلمار يمكن أن تباع بسعر "برنت + 0.25 دولار أمريكي للبرميل وتزعم IPE إن 65% من الاستعمالات في سوق النفط تتم دون الرجوع إليها وهناك تقسيمات أخرى مثل دبي تابيس وسلة الأوبك وتستخدم إدارة معلومات الطاقة بالولايات المتحدة، السعر المتوسط لكل أنواع النفط الوارد إليها كسعر النفط العالمي. [1]

يفترض أن منظمة الأوبك تقوم بتسعير النفط والسعر الحقيقي للبرميل تقريباً حوالي 20 دولار أمريكي وهو ما يعادل قيمة استخراجه من الشرق الأوسط دون احتساب سعر التنقيب وتطوير المستويات وتدخل تكلفة الإنتاج كعامل يؤخذ بعين الاعتبار في التسعير غير أن تقليل الإنتاج الأوبيك جعل الإنتاج في بحر الشمال متطوراً مما أدى إلى عدم قدرتها على الحفاظ على ثبات أسعار النفط وانخفاض الاستثمارات في هذا المجال.

بالنسبة للنفط العربي اتخذت الأسعار مساراً تصاعدياً خاصة في فترة السبعينات حيث تطورت إثر اتفاقية طهران 14 فبراير 1971 حتى نهاية 1973 حيث فرضت الأوبيك على الشركات الكبرى البترولية الاعتراف بها كمنظمة. وقبول التفاوض معها كممثل للأقطار المنظمة إليها من اجل إعادة النظر في أسعار نفطها الخام المطلوب عالمياً نتيجة عوامل عديدة كالتضخم وهبوط سعر صرف الدولار والضرائب على الدخل والريع وتم التوقيع على رفع الأسعار ووضع برنامج موحد للسعر على مدى ستة سنوات ومنذ ذلك التاريخ أصبح للأوبيك دوراً مباشرا مع الشركات البترولية في عملية تحديد الأسعار بعد الاحتكار الذي كان سائداً قبل هذا التاريخ تم تعزيز هذا الدور باتفاقية طرابلس المشابهة لاتفاقية طهران في معظم بنودها ماعدا اختلاف في البند الخاص بالزيادة في سعر برميل النفط العربي الخام المصدر من موانئ الأقطار الأربعة (الجزائر، العراق، السعودية، وليبيا). [2]

[1] د. نواف الرومي، تطورات أسعار النفط العربي الخام في عقد السبعينات متاحة على الموقع بتاريخ، 2014/02/28 ، ص28 www.boht. Ml.10h00

[2] داوود سعد الله، مذكرة نيل متطلبات رسالة ماجستير، تحت عنوان أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، 2010/2000 جامعة الجزائر 2011/ 2012ص19

لكن نتيجة لعوامل سياسية وأحداث تاريخية وبسبب مواقف بعض الدول ،تم التكتل بين الدول الغربية لمواجهة منظمة الأوبيك التي أصبحت أقطارها تعتبر أن تسعير البترول جزء لا يتجزأ عن السيادة الوطنية وبالتالي أصبح الصراع سياسي أكثر منه اقتصادي، وقامت الدول الغربية المتكتلة باستخدام المخزون الاحتياطي في الأزمات من أجل التأثير على الأسعار والدفع بالدول الصناعية للبحث عن البديل للبترول من الطاقة وبناء مخزون احتياطي استراتيجي لدى الدول المصنعة . وكل هذه العوامل آدت بالأوبك إلى مراجعة موقف الدول المنظمة إليها وضرورة قيامها بإجراءات سريعة تكفل لها المحافظة على ثبات أسعار النفط وعوائده في ديسمبر 1973 . لكن ارتفاع الأسعار المعلنة وكذا العوائد الحكومية من البرميل أدى إلى إنشاء الوكالة الدولية للطاقة يوم 18نوفمبر 1974 ، وهذا يجعلنا ننتقل زمنياً إلى فترة ثانية يميزها تغير الأسعار بعد 1974 حيث بدأت الأوبك بمواجهة صعوبات عديدة لكونها دول نامية فقد انخفضت أسعار النفط الخام العربي وتم تجميد الأسعار 75/74 إلى غاية ظهور نظام السعرين للنفط العربي (مؤتمر الدوحة) ديسمبر 1976، و بسبب ظهور آراء عديدة بخصوص الأسعار منها ما يميل إلى تجميد الأسعار بينما نادت الأغلبية بزيادتها وفي نهاية كل هذه التوجهات تم الاتفاق على ربط أسعار البترول باعتباره مصدراً للطاقة وكمادة أولية وثروة وطنية بأسعار المصادر الطاقوية الأخرى، وكذا معدلات التضخم العالمي وارتفاع أسعار السلع ،والخدمات .

الجدول رقم: (01-01).

تطور أسعار سلة خامات أوبك للفترة 1998-2011 (دولار أمريكي)

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
المعدل السنوي لأسعار سلة خامات الأوبك	12.3	17.5	27.6	23.1	24.3	28.2	36
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المعدل السنوي لأسعار سلة خامات الأوبيك	50.6	61.04	69.07	94.08	60.9	77.4	107.4

المصدر: أعداد مختلفة من التقرير الإحصائي السنوي للأوبك.

من خلال الجدول يظهر بكل وضوح تطور الأسعار لبترول الدول المنظمة إليها في محاولة للتحكم في تسعير انتاجها.

تنص النظريات الاقتصادية على إن الأسعار تستمد استقرارها من استقرار السوق الذي بدوره تحكمه أساسيات السوق لكن بالنسبة لأسعار النفط الأمر مختلف تماماً عن بقية المواد الأولية الأخرى بسبب المميزات التي تتصف بها سوق النفط ولعلها ساهمت ومازالت تساهم في إحداث الأزمات السعرية الحادة. [1]

[1] داوود سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص 19

المطلب الثاني: مفهوم الأزمة السعرية

الفرع الأول: تعريف الأزمة السعرية:

الأزمة السعرية في صناعة البترول هي اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة وذلك بسبب تأثير محددات العرض والطلب أوكلاهما في آن واحد نتيجة التغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن 1979/1970 إلى السوق وانهيار التجمعات الاحتكارية، كما حدث في أزمة الطاقة الأولى، ويمكن أن يكون مرده إلى عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة البترولية مثل حركة رؤوس الأموال والتغيرات الجيو سياسية و في ظل تقلبات الأسعار الحادة للنفط في السوق الدولية مند سنة 2000 بسبب اختلال عوامل السوق المتمثلة أساساً في محددات العرض والطلب على النفط يمكننا القول أن الدول ذات الهيكل الاقتصادي غير المتنوع الذي يعتمد على الريع البترولي سوف يتعرض لعدم الاستقرار ويعرض سياساته الاقتصادية والمالية على وجه الخصوص إلى عدم التوازن بسبب تذبذب الإيرادات العمومية الناجمة عن تقلبات أسعار النفط في ظل لجوء الحكومة إلى الصناديق السيادية بهدف تفادي الآثار السلبية للأزمات السعرية في سوق النفط على السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي، من هنا يمكننا تحديد المتغيرات الرئيسية المتمثلة في : سوق النفط – صندوق ضبط الإيرادات– استقرار السياسة المالية.

إن الدراسة التاريخية لتطور صناعة النفط تشير إلى الأزمات التي شهد تها ومازالت تشهدها أسواقه والمرتبطة بتقلبات الأسعار في 50 سنة التي سبقت كمثل أزمة الطاقة الأولى والصدمة العكسية وأزمة الأسعار عام 1991 أزمة 1998 وأزمة 2008 التي كان مرجعها تغيرات هيكلية مرت بها صناعة البترول لهذه الفترة. والمقصود بالأزمة العكسية هي الأزمة التي تلت الصدمة الأولى 1973 والثانية 1979 والتي أدت إلى انخفاض الأسعار بصفة مفاجئة بعد نجاح الوكالة الدولية للطاقة في ترشيد استهلاكها وعدم قدرة الشركات الأمريكية على تسويق النفط داخل الولايات المتحدة بسبب الحظر مما أدى إلى ظهور فائض في العرض جعل الأسعار تنخفض.

انهارت أسعار البترول في الأسواق الدولية عام 1986 حيث سجل انخفاض بنسبة 50% وبلغ انخفاض السعر من 26 دولار للبرميل سنة 1980 إلى 13 دولار للبرميل سنة 1986 ثم سجل ارتفاعاً طفيفاً سنة 1987 ليصل إلى17.7 دولار للبرميل ليعود وينخفض مرةً أخرى ليقدر ب 14.2 دولار للبرميل.[1]

سنة 1988 وصاحب هذا التراجع في الأسعار تراجع في سعر صرف الدولار وبذلك فقد عانت الجزائر من وجهي الأزمة الاقتصادية التي أدخلتها في أزمة اجتماعية وسياسية وأمنية وغرقت في خدمات الديون قبل أن تغرق في الديون والالتزامات أمام صندوق النقد الدولي وبنك التعمير،خاصة وأن الاقتصاد الجزائري ريعي يعتمد بأكثر من 97% من إيرادات الدولة هي من مدا خيل البترول فمنذ تأميم المحروقات سنة 1971

[1] داوود سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص20

أصبحت الثروة النفطية هي المتحكم الرئيسي في الاقتصاد الجزائري فهي مصدر الأموال التي تغذي جميع القطاعات والتي تجلت من خلال تمويل المخططات التنموية منذ الاستقلال حتى يومنا هذا،[1]

وبذلك فإن أي صدمة تتعرض لها الأسواق النفطية سلباً أو إيجاباً، ارتفاعاً أو انخفضا تؤثر على التنمية الوطنية بجميع أوجهها وبشكل مباشر.

الفرع الثاني: الأزمات النفطية عبر التسلسل الزمني :

1- أزمة النفط الأولى

جدول رقم : (01- 02) .

تطور الأسعار الرسمية للخام الخفيف من 1970 إلى 1981 (دولار للبرميل)

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1976	1978	1979	1980	1981
السعر الرسمي	1.67	2.03	2.29	3.05	10.73	11.51	12.25	17.25	28.64	32.51

المصدر:

Arab oil and gaz n657 : 01/02/1999 p04

إن تطور الأسعار في سنة 1973 لم يكن راجعا لتوقف النفط العربي فقط بل كان نتيجة عدة أسباب أخرى نشأت من خلالها أول أزمة نفطية وهي التالي:

1-بالدرجة الأولى تكتل الدول الأعضاء في منظمة الأوبك وعدم تأثرهم بالضغوطات الخارجية وانضمام بعض الدول الجديدة للمنظمة مما عزز قدرتها على التفاوض وأصبح إنتاجها يمثل 53% من الإنتاج العالمي.

2- التضخم الذي عرفته الولايات المتحدة الأمريكية وانخفاض قيمة الدولار سنة 1970 بعد تخلي الحكومة الأمريكية عن قاعدة الذهب في 1971. [2]

3- التنافس على الطاقة وخاصة البترول من قبل الدول الصناعية الكبرى دول شرق آسيا (اليابان – كوريا الجنوبية) والولايات المتحدة الأمريكية حيث أن احتياجاتها لوحدها تبلغ 299 مليون طن سنوياً من البترول الخارجي، واستهلاكها يفوق 880مليون طن سنوياً بينما إنتاجها لا يتعدى 573.3 مليون طن سنوياً في تلك الفترة.

[1] داوود سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص 21.
[2] العمري علي ،مرجع سبق ذكره، ص 16

2 –الأزمة النفطية الثانية 1979: حدثت هذه الأزمة نتيجة اختلال في العرض و الطلب بالرغم من الإجراءات الدولية التي اتخذتها الوكالة الدولية للطاقة (IEA) بعد أزمة 1973، ويمكن تلخيص هذه الأسباب كما يلي:

1-ظهور مناطق جديدة للبترول منافسة للأوبك في الإنتاج العالمي أدى إلى تقلص إنتاجها من سنة لأخرى.

2-الثغرة البترولية التي حدثت في إنتاج إيران سنتي 1978 و 1979 حيث انخفض بنسبة 65% بسبب الثورة الإيرانية خلال هذه المرحلة.

3– ازدياد الطلب على البترول لوضع الاستراتيجيات وتعزيز المخزون من طرف الدول الصناعية الكبرى تخوفاً من أزمة نفطية أخرى رغم محاولات الأوبيك خاصة السعودية والعراق لتغطية الاحتياجات والمحافظة على موقعها في الإنتاج العالمي.

جدول رقم: (01– 03).

إنتاج بعض دول الأوبيك بين سنتي 1982/1973 (ألف برميل يومي)

البلد	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
إيران	5863	6021	5350	5898	5663	5240	3167	4211	4054	5131
السعودية	7595	8480	7074	8600	9200	8301	9534	9928	9800	6484
العراق	2019	1970	2263	2422	2348	2568	3472	2476	898	1011
الأوبيك	31028	30728	27186	30827	31286	29805	30928	26953	22487	10003
الإنتاج العالمي	58106	58205	55238	59865	61936	63380	65783	63175	59301	56562
نسبةالأوبيك من الانتاج العالمي	%53	%52	%49	%51	%50	%47	%47	%42	%38	%33

المصدر: مجلة economist petroleum – février 1987 p44

أعطيت الأرقام سنوياً وتم تحويلها من طرف الطالب صاحب الماجستير العمري علي إلى معطيات يومية

المعطيات في الجدول تشير إلى بداية تراجع إنتاج النفط لدى دول الاوبيك من نصف الإنتاج العالمي إلى 33 %. [1]

[1] العمري علي ،مرجع سبق ذكره، ص 17

3- **الأزمة العكسية للنفط سنة 1986 :** بعد عصر الرفاهية الذي عاشته منظمة الأوبيك نتيجة المداخيل الكبرى من النفط في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات وجدت نفسها في سنة 1986 أمام انخفاض الأسعار لمستويات لم تكن متوقعة لذلك سميت بالأزمة النفطية العكسية لأنها تختلف عن الأولى والثانية اللتان كانتا نتيجة نقص في العرض البترولي فقد تميزت هذه الأزمة العكسية بفائض العرض وهذا كان بتضافر عدة عوامل داخل المنظمة وخارجها :

1- نظام الحصص الذي تبعته منظمة الأوبيك للحفاظ على الأسعار في وقت الاكتشافات الجديدة للبترول كبحر الشمال فكانت تزيد من إنتاجها للنفط لأخذ حصص أكبر من الإنتاج العالمي.

2- وضع خطط وترتيبات سياسية من قبل الدول المصنعة الكبرى المنتمية للوكالة الدولية للطاقة ضمن سياسة ترشيد استهلاك الطاقة وإحلال مصادر بديلة من اجل التخلص أو خفض التبعية للدول النامية المنتجة للنفط.

3 - خروج بعض الدول عن قاعدة تحديد الأسعار لمنظمة الأوبك كدولة نيجيريا التي خفضت أسعار بترولها،على غرار ما حدث في بريطانيا والنرويج وتبعت السعودية بخروجها عن قرارات الأوبك.[1]

جدول رقم: (01- 04).

العوائد النفطية لدول الأوبيك من1985 إلى 1998 (الوحدة مليار دولار)

السنوات	العوائد النفطية بدولارات1998	العوائد النفطية بدولارات 1974	السنوات	العوائد النفطية بدولارات 1998	العوائد النفطية بدولارات 1974
1985	144.09	85.38	1991	127.36	58.85
1986	75.02	43.29	1993	120.16	57.33
1987	93.64	48.30	1995	132.16	62.83
1988	86.40	43.10	1996	161.56	80.29
1989	107.75	53.61	1997	161.59	79.27
1990	147.05	67.21	1998	107.30	52.16

المصدر: عن مجلة arab oil and Gas N° 657.01/02/1999 p 06

إن انهيار أسعار النفط كما جاء في الجدول في بداية 1986 اظهر جليا هشاشة النظم الاقتصادية للدول النامية المنتجة والمصدرة للبترول والتي تعتمد اقتصادياتها كلياً على الريع البترولي مما الحق أضراراً كبيرةً بدول الأوبيك حيث قلت عوائدها واضطرت للجوء إلى الافتراض الخارجي بسبب العجز الذي تعاني منه ميزانياتها العمومية وتم التخلي عن نظام تثبيت الأسعار في نهاية سنة 1986 وتحولت إلى نظام مرن لتسعير النفط وفق نظام الأسعار الفورية في ظل المنافسة الشرسة.

[1] العمري علي ،مرجع سبق ذكره، ص19

4- الأزمة النفطية لسنة 1998: كانت الصين تنتج 1738 برميل يومياً سنة1977 وأصبحت تنتج 3200 برميل يوميا، أما الاتحاد السوفيتي فوصل إنتاجه إلى 7200 برميل يومياً سنة 1997 بعد التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة روسيا، النرويج بلغ إنتاجها سنة 1997 إلى 3280 برميل يومياً. مقابل هذا كله لم يكن هناك طلب مماثل خاصة بعد تراجع الاستهلاك البترولي من طرف دول شرق آسيا التي كانت تعاني من أزمة مالية كذلك أزمة روسيا الداخلية في تلك المرحلة. [1]

أما دول منظمة الأوبيك كانت تحاول في كل مرة رفع أسعارها بإستراتيجية خفض الإنتاج لكنها لم تستطع خاصة عند عودة العراق كمنتج قوي تزامن مع فتح فنزويلا للاستثمارات الأجنبية أدى كل هذا إلى انهيار الأسعار عام 1998 والآثار كانت جلية خاصة على الجزائر وقطر و الدول التي لا يناسبها خفض الإنتاج ووصلت أسعار النفط إلى 12 دولار للبرميل لسلة خامات الأوبيك و3.6 دولار أمريكي بتقييم 1973.

5- أسعار النفط من 1999 إلى 2006 : إن الاعتماد على الريع البترولي أدى إلى الأزمة تلوى الأخرى إلى درجة الإفلاس خاصة بالنسبة للجزائر ولم يظهر الفرج إلا بعد عودة الأسعار إلى الارتفاع بداية من سنة 2000 حيث حققت قفزة نوعية اعتباراً من نفس السنة ووصل متوسط السعر 12.3 دولار للبرميل سنة 1998 ثم 17.5 دولار للبرميل سنة 1999 إلى 27.6 دولار للبرميل سنة 2000 لكن سنة 2001 سجل انخفاض طفيف في الأسعار بسبب أحداث11 سبتمبر 2001 لتعود إلى الارتفاع من جديد لتصل سلة خامات الأوبيك إلى 107.4 دولار أمريكي للبرميل سنة 2011 مما ادى إلى تراكمات مالية معتبرة جداً بالنسبة لدول الأوبيك ومنها الجزائر مروراً بسنة 2008 أزمة الرهن العقاري التي تأثرت بها الأسواق النفطية وأسعاره وذلك بسبب المخاوف على الطلب العالمي الذي يعزى إلى الركود الاقتصادي ووفقا لإحصائيات هيئة EWG العالمية أن إنتاج البترول العالمي وصل ذروته خلال الأعوام 2008 و 2011 وتقول التنبؤات ان احتياج العالم سنة 2020 تقل تدريجياً لتصل إلى 100 مليون برميل يومياً حيث تستهلك الولايات المتحدة الأمريكية وحدها 21%.

الفرع الثالث: آثار الأزمات السعرية على توازن سوق النفط: تختلف آثار الأزمات السعرية في سوق النفط على التوازنات الكبرى لكن بتكرر العوامل و هذا ما يمكننا من حصر الآثار وملاحظتها وإمكانية متابعتها خاصة استقراء مستقبل النفط هذه الثروة الزائلة، فعند انخفاض أو ارتفاع الأسعار:[2]

1- الفوائض المالية التي تؤدي إلى تحولات جذرية في العالم وفي نمط المدفوعات الدولية وكذا ظهور الانتعاش والقوة للبعض والعجز والتراجع للبعض الآخر كما هو الحال في أزمة للطاقة الأولى.

2-التحفيز على التكتل بإيجابياته وسلبياته وعلى جميع الأصعدة (اقتصادياً وسياسياً) وحتى عسكرياً.

[1] داوود سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص24

[2] الموسوعة العلمية، متاحة على الموقع، بتاريخ 2016/02/28/ 00h09 https://on.wikipidia.org./wiki.

3- ظهور المشاكل الاقتصادية التي تتأثر بها السياسات المالية والنقدية لبعض الدول بحيث يمكن إن يحدث انهيار مالي ونقدي أو ركود اقتصادي.

4- العجز في موازين المدفوعات بسبب زيادة أسعار البترول للدول المتقدمة المستهلكة وزيادة الدين الخارجي للدول غير المنتجة.

5- الزيادة في المديونية الخارجية للدول النامية عند الانخفاض الحاد لأسعار النفط لتغطية عجز موازين مدفوعاتها.

6- ارتفاع معدلات الفائدة عند الإقراض إذا انخفضت الأسعار بالنسبة للدول النامية غير المصدرة للنفط مما يؤدي إلى تفاقم المديونية الخارجية.

7- التضخم العالمي والركود التضخمي بسبب التدخل الحكومي والمساعدات والدعم تتحول نسبة من السلع من المنتجين إلى غير المنتجين وارتفاع معدل البطالة وتوابعها.

المطلب الثالث: احتكار القلة للبترول (احتكار السوق النفطية)

الفرع الأول: احتكار السوق النفطية:

لعل أهم ما يميز السوق مند اكتشاف البترول إلى يومنا هذا هو الاحتكار خاصة مرحلة مابين 1940إلى 1960 بعد اتفاقية " أكنا كري" التي تم خلالها وضع مبادئ توزيع مناطق النفوذ في العالم فبرزت سبع شركات كبرى أصبحت تعمل كتنظيم واحد وهي:

شركة اكسون موبيل :رمزها XOM

تكساكو: TEXACO

البريطانية للبترول: BRITISL PETROLEUM

روايل دوتش

غولف : GOLF

والشركة الفرنسية.

وأصبح اهتمامها الشرق الأوسط لعدة أسباب نذكر منها:

1-بعد الحرب العالمية الثانية دمار اقتصادي كبير في أوروبا ولتدارك ذلك يجب النهوض به مما يتطلب كميات ضخمة من النفط.

2-اتفاقية التنازل عن استغلال الثروة مقابل إتاوات زهيدة مما سمح للشركات الكبرى باستغلال القانون للحصول على رخص طويلة المدى تتماشى مع قيمة الأرباح التي تضاعفت برفع الإنتاج.

3-التكلفة المنخفضة نسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والمخزون الهائل من النفط.

هذه الأسباب وأخرى أدت إلى ظهور منظمة معتمدة رسمية تفاوض باسم الدول الأعضاء المنظمة إليها وذلك في 14 سبتمبر 1960 وهي منظمة الأوبيك.[1]

[1] بوبكر رقية وغرباوي نور اليقين، مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، مذكرة لاستكمال شهادة الليسانس، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013/2012، ص25

الفرع الثاني: ظهور منظمة الأوبيك في السوق البترولية:

لقد كانت الأزمة الإيرانية وتخفيض أسعار النفط لدول الشرق الأوسط من طرف الشركات الاحتكارية والحظر الذي فرض على النفط الإيراني من طرف هذه الشركات كان لابد من التكتل من أجل مواجهة الاحتكار بكل أوجهه فوقعت تحركات عربية خاصة أولها مؤتمر 1959 للبلدان

العربية الذي سهل إعادة النظر في العلاقات مع الشركات النفطية ثم تلتها اجتماعات متواصلة بين الوزراء واتسعت لتشمل فنزويلا.[1]

في سنة1960 أسست كل من العراق – فنزويلا – إيران – الكويت – المملكة السعودية – منظمة الأوبيك وهي منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط وتم انضمام كل من قطر وليبيا – أندونسيا – الأمارات العربية المتحدة ،الجزائر في جويلية 1969 – نيجريا – الاكوادور – الغابون بذلك أصبح المنظمة تضم 13 عضواً وتم تحديد أهدافها كالتالي:

1- إيجاد وإتباع أفضل للطرق لحماية المصالح الجماعية والفردية للدول الأعضاء.

2- العمل على الحد من تقلبات المفاجئة للأسعار النفطية.

3- الحصول على الخبرة الأجنبية والطرق الفنية من الدول الصناعية .

4- توحيد السياسات البترولية خاصة من ضمنها تنظيم الإنتاج.

5- اتخاذ إجراءات جادة مع الشركات البترولية لإجراء التعديلات في الأسعار.

غير أن هذه الأهداف صادفت عدة عراقيل وصعوبات لأن الشركات الاحتكارية النفطية الكبرى لم تعط أي أهمية لهذه المنظمة لأن92% من الإنتاج كان لهذه الشركات.

جدول رقم : (01- 05).

إنتاج وحصة الشركات البترولية في الدول الخمسة المؤسسة للأوبيك

اسم الشركة	الإنتاج اليومي بآلاف البراميل	حصة الشركة من المجموع
شاندارد نيوجارجسي	**624.911**	**%21.6**
بريتش بتروليوم	**536.632**	**%18.6**
شل	**451.167**	**%15.6**
غولف	**397.768**	**%13.8**
تكساكو	**205.803**	**%7.1**
ستاندارد – كاليفورنيا	**188.105**	**%6.5**
موبيل	**158.922**	**%5.5**

[1] داوود سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص23.

الشركة الفرنسية	**107.439**	**%3.7**
غيرها	**217.450**	**%7.6**
المجموع	**2888.197**	**%100**

المصدر: مانع سعيد العقيبة : أوبيك والصناعة البترولية، لبنان، مطابع التجارة والصناعة بيروت 1974 ص 29.

كانت الشركات البترولية تقوم باحتساب الريع البترولي على أساس السعر المتحقق لأن هذا السعر ساعد هذه الشركات على رفع إنتاجها من خلال العقود طويلة الأجل مما أدى إلى زيادة العرض البترولي الذي استغلته الدول الصناعية الكبرى المستهلكة خاصة اليابان والدول الأوروبية لزيادة معدلات نموها.[1]

لكن بعد الدراسة التي قامت بها الأوبك وإعادة النظر في تسعير البترول وبعد كفاح طويل استطاعت أن تفرض على الشركات البترولية احتساب ا لريع على أساس الأسعار المعلنة كانت البداية مع ليبيا ثم فنزويلا في عام 1966 ثم السعودية وجاءت الأوبك بفكرة تقنين الإنتاج لكن دون جدوى لم تستطع ذلك بسبب:

1- اختلاف السياسات البترولية داخل دول الأوبك.

2- عدم اتفاق الدول الأعضاء على المعايير المستخدمة في تحديد نصيب كل دولة من الإنتاج.

3- عدم القدرة على السيطرة على الشركات الكبرى العاملة على أراضي دول الأوبك بسبب العقود التي تربطها بها وبالشركاء الآخرين.

غير أن اتساع المنظمة وانضمام دول جديدة غير المؤسسين جعلها تصل إلى 38.00% خلال 1960 و50.8% خلال 1970 من الإنتاج العالمي وذلك بسبب تأميم بعض الدول لمحروقاتها ومواردها الطبيعية وإنشاء شركات نفطية وطنية واستطاعت أن تثبت أسعار البترول إن لم تستطع رفعها.[2]

جدول رقم : (01- 06).

تطور الأسعار المعلنة لبعض أنواع بترول الخليج خلال 1970 - 1973 (دولار للبرميل)

المصدر	الكثافة	السعر أكتوبر	السعر في 71/02/14	السعر في 71/02/15	السعر في 71/06/01	السعر في 73/01/20	السعر في 73/01/01
الكويت	31	1.59	1.68	2.08	2.18	2.37	2.48
البصرة	35	1.72	1.72	2.12	2.25	2.45	2.56
مريان	39	1.88	1.88	2.23	2.34	2.54	2.65
السعودية	34	1.80	1.80	2.18	2.28	2.47	2.59

المصدر: مانع سعيد العقيبة اوبيك و الصناعة البترولية لبنان مطابع التجارة و الصناعة /بيروت 1974 .

[1] بوبكر رقية وغرباوي نور اليقين، مرجع سبق ذكره ، ص27

[2] العمري علي، مرجع سبق ذكره، ص 20

لكن هذا لم يؤثر على أرباح الشركات الكبرى التي إزدادت كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم : (01- 07) .

أرباح عشر شركات نفط أمريكية عالمية بين 1968 و 1973 (الوحدة مليون دولار)

الشركة	1968	1970	1972	1973	نسبة التغير عامي 73/72
اكسون	1277	1310	1532	2440	%59
تكساسو	820	822	889	1292	%45
سوكال	452	455	547	844	%54
غولف	626	550	447	800	%79
موبيل	431	483	574	843	%47
يونيون أويل أوف كالفورنيا	151	110	122	180	%47
شل أويل	312	237	260	333	%28
أتلانتيك ويتشفيد	206	210	194	270	%40
ستاند أويل أوف أنديانا	310	314	375	511	%36
كونتينتال أويل	150	160	170	243	%43
مجموع أرباح العشر شركات	4734	4656	5110	7756	%52

المصدر: مجلة تقرير في أزمة الطاقة وتطور بدائل النفط منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول /ماي 1974ص79[1].

المبحث الثاني: أهمية الثروة النفطية

مضت قرون عديدة والإنسان لا يملك إلا المصادر البدائية والتي تتمثل في القوة العضلية وقوة الحيوان وقوة الهواء وقوة المياه وغيرها من مصادر الطاقة البدائية وبعدها كان اكتشاف الفحم والذي ساهم في تحريك دواليب الثورة الصناعية، وبعد ذلك أكتشف النفط والذي صار أهم مصادر الطاقة وحتى وقتنا الحالي، وسيبقى هو الأهم ولعقود مقبلة، وهذا نظراً لما يتميز به من خصائص فريدة من نوعها لا تتوفر في المصادر الطاقوية الأخرى فهو مصدر آمن ومتوفر، ومن هذا المنطلق تبرز أهمية الثروة النفطية وعلى كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى العسكرية.

[1] العمري علي، مرجع سبق ذكره ،ص20-21

المطلب الأولى: الأهمية الاقتصادية للثروة النفطية

للثروة النفطية مزايا كثيرة لا تعد ولا تحصى فهو السلعة الإستراتيجية في الوقت الراهن في العالم، حيث أن علماء الاقتصاد أمثال ألدمان وفرانكل، اعتبارا بأن الطاقة أصبحت تشكل عاملا جديدا من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم.

هناك موضوع ارتفاع أسعار الطاقة والنفط، وهو أمر يصيب الأجور والقدرة الشرائية للمداخيل أكثر من أية سلعة أخرى، وهذا الأمر له علاقة مباشرة وشمولية باستخدام الطاقة والإنتاج الصناعي.

لقد غيرت الثروة النفطية مسار الحياة البشرية بشكل لم يسبق له مثيل حيث استخدمت مشتقات البترول في إنتاج الطاقة اللازمة لتشغيل المصانع وتحلية مياه البحار والميكنة الزراعية وتسيير المواصلات وتنظيم تنقل الإفراد والسلع ومنه تنمية القطاع السياحي والتجاري والخدمي وغيرها من القطاعات الاقتصادية، كما يمكننا الحصول على عدد من المنتجات من خلال تكرار النفط ومن أهمها:[1]

1-الفازولين: وهو أهم مشتقات البترول و يستخدم كوقود للسيارات.

2-الكروسين: و يستخدم كوقود للطائرات.

3-الديزل: و يستخدم كوقود لمحركات القطارات و السفن و مولدات الكهرباء والشاحنات و غيرها.

4-زيوت التشحيم: و تستخدم في تزييت المحركات وآلات المصانع.

5-الإسفلت: و يستخدم في رصف الشوارع و عزل الأسطح.

الفرع الأول: أهمية الثروة النفطية في القطاع الصناعي والنقل

1- أهمية الثروة النفطية في القطاع الصناعي:

يعتبر النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة و تحريك الآلات في المصانع وبدونه ستتوقف الصناعة و بشكل شبه تام.

إن الصناعة الحديثة ما هي إلا حركة، وحيث توجد الحركة يوجد الاحتكاك، والذي يؤّدي بالنهاية إلى إتلاف الآلات و تعطيلها، لذا يجب طلاؤها بطبقة رقيقة من الزيوت لصيانة محركاتها.

2- أهمية الثروة النفطية في قطاع النقل:

يعتبر قطاع النقل هو العمود الفقري أو الشريان الحيوي للاقتصاد العالمي بكل قطاعاته و فروعه فقطاع النقل هو أساس استمرار و تواجد كل القطاعات الاقتصادية فهو يساعد في إيصال السلع و الخدمات بمختلف أنواعها وأشكالها سواء كانت سلع صناعية أو زراعية أو حتى مواد أولية أوغيرها من مناطق الإنتاج و الاستخراج إلى مناطق الاستهلاك و الاستعمال النهائي. [2]

[1] وحيد خير الذين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012 ص69

[2] عدنان الحاج، محطات اقتصادية2008/2005، دار الفرابي، بيروت الطبعة الأولى، 2009، ص182

إن النفط من جهة هو المصدر الأساسي للوقود، والذي تتحرك بواسطته جميع وسائل النقل البرية والبحرية و الجوية ، فالسيارات و الشاحنات و القطارات و البواخر و الطائرات و الصواريخ كلها تستمد طاقتها المحركة من النفط و مشتقاته، وبهذا أصبح النفط بمثابة الدم بالنسبة للنقل الحديث، ويستحوذ قطاع النقل على الحصة الأكبر من الاستهلاك العالمي للبترول فعلى سبيل المثال 61.7% من مجمل الاستهلاك العالمي للنفط سنة 2009.

الشكل رقم: (01- 01).
توزيع استهلاك النفط حسب القطاعات الاقتصادية (الوحدة %)

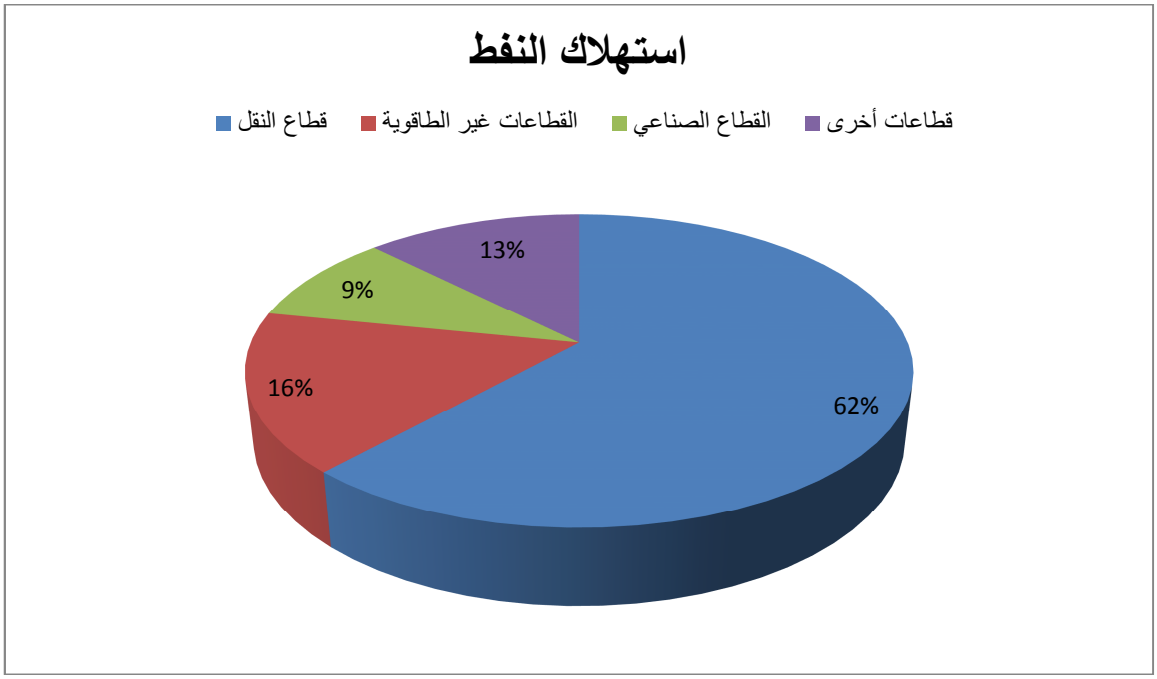

3462 MTOE مليون طن مكافئ نفط

SOURCE……..PAG 33

وفي الولايات المتحدة والتي تعتبر أكبر مستهلك للنفط في العالم، فقد بلغ استهلاكها من النفط في قطاع النقل في سنة 1950 ما يعادل 54% من مجمل استهلاكها النفطي وفي عام 1970 قفزت النسبة إلى 60% وفي عام 1990 بلغت النسبة 67% وفي عام 2001 وصلت إلى حدود 69%.

الفرع الثاني: أهمية الثروة النفطية في القطاع الزراعي:

بعد قيام الثورة الصناعية توالت الاختراعات في مجال الميكنة الزراعية، وما عزز هذه الاختراعات وأعطاها أهمية بالغة وزاد في حدة تطورها هو اكتشاف النفط وهذا باعتباره مصدر توليد الطاقة المحركة

للآلات الزراعية الحديثة من جهة ومصدر المنتجات البترو كيميائية والتي ساهمت وإلى حد بعيد في تحقيق التقدم الزراعي.[1]

أن الميكنة الزراعية هي التي ساهمت وإلى حد بعيد في توفير الوقت والجهد ورفعت الإنتاج إلى حدوده القصوى، ولكن كل هاته الآلات الزراعية تتحرك بالطاقة والتي مصدرها الثروة النفطية،

فماذا لو انقطعت إمدادات النفط ولأي سبب مهما كان ؟ !

فالأكيد هو أن الزارعة ستعود بقرون إلى الوراء، وتنخفض بذلك الإنتاجية ويعجز القطاع الزراعي عن توفير الغذاء للبشر، حيث تشير معظم التقديرات إلى أن عدد السكان في العالم سيرتفع في غضون 2030 إلى حوالي 8.5 مليار نسمة ،و كذلك يمكننا القول أن الثروة النفطية تلعب دورا بارزا في إنتاج المنتجات البترو كيميائية والمبيدات الحشرية وحتى أعلاف الحيوانات عن طريق ما يسمى بالتحول الصناعي لبعض المنتجات النفطية.

المطلب الثاني: الأهمية السياسية والعسكرية للثروة النفطية

الفرع الأول: الأهمية السياسية للثروة النفطية

تميز النفط بخصائص جعلت منه مادة حيوية ووضعته موضع الصدارة بالنسبة لمصادر الطاقة الأخرى وأكد على هذا خبراء الطاقة والاقتصاد، حيث أجمعوا على أن النفط سيظل البديل الأفضل من بين مصادر الطاقة الناضبة والمتجددة من النواحي الاقتصادية والفنية والبيئية وهذا ما جعل الصراع عليه بين الدول الكبرى من أجل السيطرة عليه، وعلى هذا الأساس سعت الدول الكبرى لضمان تدفقه بلا عائق وربطته بأمنها القومي، وهذا ما جعل العلاقة بين النفط والسياسة علاقة جد وطيدة، وأصبح بذلك محورا في السياسة الدولية.

إن حاجة الدول الصناعية للثروة النفطية جعلتها تبين سياستها الخارجية على أساس الحصول على أكبر وأضمن الإمدادات من النفط، فالزيارات المتتالية التي يقوم بها المسؤولون والنفطيون من بلدان أوربا الغربية واليابان إلى الدول المنتجة للنفط وخاصة الدول العربية منها، تهدف لحد بعيد لتأمين حاجة بلادهم النفطية وعقد الاتفاقيات التجارية المتبادلة، كما أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الوطن العربي لا يمكن أن تتم بمعزل عن موضوع النفط الذي تعتبره مادة إستراتيجية لضمان أمنها القومي بإقامة التحالفات السياسية والعسكرية لتأمين تدفق النفط إلها.

الفرع الثاني: الأهمية العسكرية للثروة النفطية.

[1] وحيد خير الذين، مرجع سبق ذكره، ص73

يعتبر النفط هو محرك الآلات و المصانع الحربية، ناهيك على أنه يعتبر الوقود الضروري الذي تشتغل بواسطته هذه الآليات الحربية والتجهيزات العسكرية في المعارك المختلفة.

إن المتتبع للأحداث أقل ما يلفت نظره بعد سقوط بغداد هو حماية الجيش الأمريكي لمبنى وزارة النفط العراقية خلال أحداث الشغب التي بلغت سقوط بغداد، وهو المبنى الوحيد الذي حضي بالحماية الأمريكية، وهذا دليل صارخ وواضح بأن الهدف من الحرب على العراق كان الحصول على النفط الذي يعتبر مصدر قوة الدول الصناعية بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة، وهو الدعامة الأساسية لتفوقها الاقتصادي والتكنولوجي لهذا لم تتوقف عن خوض الصراعات الدائمة من أجل السيطرة على المصادر النفطية في العالم.[1]

المطلب الثالث: أهمية الثروة النفطية بالنسبة للدول المنتجة والدول المستهلكة.

الفرع الأول: بالنسبة للدول المنتجة

تعتبر الثروة النفطية أهم الثروة الاقتصادية على الإطلاق وهذا باعتبارها مصدر الطاقة التي يعتمد عليها الاقتصاد العالمي في تحقيق تقدمه وتطوره.

إن الدول المنتجة للنفط لا تعتبر النفط مجرد مصدر للطاقة، بل تعتبره المحرك الأساسي لعجلة التنمية الاقتصادية، فالنفط له أهمية كبيرة إنتاجاً و تصنيعا للدول المنتجة، فهو مصدر الأموال التي تعتمد عليها القطاعات الاقتصادية،حيث يعتمد عليه في الصادرات الخارجية لجلب العملة الصعبة، ناهيك على أن أموال النفط تساهم وبشكل مباشر في تحقيق الرفاهية الاجتماعية وتحقيق الاستقرار السياسي للأنظمة الحاكمة.

الفرع الثاني: بالنسبة للدول المستهلكة

إن الدول المستهلكة للنفط تدرك أكثر من غيرها، مدى الأهمية الإستراتيجية الكبيرة للثروة النفطية وما يمكن أن تفعله بمستقبل العالم بأسره فالثورة الصناعية لم تتطور ولم تتقدم إلا بعد اكتشاف البترول والذي يعتبر أهم عنصر مساهم في تحقيق هذه الثورة، ومازالت استهلاكات الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية آخذة في الارتفاع إلى يومنا هذا فنلاحظ بأن هناك تباين كبير في استهلاك الطاقة بين الدول الغربية ودول العالم الثالث، فالفرد في الدول الغربية يستهلك الطاقة بمعدل يزيد عن 25ضعف مقارنة باستهلاك الفرد في الدول المتخلفة ولقد عجزت الدول الغربية حتى على وضع سياسة موحدة للتقليل من حجم استهلاك النفط بهذا الشكل الرهيب وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى:

*اعتماد المجتمعات الصناعية الحديثة الكامل والمطلق على موارد الطاقة.

*دور النفط في سياسة الولايات – م–أ الخارجية، الحروب والأوضاع الجيوسياسية في القرن الحادي والعشرين كلها ساهمت في زيادة حجم استهلاكه .

خلاصة الفصل

[1] وحيد خير الذين، مرجع سبق ذكره، ص 74– 75

من خلال الفصل الأول من هذه الدراسة والذي خصصناه لأن يكون كمد خل عام لاقتصاديات النفط ، يتضح جليا بأن النفط هو أهم المصادر الطاقوية في العالم و هذا ما جعله سببا في الصراعات الحاصلة فوق الكرة الأرضية، فمن أراد السيطرة على العالم اقتصاديا و علميا وعسكريا لابد له أن يسيطر على أهم مصدر للطاقة.سر النمو و الاستمرارية.

ولقد بحثنا في الإجراءات والسياسات التي انتهجتها الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية والشركات العالمية في صناعة النفط بهدف توجيه الأسعار والتحكم في سوق النفط.حيث تبين أن القوى العظمى تحتكر صناعة النفط سواء بتسعيره أو إنتاجه أو استهلاكه فهو عصب حياتها و مصدر تقدمها رغم المحاولات اليائسة من قبل الدول العربية أو منظمة الأوبيك للسيطرة على نفوطها فهي لا تملك تكنولوجيا الإنتاج ولا المقدرة على الصناعات التحويلية مما جعل مصدر القوة بديهية للتبعية و التخلف .

توصلنا في نهاية الفصل بأن الثروة النفطية لا تضاهيها ثروة فهي ذات أهمية إستراتيجية على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية وهذا سواء بالنسبة للدول المنتجة أو المستهلكة على حد سواء.

الـفصـل الثــانــي
الاقتصاد الجزائري واعتماده على قطاع المحروقات.

تمهيد

عند اكتشاف الثروة النفطية تغيرت معالم الحياة فوق الأرض وأصبحت هذه الثروة هي المحرك الرئيسي لجميع النشاطات وبدون منازع نظراً لخصائصها من جودة ونظافة وقلة التكاليف مقارنة بمصادر الطاقة الموجودة والمستعملة.

فقد صارت هي الموجه للتنمية الاقتصادية ومن دونها ما كان للثورة الصناعية أن تنهض و تقفز بتلك الخطوات العملاقة التي غيرت موازين العالم كله ونظراً لهذه الأهمية سماها الخبراء بالثروة النقدية الناضبة ويسميها الاقتصاديون برأس المال التشغيلي المتحرك وهي تستعمل كوسيلة لبناء مصادر الثروة الدائمة بسبب أهميتها أصبح الموضوع محل نقاش وصراع وتنافس بين كل المنظمات والدول وأصبحت تؤثر في صنع القرار على مستوى العالم وحتى في صناعة الرؤساء والقادة واندلاع الحروب والصراعات الإقليمية الدولية .

ويمثل النفط العربي الدور الأساسي في تحريك التنمية باعتبار مدا خيل هذا المورد وعوائده هي الرئة التي تتنفس بها الدول المنتجة والمصدرة له فهو مصدرها الوحيد حتى سميت اقتصادياتها بالاقتصاديات الريعية وتحولت فرضية القوة إلى حقيقة التبعية حيث تطرح إشكالية المورد الوحيد والجزائر من هذه الدول الريعية التي تمثل المحروقات 97% من إيرادات الدولة.

وللتعرف على أهمية النفط و إيراداته تعرضنا في هذا الفصل إلى مبحثين :

- الاعتماد الكلي للاقتصاد الجزائري على المحروقات.
- الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة على إيرادات المحروقات.

المبحث الأول: اعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات

يأتي هذا الفصل كحلقة تربط جزءا هاما من الإشكالية محل البحث إذ نتطرق فيه إلى ملامح الإصلاح الاقتصاد، حيث بدأت من وضع اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي، فهو يعبر عن إرث ثقيل لإستدمار لم يعرف العصر الحديث مثله قساوة، في نهبه المبرمج لثروات وعرق الإنسان الجزائري لفترة دامت أكثر من قرن وربع قرن من الزمن.حتى افتك الجزائريون عامة خيرات البلاد من أيدي المستدمر الغاشم لتعود ملكية القرار والعمل به وكذا العوائد و الفوائد إلى اصحبها الشرعيين.

المطلب الأول: قطاع المحروقات في الجزائر تطوره عبر التسلسل الزمني

الفرع الأول: المحروقات وأهمية الثروة النفطية في الجزائر

يعتبر البترول مورداً حيوياً ناضباً ومصدراً للدخل القومي بالنسبة للعديد من الدول في العالم بحيث هو مرتبط أساسياً بالأمن الوطني للدولة وقوتها وهيبتها خاصة تلك الدول التي يرتبط دخلها العام بما تجنيه من ضرائب ودخل قومي يعتمد على عائدات البترول والتي يؤدي انخفاضها إلى إختلالات في اقتصاد تلك الدول بما يهدد وحدة كيانها وسيادتها فكان لزاماً إنشاء منظمة تعنى بالمصالح النفطية للدول المصدرة لهذا المورد وهي منظمة الأوبيك كجهاز محافظ على مصالح الدول المنتجة، وكذا الدول المستوردة له، نظراً للأهمية البالغة التي يتحلى بها البترول باعتباره مادة خام حيوية للبشرية ومصدر استراتيجي للدولة المصدرة فإن تأثير العوامل السياسية كان بشكل أكبر وأوسع من العوامل الاقتصادية .

في الجزائر كانت أول محاولات البحث والتنقيب عن البترول عام 1913 في الإقليم الغربي من منطقة غيليزان من طرف الشركات الفرنسية التي ظلت تتبع أطماعها الاستغلالية وتابعت بذلك أبحاثها أثناء الحرب العالمية الأولى بكل من (قسنطينة والعلمة وعين فكرون وسيدي عيش) ولم تسفر هذه المحاولات عن أي اكتشاف.[1]

وفي سنة 1946 اكتشفت شركة بترول "الصور"الفرنسية أول حقل بترولي في "قطرني "ثم حقل"برقة" بالقرب من عين صالح عام 1952، ومند تلك الفترة أدركت فرنسا والشركات الأجنبية انه لابد من استغلال الثروات البترولية للجزائر، وسعت للحصول على امتيازات للبحث والتنقيب وبالفعل نجحت هذه الشركات في سلسلة من الاكتشافات بدأت بحقل "إيجلس" عام 1954 و"حاسي مسعود"سنة 1956 المكتشف من طرف شركة البترول الفرنسية –الجزائر– والشركة الأهلية للتنقيب عن البترول الجزائري واستغلاله – ريبال–

ونظراً لأهمية الحقل صرحت فرنسا انه لو أمكن نقل هذا البترول إلى ساحل البحر لتم الاستغناء عن بترول الشرق الأوسط. ومن الحقول أيضا " عجيلة بتقنتورين " وزارزتين التي اكتشفتها شركة البحث عن بترول الصحراء واستغلاله ويصنف بترول جميع هذه الحقول من النوع الجيد الذي تنخفض نسبة الكبريت فيه.

[1] وحيد خيرالدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013/2012، ص 73

صاغت فرنسا أهدافها الاستعمارية والاستغلالية للثروات الوطنية في شكل مواد صدرت باسم قانون البترول الجزائري رقم 11/58المؤرخ 1958/11/22 ويشتمل مايلي:

*وضع نظام للامتيازات، مع وضع حد أدنى للإنتاج بتوافق مع تحقيق أكبر قدر من سلب الثروات البترولية.

* حساب الضريبة والأرباح على أساس الأسعار الفعلية وهي ما تصح به الشركات و تقل بحوالي 20% عن الأسعار المعلنة.

* تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات البترولية.

*خصم 27.5 من إنتاج البترول تحت بند "صندوق تجديد المخزون دون أن يدخل في حساب الضرائب أو الإرباح.[1]

وتزايد دور سوناطرك الشركة الوطنية الجزائرية حيث كان أول تنظيم لها على أساس المسؤوليات التي يتحملها الطرف الجزائري في إطار إتفاقية 1965 لكن افتقار الشركة لإمكانيات الحفر والتنقيب ثم تكليف شركات أجنبية بدلك أولها شركة "ألفور" تمتلك فيها سوناطراك 51% بقيت لشركة التنقيب الأمريكية sealco وبنفس النسبة تأسست شراكات مع الشركات الأخرى منها: ألجيو– ألسترا– ألريف– ألكور.....إلخ.

إلى أن أممت الجزائر محروقاتها كخطوة الأولى نحو الاستقلالية البترولية بل الطاقوية والمتمثلة في:

- ✓ إصدار مجموعة من قرارات التأميم للشركات الأجنبية سنة 1970 وهو ما أدى إلى رفع من حصة سوناطراك.
- ✓ أعلنت الجزائر عن زيادة سعر البترول إلى دولارين و95 سنتاً بتاريخ 1970/07/21.
- ✓ تأميم حقول الغاز الطبيعي ويؤمم النقل البري إي كل الأنابيب البترولية .
- ✓ التخلص من التبعية الاقتصادية للجزائر والمتعلقة بالثروات الوطنية.
- ✓ فتح المجال أمام اليد العاملة الوطنية إطارات أو غيرها.

وبالتالي ربط التنمية الاقتصادية بالقطاع النفطي ومداخليه مند السبعينات وأقيمت الاستثمارات الضخمة والمخططات التنموية، وازداد الإنتاج الجزائري من المحروقات وتنوع كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم : (02– 09). الإنتاج الجزائري للمحروقات من 1962 إلى 1984 (الوحدة ألف طن)

السنوات	غاز طبيعي	غاز البترول	منتوجات	بترول خام
1962	300	–	–	22.800
1969	2600	100	2200	50.000
1974	5500	380	5000	52000
1979	20.000	1000	600	63000
1984	30.000	3500	21000	52000

المصدر: احمد هني المديونية موفم للنشر الجزائر 1992 ص76.

[1] وحيد خير الدين، المرجع السابق ص74

وبهذا الارتفاع توفرت الموارد المالية من العوائد البترولية بصورة مرتفعة نتيجة ارتفاع الأسعار النفطية خاصة عند الانتصار العربي في حرب أكتوبر 1973 مما زاد من أهمية قطاع المحروقات المتمثل في شركة سوناطراك التي زادت سيطرتها على جميع مراحل الإنتاج البترول100% على أهم الحقول البترولية وهو حاسي مسعود بعد أن تضاعف حجم منتوجاتها البترولية ليصل إلى 98.5% سنة 1981.

الجدول رقم : (02 – 10). الفوائد البترولية للبلدان العربية العضوة في الأوبك (مليون دولار)

السنوات	الجزائر	العراق	الكويت	ليبيا	قطر	العربية السعودية	الإمارات المتحدة
1976	3700	8500	6869	7500	2092	30755	7000
1980	12500	26100	17900	22600	4914	102212	19500

المصدر: عبد الحميد فريد، عرب بلا نفط نظرة مستقبلية في آثار هبوط الفوائد النفطية لبنلن مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت، 1986، ص282

ثانياً– تطور القطاع البترولي بعد الاستقلال:

1 - التطور المؤسساتي و الهيكلي للقطاع :

كانت أولى الخطوات للتطور في مجال الهيكلة والتأسيس هو وضع النظم والقوانين المبرمة وسن التشريعات التي تكون الإطار القانوني والمرجعي في قطاع المحروقات ومصادر للطاقة بصفة عامة نذكر منها:

- قانون 99– 09 المؤرخ في 28 جويلية 1999 المتعلق بالتحكم في الطاقة محتواه ترشيد الطاقة وتطويرها والتقليل من آثارها البيئية.
- الانضمام إلى المنظمات العالمية الدولية كمنظمة للبلدان المصدرة للبترول OPEC . جمعية الدول الإفريقية المنتجة للبترول APPA .مقر اللجنة الإفريقية للطاقة AFREC .

2– على الصعيد الأوربي: اتفاقيات الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي من أجل التعاون في مجال الطاقة والمناجم حيث يعمل في الجزائر أكثر من 50 شركة عالمية للنفط والغاز فوصلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين 2000 –2005 حوالي 10 مليار دولار.[1]

- مشروع هليوم سكيكدة (2005)لإنتاج 600 مليون مكعب في السنة من الهيليوم، و50000 طن في السنة من الآزوت.
- مشروع مصفات أدرار لتكرير 600000 طن في السنة من البترول حيث بذات الأشغال به في 2004 بتكلفة إستثمارية 167 مليون دولار. 50.1 مليون من طرف سوناطراك و116.9 مليون دولار تمولها الشركة الصينية CNPC .

1 د. زغيب شهرزاد و أ. حليمي حكيمة، القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، جامعة سطيف، بحث،2002، ص ص05 06

- تطور مصادر المحروقات حيث تبدل الحكومة جهوداً في مجال البحث ثم إبرام عقود وإتفاقيات في الفترة بين 2000 و2005 في إطار الاستكشاف مع أكثر من 40 شريك أجنبي من خلال ستة مناقصات دولية وتم حفر 240 بئر وسجل 51إكتشاف للمحروقات 43% منها كان من طرف شركة سوناطراك.[1]

جدول رقم: (02 – 11) الترتيبات على حسب الإنتاج والتصدير لسنة 2011 الوحدة (ألف برميل يومياً)

الدول	الإنتاج	التصدير	الدول	الإنتاج	التصدير
السعودية	11.153	8.533	البرازيل	2.687	–
روسيا	10.299	7.119	الكويت	2.628	2.272
و – م – أ	10.132	0	العراق	2.635	1.915
الصين	4.336	–	نيجيريا	2.553	2.313
إيران	4.234	2.534	فنزويلا	2.470	1.715
كندا	3.600	1.311	النرويج	2.007	1.752
الإمارات ع –م	3.088	2.458	الجزائر	1.861	1.531
المكسيك	2.960	–			

المصدر: إحصائيات الطاقة من الحكومة الأمريكية.

ملاحظة :هذا الجدول يظهر فيه ترتيب الدول حسب الإنتاج وليس حسب التصدير فهي بيانات ملحقة.

– الولايات المتحدة الأمريكية تستهلك كل إنتاجها .

– الجزائر تصدر كل إنتاجها تقريبا.

جدول رقم : (02 – 12). الترتيب حسب احتياطي النفط المؤكد 2007 الوحدة (مليار دولار)

الدول	السعودية	كندا	إيران	العراق	الكويت	الإمارات	فنزويلا	روسيا
الاحتياطي المؤكد	265.4	179.2	136.3	115	101.5	97.8	80	60
ليبيا	نيجيريا	كازاخستان	و – م – أ	الصين	قطر	المكسيك	الجزائر	البرازيل
41.3	36.2	30	21	16	15.2	12.4	12.3	11.8

المصدر :إحصائيات الطاقة من الحكومة الأمريكية.

الفرع الثاني: تطورات أسعار سلة الأوبيك للفترة (1998– 2011)

حيث حققت أسعار النفط قفزة نوعية من 20 دولار للبرميل إلى27.6 دولار للبرميل عام 2000 ورغم أنها عادت لتنخفض من جديد سنة 2001 لكنه كان انخفاضاً طفيفا (أحداث 11سبتمبر 2001) وتواصل بعد

[1] داوود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص83

دلك ارتفاعها لتصل سنة 2011 إلى 107.4 دولار للبرميل أدى إلى حدوث تراكمات مالية معتبرة لدى دول الأوبيك ومنها الجزائر فقامت بتكثيف نشاطاتها في مجال المحروقات من خلال تجسيد المشروعات المسطرة سالفاً وفتح المجال للاستثمار لتحسين الوضع عموماً ودعم القطاعات التنموية خاصة مع تطور مستويات الإنتاج كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم: (02- 13) .

تطور إنتاج النفط الخام في الجزائر (الوحدة ألف برميل يوميا)

السنة	1999	2000	2010	2011	2012	2013	2014
الإنتاج	0.795	0.797	1.189.8	1161.6	1199.8	1202.6	1192.8

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوبيك سنة 2015.[1]

جدول رقم: (02 – 14).

إنتاج سوائل الغاز الطبيعي في الدول العربية والعالمية 2001 – 2008

(الوحدة ألف برميل يومي)

الدول	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإمارات	220	220	400	400	400	400	300	250
البحرين	11	10	10	10	10	10	10	10
تونس	1	–	–	–	–	–	–	–
الجزائر	781	840	890	990	295	310	342	357
السعودية	800	800	1012	1183	1460	1427	1438	1434
سورية	10	10	10	10	10	10	10	10
العراق	20	20	20	30	30	30	30	30
قطر	136	150	160	180	210	200	326	349
الكويت	23	30	30	30	40	30	40	40
ليبيا	60	60	60	60	60	60	73	80
مصر	65	65	70	70	65	65	68	70
إجمالي الاقطار العربية الأعضاء	2127	2207	2662	2963	2580	2542	2637	2630

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبيك تقرير الأمين العام السنوي السادس والثلاثون 2009 – 2009 ص152 .

[1] د أمينة مخلفي،محاضرات حول مدخل للاقتصاد البترولي اقتصاد النفط الجزء الأول إعداد الباحثة الدكتورة 2014/2013 ص15

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبيك تقرير الأمين العام السنوي السادس والثلاثون 2005 – 2005 ص160.[1]

جدول رقم: (02 – 15) .

الغاز الطبيعي المسوق عربياً 2005 – 2008 (الوحدة مليون متر مكعب للسنة)

الدول	2005	2006	2007	2008	نسبة التغير %2007/2008
الإمارات	47790	48790	50290	50240	0.1
البحرين	10700	11100	11800	13400	13.6
تونس	2467	2373	3100	3100	0.0
الجزائر	89235	88209	84827	86505	2.0
السعودية	71240	73461	74420	80440	8.1
سورية	7200	7300	5600	5500	1.8
العراق	1450	1450	1460	1880	28.2
قطر	45800	50700	63200	76981	21.8
الكويت	12300	12410	12060	12700	5.3
ليبيا	11300	13195	15280	15900	4.1
مصر	42500	52800	55700	58900	5.7
إجمالي الدول العربية الأعضاء	341982	361788	377737	405546	7.4
عمان	21776	25139	25179	24156	4.1
إجمالي الدول العربية	363758	386927	402916	429702	6.6
إجمالي دول الاوبيك عربية وغير عربية	498069	515915	536032	565461	5.5

المصدر /منظمة الاقطار العربيةالمصدرة للبترول الاوبيك /تقرير الامين العام السنوي السادس و الثلاثون 2009 ص 149/148،ص154/153.

[1] أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص16

جدول رقم: (02- 16).

احتياطي الغاز الطبيعي العالمي 2001 – 2009 الوحدة (مليار متر مكعب)

الدول	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإمارات	6060	6060	6060	6060	6060	6040	6072	6091	6091
البحرين	92	92	93	92	92	92	92	92	92
تونس	78	78	78	78	78	64	55	65	65
الجزائر	4523	4523	4545	4580	4504	4504	4504	4504	4504
السعودية	6456	6646	6745	6834	6899	7153	7305	7447	7447
سورية	371	371	371	371	310	290	290	285	285
العراق	3109	3190	3170	3170	3170	3170	3170	3170	3170
قطر	25783	25783	25783	25783	25783	25636	25172	25466	25466
الكويت	1557	1557	1572	1572	1586	1780	1780	1784	1784
ليبيا	1314	1557	1572	1572	1586	1780	1780	1784	1784
مصر	1557	1657	1725	854	1890	1910	2024	2128	2128
إجمالي الأقطار الأعضاء	50900	51460	51641	51850	52059	52004	52004	52589	52589

المصدر: منطقة الأقطار العربية المصدرة للبترول الأوبيك OAPEC تقرير الأمين العام السنوي السادس والثلاثون 2009 -2009 ص149 ، 2009 ص153- 154.[1]

جدول رقم: (02 - 17).

تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر 1970 – 1985 الوحدة (مليون دولار)

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976
قيمة الصادرات النفطية	681	614	1.030	1.522	4.267	4.295	4.791
السنة	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
قيمة الصادرات النفطية	8.746	12.91	13.06	11.149	9.655	9.778	9.668

Source : opec Annual statistical bultein 2005 at www.opec.org

[1] العمري علي، مرجع سبق ذكره، ص95

الجدول رقم: (02 – 18) تطور الصادرات النفطية الجزائرية 1986– 2012 (الوحدة مليون دولار)

السنة	1986	1987	1988	1989	1991	1993	1995	1996
قيمة الصادرات النفطية	5161	6.555	5.725	6.815	8.464	6.902	6.938	8.826
السنة	1997	1998	1999	200	2010	2011	2012	
قيمة الصادرات النفطية	8.352	8.691	8.314	14.204	40.113	52883	49993	

*source : opec Amnual statistical bullteim 2005 at www.opec.org

جدل رقم: (02 – 19).

نسبة الجباية البترولية من الايرادات 2007/1999

الوحدة (دولار أمريكي للبرميل)

السنوات	1999	200	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة الجباية %	58.93	74.34	63.53	62.87	68.48	70.44	76.32	78.13	–
سعر النفط	17.48	27.60	23.12	24.36	28.10	36.05	50.64	61.08	–

المصدر: مذكرة غربال أنور رزقة سيدي عمر ص46 .

جدول رقم: (02– 20).

يبين احتياطي الجزائر من النفط الخام (2000 – 2011) الوحدة مليون برميل يومياً

السنة	الجزائر	الأوبيك	النسبة
2000	12.200	840538	1.45
2001	12.200	847884	1.43
2002	12.200	881679	1.38
2003	12.200	890714	1.36
2004	12.200	896659	1.36
2005	12.200	904255	1.34

2006	12.200	935834	1.3
2007	12.200	948058	1.28
2008	12.200	1023393	1.19
2009	12.200	1064288	1.14
2010	12.200	1193172	1.02
2011	12.200	1199707	1.01
2012	12.200		
2013	12.200		
2014	12.200		

المصدر: التقرير السنوي للأوبيك2012 /2015.

جدول رقم: (02 – 21) .

يمثل عائدات الصادرات البترولية في الجزائر 2000 – 2011 الوحدة : (مليون دولار)

السنة	الجزائر	الأوبيك	نسبة من الأوبيك%	العالم
2000	14204	255675	5.56	658713
2001	11736	315717	5.5	653832
2002	11736	325610	5.59	640229
2003	16476	387911	6.45	673048
2004	23050	521250	6.39	705562
2005	32882	5703112	6.17	716120
2006	38293	635216	6.02	716490
2007	44250	705307	6.27	712853
2008	53607	996930	5.37	717675
2009	30592	585334	5.22	689695
2010	38300	745066	5.14	679449
2011	51405	1078275	4.76	975826

المصدر: تقرير الأوبيك 2005 – 2012 ص 17[1].

[1] رقية بوبكري وعرباوي نور اليقين، مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الليسانس، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة السنة 2012/2011 ص17

من خلال هذا الجدول يبين أن العائدات المالية للنفط في هذا الفترة تطورت لكنها تبقى ضعيفة نسبة الدول الأعضاء الأخرى رغم المجهودات التي تبدلها الجزائر في التنقيب على أبار جديدة من أجل الزيادة في الإنتاج وكذا التصدير لكن تقلبات الأسعار وتهديدها للتنمية الاقتصادية المعتمدة على الريع تبقي تشكل الهاجس الذي يخيف لأن أي انخفاض للأسعار أو أي أزمة نفطية سعريه تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الجزائري باعتباره يعتمد كلياً على مدا خيل المحروقات وخاصة النفط.

المطلب الثاني: اعتماد الاقتصاد الجزائري على إيرادات المحروقات (تمويل الاقتصاد الجزائري)

الفرع الأول: النفط مصدر التمويل

يعتبر النفط مصدراً لرأس المال السلعي والنقدي حيث يساهم بنسبة عالية في عملية تراكم رأس المال خاصة بالنسبة للبلدان المنتجة والمصدرة للنفط وللسلع النفطية بأشكالها المختلفة إذ تكون القيمة المضافة للنفط عالية وأن اختلفت من مرحلة الإنتاج إلى مرحلة التصنيع فالخام ليس كالمصنع إذ ترتفع قيمة السلع المصنعة كمنتجات البترو كمياوية.

مثال: بلغ متوسط سعر السلعة النفطية خاماً في سنة 2009 حوالي 61 دولار أمريكي للبرميل أما سعر السلعة كمنتجات مصنعة بتروكمياوية فقد بلغ حوالي 82 دولار للبرميل أي قيمة مصنعة تفوق قيمة الخام أو المادة الأولية.

ويمثل الجانب المالي للنفط فيما يتحصل عليه من إرادات مالية نفطية بصورها وانواعها المختلفة سواء كانت بصورة مباشرة خاصة البلدان المصدرة والمنتجة له أو البلدان المستوردة والمستهلكة للسلع النفطية ويتضح ذلك في اقتصاديات البلدان النفطية المنتجة والمصدرة له حيث يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على النفط في إنتاج الدخل القومي أو في عملية التراكم الرأسمالي أو في تمويل مخططات التنمية الاقتصادية أو الميزانية الاعتيادية للدولة.

ففي 1986 إلى 1999 تراوح رقم الأعمال العالمي من صناعة النفط الخام مابين 400 و 500 مليار دولار غير أنه تقهقر في 1999 حيث وصل إلى 300 مليار دولار ليرتفع فيما بعد إلى 950 مليار دولار أواخر 2000 أي أن الدخل البترولي الخام تضاعف ثلاث مرات خلا ل سنتين فقط وبقي رقم الأعمال بين 800 و900 مليار دولار سنة 2001 وهذا مما يؤكد على أهمية النفط كمصدر مالي للدول المنتجة له والمصدرة كما يعتبر النفط سلعة رئيسية التبادل التجاري الدولي حيث أن دوره يتمثل في تنشيط وتطوير عملية التبادل التجاري على النطاق الدولي أو الإقليمي أو حتى المحلي.[1]

[1] السعيد رويجع، التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري (2009/1970)، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماستر جامعة ورقلة سنة 2013/2012 ص 74

الجدول رقم: (02 – 22).

يبين التجارة الدولية للنفط الخام سنة 2009 الوحدة (مليون طن)

الدول	إستيراد	نسبة الإستيراد	التصدير	نسبة التصدير
الولايات المتحدة	442.8	%23.4	2.2	0.1
كندا	39.1	%2.1	96.5	5.1
المكسيك	0.5	%0.0	63.8	%3.4
أمريكة الجنوبية	25.1	%1.3	128.9	%6.8
أوروبا	513.3	%27.1	23.1	%1.2
روسيا	0.9	%0.0	342.0	%18.1
الشرق الأوسط	7.0	%0.4	822.1	%43.4
شمال إفريقيا	18.4	1.0	111.1	%5.9
افريقية الغربية	0	0.0	212.3	%11.2
افريقية الشرقية والجنوبية	21.9	1.2	14.8	%0.8
اوستراليا	22.8	1.2	12.8	%0.7
الصين	203.5	10.8	4.7	%0.2
الهند	145.8	7.7	0.1	%0.0
اليابان	176.5	9.3	0.0	%0.0
سنغافورة	46.3	2.4	2.3	%0.1
آسيا والمحيط الهادي	228.6	12.1	40.2	%2.1
دول أخرى	0	0.0	15.5	%0.8

المصدر: إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات.[1]

والجزائر كباقي الدول المنتجة والمصدرة النفط تعتمد على الريع من أجل تمويل مشاريعها التنموية قي جميع المجالات مند التأميم حتى يومنا هذا بل مند الاستقلال حتى يومنا هذا وذلك تبين جلياً من خلال الارتباط الطردي بين أسعار البترول أو بصيغة أخرى مدا خيل البترول وذلك ارتفاعاً وانخفاضا، فقد كان تمويل المشاريع الإصلاحية مند السبعينات إلى غاية اليوم وكذ المخططات التنموية القديمة والجديدة وحتى التي هي في الآفاق من خلال مدا خيل المحروقات وبالتحديد البترول مما جعل وترتها متذبذبة فمنها ما تم

[1] السعيد رويجع، مرجع سق ذكره، ص76

انجازه بنسب مئوية متفاوتة وتوقف ليعود إلى نقطة الانطلاق كالهياكل الصناعية في السبعينيات التي لم تعرف الوصول إلى مبتغاها من انتعاش الصناعة ولم ترى النور حتى الساعة، وتآكلت العقارات الصناعية والآلات جراء طول التوقف ساعد في ذلك العشرية السوداء وبوجه آخر كلما ارتفعت مداخيل النفط نتيجة ارتفاع أسعاره كما سبق توضيحه يحدث ما يسمى لد خبراء الاقتصاد بالتخمة المالية ولدى الساسة الجزائريين بالبحبوحة المالية وهو ما حدث في السنوات الأخيرة قبل 2016.

الشكل رقم :(02 – 02). النفط مصدر للتمويل

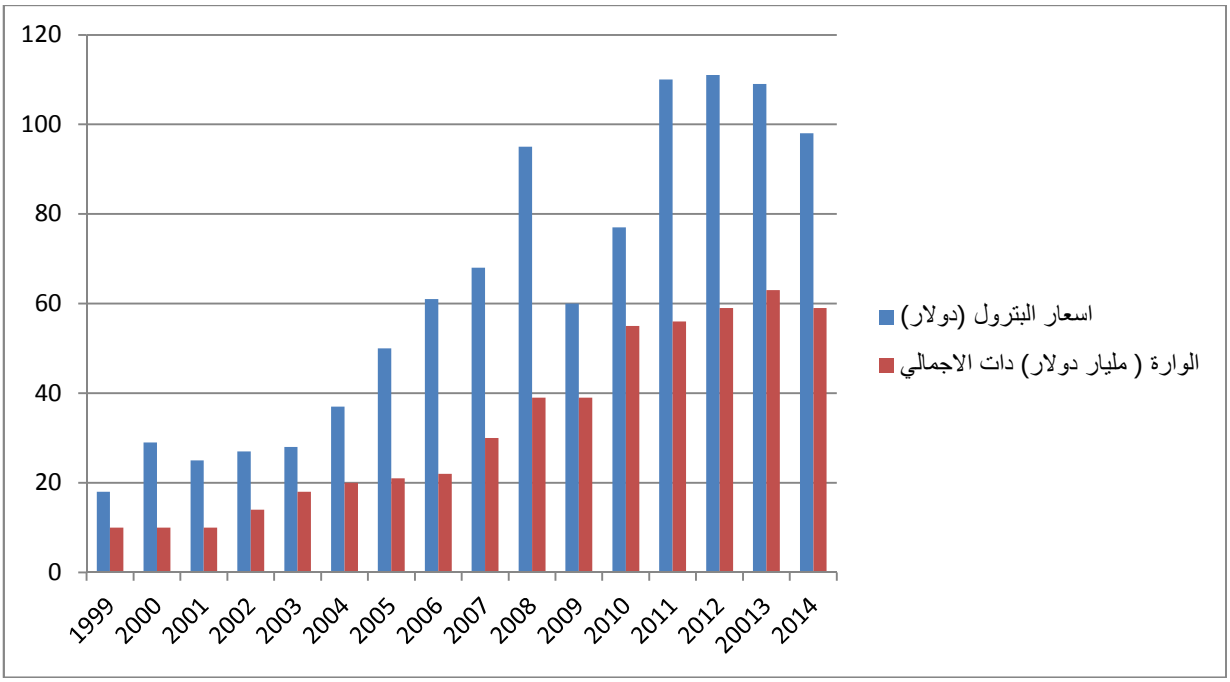

المصدر: إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات

وكنتيجة لتطور أسعار النفط وإرتفاعها وزيادة المداخيل والايرادات النفطية بتطور الميزان التجاري الجزائري كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم: (02 – 23).

تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1986–2009)

السنوات	رصيد الميزان التجاري مليون	أسعار البترول دولار	السنوات	رصيد الميزان التجاري مليون	أسعار البترول دولار
1986	-1393	13.53	**1998**	810	12.28
1987	11.77	17.73	**1999**	3359	17.48
1988	787	14.24	**2000**	12858	27.60
1989	-240	17.31	**2001**	9192	23.12

1990	1620	22.26	**2002**	6816	24.36
1991	6040	18.62	**2003**	11078	28.10
1992	2432	18.44	**2004**	13775	36.05
1993	1302	16.33	**2005**	25644	50.64
1994	−1025	15.53	**2006**	33157	61.08
1995	−521	16.86	**2007**	32079	69.08
1996	4277	20.29	**2008**	39820	94.50
1997	5202	18.68	**2009**	4550	61.10

المصدر: إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات.[1]

الجدول رقم:(02 – 24).

يوضح التطور الجباية البترولية التي تعتمدها الجزائر في التمويل الوحدة (مليون دولار)

السنوات	إيرادات الجباية	نسبة النمو%	السنوات	إيرادات الجباية	نسبة النمو%
1963	234	-	1986	21439	−54.17
1965	447	83.95	1987	20479	−4.47
1970	1350	202.01	1988	24100	17.68
1971	1648	22.07	1989	45500	88.79
1972	3278	98.90	1990	76200	67.47
1973	4114	25.50	1991	161500	111.94
1974	13399	225.69	1992	193800	20
1975	13646	0.47	1993	179218	−7.52
1976	14237	5.75	1994	222176	23.96
1977	18019	26.56	1995	336148	51.29
1978	17365	−3.62	1996	507837	51.07
1979	26516	52.69	1997	570765	12.39
1980	37658	42.01	1998	378714	33.64
1981	50954	35.30	1999	560116	47.89
1982	41458	−22.90	2000	720000	28.54
1983	37720	−9.01	2001	840600	16.75

[1] السعيد رويجع، مرجع سبقه ذكر ص ص77- 78

1984	43841	16.22	2002	916400	9.01
1985	46787	6.71	2004	862200	-5.9

المصدر: وزارة المالية – المديرية العامة للضرائب

الشكل رقم: (02 – 03). الوضعية المالية للميزانية العامة للدولة خلال الفترة (1986 – 2006)

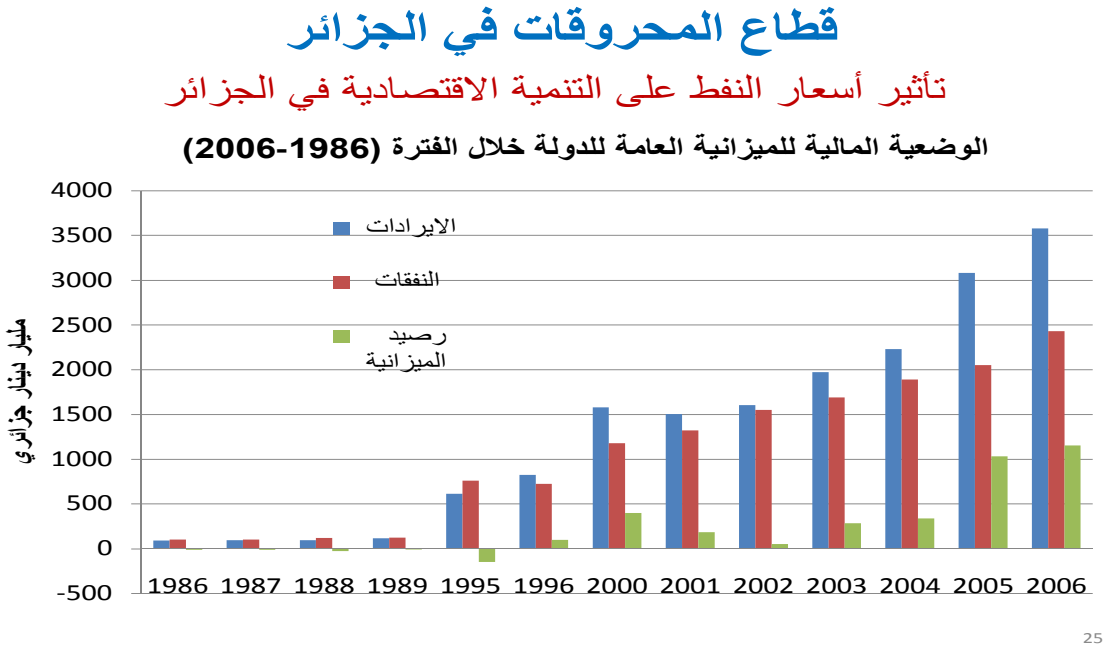

المصدر: إعداد الطالبتين استناد إلى معطيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات.[1]

المطلب الثالث: مدى تأثير الاقتصاد الجزائري بتقلبات الأسعار والأزمات السعرية

الفرع الأول:

يعتمد الاقتصاد الجزائري على النفط كمصدر أساسي ووحيد للثروة فهو يلعب دوراً هاماً واضحاً في الحياة الاقتصادية الجزائرية لما له من أثر على السياسة المالية والاقتصادية والتنمية والنمو وكدا جميع التوازنات المالية ويلعب دوراً غير مباشر في دعم الأجور والرواتب الخاصة بالعمل وتميل الاستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات الإنتاج من زراعة وصناعة تحويلية ودعم للصناعة البترولية ومنتجاتها لكن الشيء الذي لا يجب إغفاله أو تجاهله هو أن الاقتصاد الجزائري يستمد قوته وانتعاشه من مصدر غير متحكم فيه فقد ترتفع الأسعار وقد تنخفض بشكل مفاجئ وإذا لم يكن هناك ترشيد النفقات والاستثمار في القطاعات الخالقة للثروة والمنتجة لمصادر أخرى للتمويل يبقى الاقتصاد الوطني وهين المجهول رغم التنبؤات والتقديرات، ضف إلى

[1] السعيد رويجع ،مرجع ساق ذكره،ص 79- 80

ذلك فالبترول ثروة ناضبة بإجماع المنتجين والمستهلكين والصناعيين والخبراء فلا يختلف اثنان على هذه البديهية .

وقد سبق توضيح الشكل غير مباشر الأثر الذي ينعكس على هذا الاقتصاد في السراء والضراء من خلال الإحصائيات والجداول على مدى السنوات الماضية فعلى سبيل المثال ارتفاع الأسعار في 2004 نتيجة عوامل عدة كالصراعات التي حدثت في نيجيريا حول إنتاج البترول وإضراب فنزويلا في 2003 وانخفاض الإنتاج جعل الجزائر تستفيد من تغطية للطلب حيث لم تخفض الأوبيك من إنتاجها وظهرت الإشارة كالتالي:

بفضل المداخيل البترولية لهذه الفترة استطاعت الجزائر أن ترفع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية حسب الشكل التالي:[1]

الشكل رقم: (02- 04).

ارتفاع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

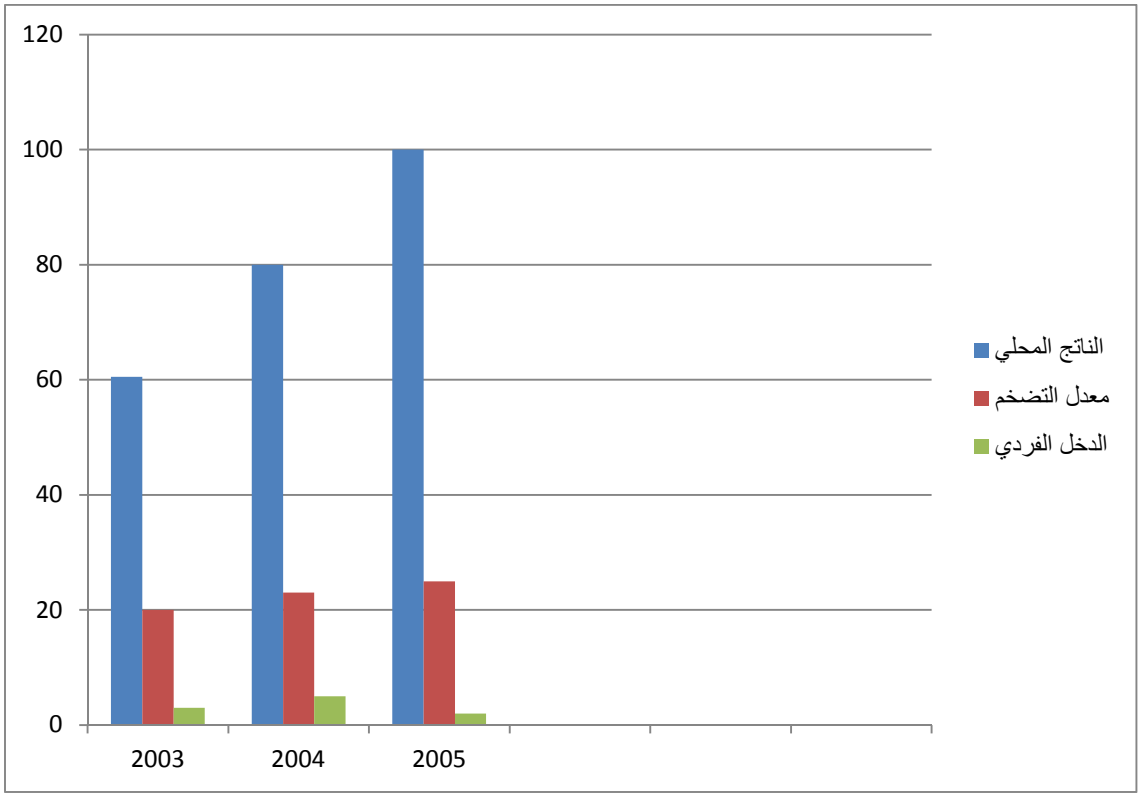

المصدر: من إعداد الطالبتين: بوبكري رقية، عرباوي نور اليقين-ليسانسLMD 2013-2012.

الشكل يوضح انعكاسات صدمة 2004على بعض المؤشرات الاقتصادية الجزائرية.

ارتفاع الناتج المحلي الخام 69.5 مليار دولار سنة 2003 إلى 81.5 مليار دولار سنة 2004 ، كما ارتفع مؤشر دخل الفرد من 20.60 دولار سنة 2003 إلى25.19 سنة 2004 ثم إلى 29.67 دولار سنة

[1] بوبكر رقية وغرباوي نور اليقين، مدى تأثير أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، مذكرة لاستكمال شهادة الليسانس، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013/2012، ص61

2005 وعرف معدل التضخم تغيراً طفيفاً حيث انخفض من 2.6 إلى 1.6 سنتي 2005/2003 على التوالي لكن سنة 2004 فقد كانت الذروة 36% وهذا يعبر عن استقرار الاستهلاك.[1]

في الوجه الأخر للنفط نجد أن الأزمات السعرية حيث تنخفض أسعار البترول مما يحدث اختلال في توازن السوق البترولية فتنجر عنه عدة نتائج سلبية تعيشها الدول المعتمدة على الريع البترولي فقد كان السبب الرئيسي لدخول الجزائر في شباك المديونية وقيود صندوق النقد الدولي وبنك الإنشاء والتعمير هو تراجع أسعار النفط بل انهيار كلي للإرادات البترولية وبالتالي كل النواحي الاقتصادية وحتى الاجتماعية أي ما يعرف بالأزمة السعرية للبترول حيث حيث عانت الجزائر بإغلاق العديد من المؤسسات الاقتصادية العمومية وتسريح العمال وارتفاع معدلات البطالة وانتشار الفقر والآفات الاجتماعية وتوقف عجلة التنمية ولتخط في الديون وخدمات الديون بإعادة جدولتها وكل هذا يدل على أن الإيرادات البترولية هي موارد مالية غير آمنة ما أثبته الزمن مند الاستقلال حتى اليوم.[2]

جدول رقم: (02 – 25).

نسبة الديون الخارجية إلى كل من الناتج المحلي الخام إلى الصادرات للفترة 1989/1986

السنوات	نسبة الديون إلى الناتج المحلي الخام	نسبة الديون إلى الصادرات%
1986	39.3	–
1987	40.3	223.70
1988	45.7	284.20
1989	43.7	229.05

المصدر: وحيد خير الدين.

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة على إيراد المحروقات

يتميز هذا المبحث في كونه يقف شاهدا على حقيقة بداية ميلاد دولة ذات سيادة بعد 132 سنة من الاحتلال، لم يتوقف عندها النزيف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي كما يتصف بمسحه تاريخية لازدواجية اقتصادية وتفاوت جهوي تركه الاستدمار، وأن شئت التخلف بجميع أشكاله وصوره.

أضف إلى ذلك الإرادة والعزيمة الصلبة لهذه الدولة الفتية، المثقلة بالجراح، التي أبت إلا أن تخوض تجربة التنمية وفق نموذج أخذت به كثير من البلدان المختلفة والمتطورة على حد سواء (عايشناه في الاتحاد السوفيتي سابقا، وفي دول آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا وغيرها من الدول) يسمى عند الكثير بإستراتيجية الصناعات المصنعة ونظام التخطيط.

[1] مقال، الاقتصاد الجزائري رهن تقلبات السوق العالمية، في جريدة الجزائر نيوز، صدر بتاريخ 2012/01/28 متاح على الموقع http//www egegoirn euis .info/national/2001/26/18/31/03 37/34274

[2] وحيد خير الدين، ، مرجع سبق ذكره، ص 121

المطلب الأول: مراحل البناء الاقتصادي

أن الجزائر تعيد بناء نفسها على أسس جديدة مند الاستقلال ولقد قطعت أشواط هامة في إقامة وبسط نظام سياسي ديمقراطي ونظام اقتصاد السوق وهذا المسار قد تم خوضه على أساس العبر والدروس المشتقات من التجربة السابقة لبناء البلاد، التجربة التي أملتها الظروف التاريخية العسيرة التي اكتنفت استعادة استقلالها.[1]

الفرع الأول- من مرحلة الدم إلى مرحلة العرق (1962 – 1965)

كان واقع الجزائر الاقتصادي عشية الاستقلال على قدر كبير من **التدهور** والتردي،حيث ورثت الجزائر عن الاستدمار كثير من معالم التخلف، نقتصر على ذكر أهمها:

- ✓ ازدواجية اقتصادية في كل القطاعات، بمعنى وجود قطاعات اقتصادية تحت سيطرة الأجانب (فلاحة، صناعة، خدمات) متطورة، تتميز بكل عناصر التقدم من يد عاملة مؤهلة وتكنولوجية آلية ومناطق نشاط مختارة بعناية فائقة، وبالمقابل قطاعات اقتصادية تقليدية مختلفة يتوزع عليها معظم الجزائريين.[2]
- ✓ سيطرة القطاع ألفلاحي على النشاط الاقتصادي الوطني، إذا كان يستحوذ على قرابة 80% من اليد العاملة .
- ✓ التفاوت الجهوي بين مختلف مناطق البلاد، سواء أكان ذلك في الشمال أو في الجنوب.
- ✓ التخصيص الاقتصادي أو احتكار الإنتاج، حيث يستحوذ عليه كل من البترول والنبيد بمعدل80% من مجموع الصادرات الجزائرية.
- ✓ تدني مستوى المعيشة في كل وسائل العيش الحديثة كالخدمات الصحية والتعليم، والنقل والسكن وكل وسائل الترفيه .

الفرع الثاني- بداية نظام التخطيط (1966 – 1969)

لقد شهدت هذه الفترة وضع الأسس الضرورية لتخطيط التنمية الاقتصادية وإنشاء مفهوم سيادة الدولة على ضوء الإجراءات التالية:

- ✓ في سنة 1966 قامت الدولة بتأميم قطاعات المناجم والبنوك.
- ✓ أما في سنة 1967 فقد أقبلت على تأميم قطاع توزيع مواد ومشتقات المحروقات، وإلى جانب هذا كان التحضير جاريا لتأميم كل مصادر ثرواتنا الباطنية، وهو ما تم بالفعل سنة 1971

[1] سي آيلند، مذكرة حول الإصلاح في الجزائر، لسنة 2004، ص04 ، متاحة على العنوان، http://ol mourodia.d.t.org تاريخ الاطلاع 2016/02/12 على الساعة 21سا و30د .

[2] د عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ردمك، سنة2011، ص 06-07.

✓ كما شهدت سنة 1967 تقدم مخطط قريب المدى لوضع الوسائل المالية والبشرية من أجل تحقيق مخططات قادمة.

كان الرهان قائما على زيادة الفعالية في الإنتاج والتثبيت خاصة بقطاع الفلاحة الذي يحتل الصدارة في استيعاب القوة العاملة من جهة أخرى فقد كان القطاع الأول في بنية الإنتاج الداخلي غشية الاستقلال، كما يبينه الرسم البياني.

الشكل رقم: (02 – 05) القطاع الأول في بنية الإنتاج الداخلي غشية الاستقلال

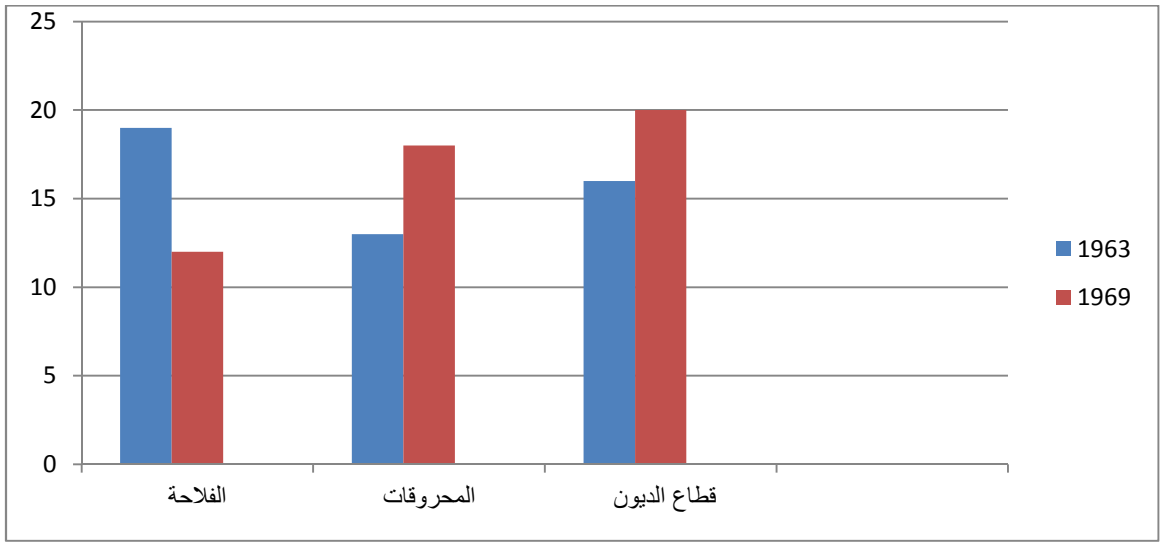

المصدر: Source : ahmed benbitour. op .cit.p 43

من أبرز نتائج مخطط التنمية للثلاثي الأولى انخفاض مساهمة القطاع الفلاحي في الإنتاج الداخلي الخام ، وبداية الاعتماد على القطاع المحروقات وهدا في رأينا أول انحراف في إستراتيجية التنمية حيث أن نموذج المنتج الوحيد في تمويل الاقتصاد يكون في عرضة دائمة للهزات الداخلية والخارجية خاصة إدكان مرتبطا بالسوق الدولي بمقابل سجل الرأسمال الخاص هروب ملحوظا نحو الخارج ، إذ كان له الأثر الواضح على الدخل الصافي للعوامل الخارجية .[1]

الجدول رقم:(02 – 26).

تطور الدخل الصافي للعوامل الخارجية (مليون دينار الجزائري بالاسعار الجارية)

السنوات / بيان الرصيد	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969

[1] د عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره ص09

الرصيد الصافي لليد العاملة المغتربة	+450	+450	+350	+589	+758	+625	+733
الرصيد الصافي للرأسمال الخاص	−28	−610	−881	−1266	−1244	−1196	−1306

المصدر: Source: La même source.p.4

كما أشرنا سابقا فإن هذه الفترة شهدت توجه الدولة نحو التخطيط كوسيلة وهو توجه تنموي وأيديولوجي واضح مما جعل الرأسمال الأجنبي يأخذ اتجاها أخر، بالرغم من إصدار أول قانون استثمار سنة 1963 يهدف إلى تعبئة رؤوس الأموال الأجنبية وبصفة خاصة رؤوس الأموال الخاصة المحلية، إلا أن النتائج المرجوة من جراء ذلك لم تحقق إلا مشروعين فقط.

ولعل السبب يعود إلى عدم استقرار المناخ السياسي والاقتصادي بعد الاستقلال.

الفرع الثالث– بناء القاعدة الصناعية (1970 – 1978)

في هذه الفترة ثم وضع الأسس للصناعة القاعدية باعتبارها النموذج التنموي المفضل لدي النظام السياسي بالرغم من وجود خيارات متعددة أشير لها باختصار .

الخيار الصناعي (صناعة أو فلاحة)

الخيار التكنولوجي (تكنولوجية متقدمة، مقتبسة أو بسيطة) .[1]

خيار الصناعات الأساسية (صناعة ثقيلة، صناعة غذائية).

اختيار النظام الاقتصادي (مخطط، أو اقتصاد السوق).

لقد تميزت هذه الفترة بمعدل بمعدل استثماري متطور بلغ مستوى 45.71% من الناتج الداخلي الخام، هذه النسبة لا تتجاوز26% في بلدان ذات دخل متوسط، مما يفصح عن إرادة قوية لسياسة التصنيع من جهة، وتعزيز القطاع العمومي ضمن النشاط الاقتصادي من جهة أخرى.

في نفس الوقت إعتمدت الجزائر سياسة ماكرو – اقتصادية خاصة، تتمثل في حصر القروض لتمويل المؤسسات العمومية 100% وفق معدل فائدة حقيقي سالب ومراقبة صارمة للتجارة الخارجية وأسعار مقيدة وتدخل الدولة في كل القطاعات الاقتصادية .

والاهم أن أفضل نتيجة سجلتها هذه الفترة من الناحية الاقتصادية هي ذلك النمو السريع للإنتاج الحقيقي (7% سنويا في المستوي) ونمو الاستهلاك الحقيقي بمعدل 4.5% سنوي، وتخفيض معدل البطالة، حيث كان يتجاوز 32% سنة 1966 ووصل إلى 22.3% سنة 1977.

[1] د عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره، ص10- 11

كما كانت مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار تتجاوز 45% سنة 1967 ، إلا أن هذا النسبة تتقهقر إلى حدود 5.04% سنة 1978 أما من حيث الإنتاج الداخلي الخام فقد كان الفارق واضحا بين القطاعين في بداية الفترة وعند نهايتها.

الجدول رقم: (02 – 27).

مساهمة القطاع العام والخاص في الإنتاج الداخلي الخام (مليون دج)

الإنتاج الداخلي الخام / القطاع			معدل النمو	الإنتاج الداخلي الخام (مليون دج)		معدل النمو
السنوات	1969	1973	73-69	1973	1978	78-73
مؤسسات عمومية	5872	15655	266.60	15655	52998	338.54
مؤسسات خاصة	12602	14877	18.02	14877	36500	245.33

Source :la meme source.p.06.

المطلب الثاني : ملامح الإصلاح الاقتصادي

أن الجزائر تعيد بناء نفسها على أسس جديدة مند ما يناهز الخمسة عشرة عاما، ولقد قطعت أشواط هامة في إقامة وبسط نظام سياسي ديمقراطي ونظام اقتصاد السوق، والمسار هذا قد تم خوضه على أساس العبر والدروس المشتقات من التجربة السابقة لبناء البلاد.

على الصعيد الاقتصادي

صحيح أن الإصلاحات جاءت في الجزائر متأخرة وتم الشروع في معظمها خلال فترة التعديل الهيكلي الأليمة التي رافقها تحرير الأسعار،الذي أصبح اليوم تحرير كليا أو يكاد، وإغلاق المؤسسات العمومية (أكثر من 400).

لكن مدة التجربة الصعبة لم تنقص شيئا من إرادة الجزائر في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بحدافرها، وهو الأمر الذي تجسد بإبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي الذي من المقرر أن يفضي إلى قيام منطقة تبادل حر، ويتواصل بالتفويض الحازم حول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية الذي تنظر الجزائر بشأنه مساندة شركائها.[1]

الفرع الأول: إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني 1980 – 1985

جاء المخطط الخماسي الأول وهو يحمل إستراتيجية تنموية جديدة تقوم على أساس ما تم تقييمه من خلال العشريتين السابقتين وفق أهداف نلخصها على النحو التالي:

– استكمال إنعاش القطاعات التي تعط لها الأولوية من قبل تدعيم الاقتصاد الوطني.

[1] سي آيلند، مرجع سبق ذكره، ص08

- الاهتمام أكثر بالجانب الاجتماعي للمواطن وتحسين معيشته.
- معالجة الإختلالات التي ميزت الاقتصاد الوطني أثناء فترة السبعينيات
- الاهتمام أكثر بالهياكل القاعدية كالطرق السريعة، الجسور – السدود ....الخ.

وهي أهداف نعتقد أنها كانت لازمة من شأنها أن تستجيب للتصور الذي شهده الاقتصاد الوطني سواء من حيث توسعه أفقيا أم عموديا، أم من حيث الحجم إذ وصل عدد الشركات بين سنتي 1963 و1980 إلى حوالي 150 شركة وطنية وهي الأسباب ذاتها التي عجلت بصدور المرسوم رقم 240/80 المؤرخ في أكتوبر 1980 الذي نص على ثلاثة أهداف هيكلية .

1–تحسين شروط تسيير الاقتصاد وضمان التطبيق الفعلي لمبادئ اللا مركزية في التسيير.

2–تدعيم فعالية المؤسسات العمومية بالتحكم الأفضل في الإنتاج عن طريق الاستعمال العقلاني للكفاءات والموارد المالية .

3–توزيع الأنشطة بكيفية متوازنة عبر التراب الوطني.

ضمن هذا الإطار تستند دراستنا في تحليل أبعاد الهيكلة التي أتى بها المخطط سواء كانت عضوية أو مالية أو استثمارية، حيث تبرز من خلالها أجابيات وسلبيات هذه المحاولة من الإصلاح الاقتصادي وفق المحددات .

1 الهيكلة العضوية : إن أهم دواعي الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية في نظر السلطات هي مركزية هذه المؤسسات وتوسيع مجال نشاطها، وكبر حجمها مما استلزم إعادة هيكلتها بأسلوبين متمايزين، حيث يقتصر الأسلوب الأول على إعادة الهيكلة حسب المنتجات، أما الثاني فكان حسب الجهات أو المناطق.

على هذا الأساس فقد قفز عدد المؤسسات من 150 مؤسسة وطنية سنة 1980 إلى 480 مؤسسة مع نهاية 1982، بل امتد هذا التقسيم إلى المؤسسات الولائية ليرتفع عددها إلى 504 مؤسسة .[1]

أن الانقسام غير العادي للمؤسسات والتوزيع في آن واحد كان قويا حيث وصلت نسبة الهيكلة العضوية مابين 100% إلى 220% في طرف زمني لا يتعدي السنتين (1981– 1982) وهي إجراءات كان لها الأثر الواضح على وضعيتها المالية، حيث بلغت مديونيتها مع نهاية 1983 في حدود 179 مليار دج ، وهو مبلغ يمثل ضعف الناتج الداخلي الخام لنفس السنة (86.6 مليار دج).

2 الهيكلة المالية: أن اتساع دائرة الهيكلة المالية والسرعة التي عرتها في أقل من سنتين ومع ضعف التأهيل للإطارات المالية للمؤسسات وشبه انعدام للحافز، جعل من هذه العملية تتسم بعدة فجوات يمكن الاستشهاد على ذلك بحالة المؤسسات التي أعيد هيكلتها.

[1] د عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره، ص 27 - 32

لقد وجدة المؤسسات المهيكلة نفسها ملزمة بتعويض لثلاث سنوات، أي ما يعادل 80% من رقم أعمالها ولنفس الحساب (على المكشوف) أما المتبقي فهو عبارة عن تكاليف استغلال (مواد أولية، يد عاملة، ضرائب ورسوم.....الخ) كما عليها أن تدفع هذه النسبة بالإضافة إلى إلزامية دفع الديون الخارجية.

3 هيكلة الاستثمارات: لقد عرف توزيع الاستثمارات تحولا سريعا في الفترة ما بين 1980 و 1984 حيث كان الاهتمام الأكثر في إطار هذا المخطط هو إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، إذا كان القطاع الأكثر تضررا، هو القطاع المنتج الممثل في الفلاحة بما فيها الري والصيد البحري والغابات وكذا قطاع الصناعة والبناء والإشغال العمومية ، حيث تدحرج الوزن الاستثماري بشكل ملحوظ لهذه القطاعات كما يبينه الرسم البياني التالي:

الشكل رقم: (02- 06).

الرسم البياني توزيع الاستثمارات على القطاعات

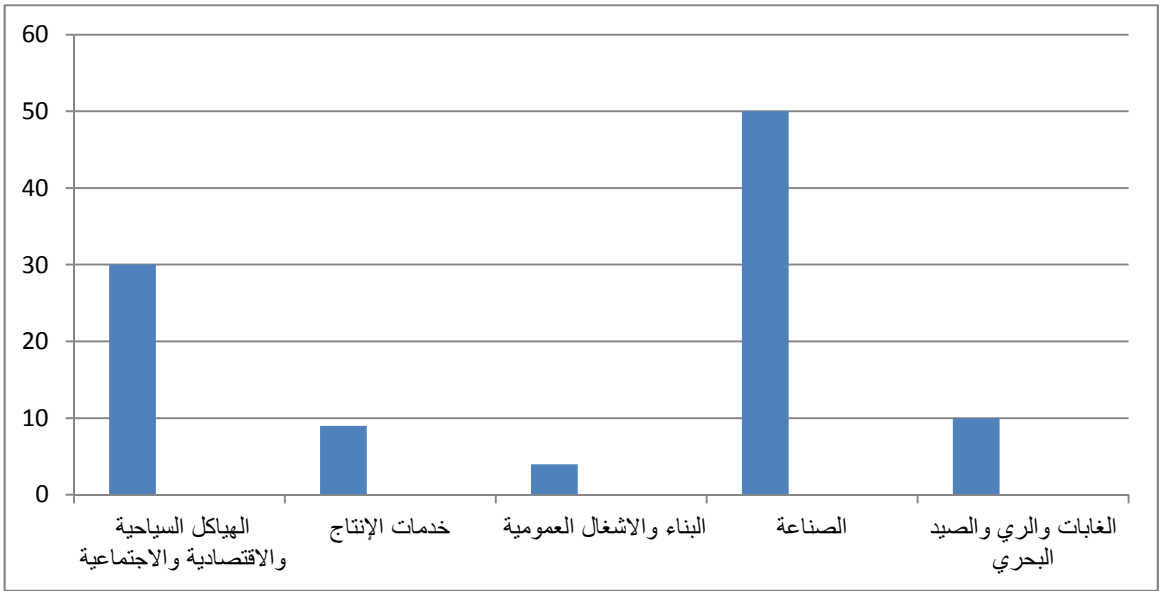

المصدر كتاب عبد الرحمن تومي ص32. [1]

الفرع الثاني: الإصلاحات المستعجلة أو ما يعرف بالمخطط الخماسي الثاني 1985 – 1989.

تعتبر هذه الفترة من أصعب الفترات واحرجها منذ الاستقلال لما آلت أوضاع البلاد من شح في السيولة، وتراجع في النمو، وارتفاع مستوى الضغط الاجتماعي، وكان على الحكومات المتعاقبة أن تعمل على توقيف هذا الانهيار، غير أنها باتت مستحيلة، فكانت الاتفاقيات السرية مع الهيئات الدولية أو ما يعرف بشرطية صندوق النقد الدولي.

من المفيد الإشارة إلى أن هذه الفترة من الناحية النظرية، هي تطبيق للمخطط التي خماسي الثاني، وما جاء به من أهداف مكملة لتلك التي شهدها المخطط الخماسي الأول وأمام مظاهر الأزمة التي بدأت على

[1] د عبد الرحمن تومي، مرجع ساق ذكره، ص 31 -50

أكثر من صعيد، يفاجئ الاقتصاد الجزائري بنكسة عنيفة تمثلت في انهيار أسعار البترول إلى 10$ للبرميل سنة 1986، أي بانخفاض قدره بنسبة 50%مقارنة مع العام 1980، كما تلازم هذا مع انخفاض لقيمة الدولار بنسبة 40% لنفس سنة المقارنة فكان بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس كما تقول الحكمة،وهكذا فقد تميزت هذه الفترة بسوط حر لإيرادات الصادرات الآتية من المحروقات، حيث تم تسجيل تراجع مطرد بين عامي 1986 – 1987 بنسبة 39% ثم 31% على التوالي، مقارنة بنسبة 1985 وزاد الوضع الاقتصادي تأزما، نتيجة الثقل المفرط لخدمات الديون الخارجية مما أثر سلبا على النمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات وسعر الصرف كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم: (02 – 28).

الديون الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات

السـنة	1985	1986	1987	1988	1989
النمو الاقتصادي السنوي بالحجم	5.4	1.3	−0.8	−2	3.9
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دج)	5.17	−15	0.3	10.9	11.8
سعر صرف الدينار /$	5.03	4.71	4.84	5.93	7.61
الديون الخارجية (مليار دولار)	17.5	21	24.7	25.1	25.8
خدمات الديون الخارجية (مليار دولار)	4.79	5.13	5.28	6.55	7.01
خدمات الدين قيمة الصادرات %	34	62.6	55.5	80.3	69.5

المصدر: عبد الرحمن تومي، ص49.

أمام هذا المنعرج الخطير كان رد فعل الساسة الجزائريين هو الذهاب نحو إصلاح شامل لكل القطاعات، إذ يكفي أن نشير إلى الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد والموجه إلى الأمة يوم 10 أكتوبر 1988، حيث وعد بإصلاحات عاجلة وعميقة على الصعيدين السياسي والاقتصادي.[1]

[1] د عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره ص ص 50 - 51

على المستوي الاقتصادي

فكرة الإصلاحات هذه ظهرت بشكل جلي في العام 1987 بعد هزة البترول مباشرة، حيث حاولت الدولة تطبيقها خارج صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، والتي نوجزها في النقاط التالية:

- ✓ إعادة النضر في طرق التخطيط نحو الا مركزية أكثر.
- ✓ استقلالية المؤسسات العمومية (لامركزية قطاعية).
- ✓ إدخال آليات جديدة لإنعاش الصادرات.
- ✓ إصلاح المنظومة البنكية والنقدية .
- ✓ إصلاح المنظومة التشريعية، وإعادة النضر في الاستثمارات الخاصة
- ✓ إصلاح تشريع العمل.
- ✓ إصلاح المالية المحلية.
- ✓ وبكيفية أكثر شمولية البدء في التنفيذ التدريجي لآليات السوق المفتوح ترافقها سياسة نشطة لمعدل الصرف.

غير أن نتائج هذه الإصلاحات جاءت مخيبة للأمل، بل كسرت استمرارية التدهور الاقتصادي والاجتماعي، حيث تراجع النمو الاقتصادي إلى 2.7% خلال الفترة 1987 – 1988 .

وكنتيجة لهذا التراجع فقد تقلصت مناصب الشغل المستحدثة إلى 60.000 ألف مع نهاية العام 1988، بعد ما كانت في حدود 122.000 وضيفة سنة 1985

ونتيجة لكون الاقتصاد الجزائري مرتبط بأسعار البترول، فقد نجم عن ذلك انخفاض في معدلات الاستثمار السنوية، خاصة إذا عرفنا أن تمويل هذا الاستثمار يعتمد على الواردات بنسبة تزيد عن 70% إذ يتم الدفع فيها بالعملة الصعبة .[1]

[1] مدني بن شهرة، مذكرة الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2008، ص 172

الشكل رقم: (02 – 07) .

يبين الرسم البياني انخفاض معدلات الاستثمار

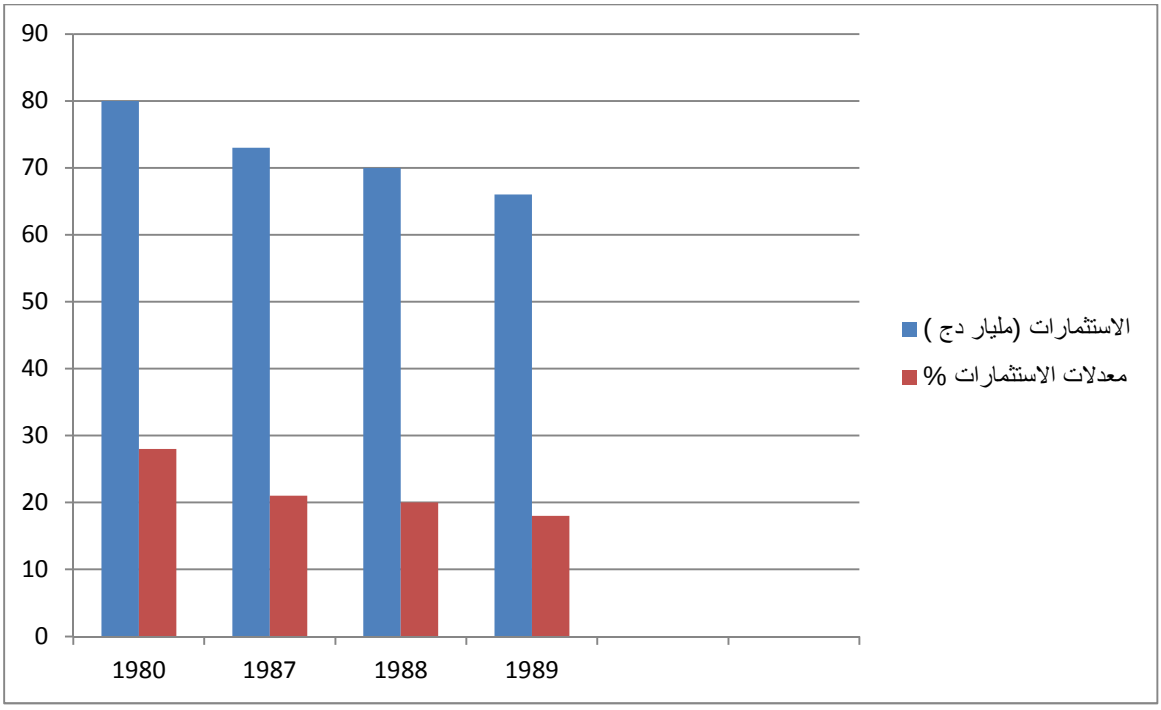

المصدر: عبد الرحمن تومي ص51.

كما يبين الرسم البياني أن الانخفاض كان تدريجيا بدء من سنة 1980 في الاستثمار بالمليار دينار جزائري مصاحب لانخفاض في معدلات الاستثمارات كذلك.[1]

المطلب الثالث: الاقتصاد الجزائري وبرامج التعديل الهيكلي 1991 – 2009

أن الرؤية التي باشرتها الجزائر في تجسيد الإصلاحات الاقتصادية أبان هذه العشرية ولدت ردود أفعال كثيرة عند الطبقة السياسية كما هي عند النخبة من المجتمع، حيث تضاربت الآراء بين أصوات تنادي بالإسراع، علينا أن نتعرف بحقيقة تأخرنا في مسار الإصلاحات الاقتصادية وحتى النتائج الإجابية التي توصلنا إليها تبقى غير كافية، كما يجب أن نتعرف بأن خيار الإصلاحات ظل ولسنوات طويلة، حبيس نقاش مفتوح.

الفرع الأول: التصحيح الهيكلي في إطار هيكلة الديون الخارجية 1991 – 1998

[1] د عبد الرحمن تومي، مرجع سابق ذكره، ص 51

لقد شهدت هذه الفترة بداية من شهر جوان 1991 برنامجين الحكومتين حيث واجهت الواحدة بعد الأخرى مشكلتين حادتين الأولى تتمثل في المديونية الخارجية والثانية تتمثل في الوضع السياسي بفعل التدخلات السياسية الداخلية والخارجية.

تسهيل التحول في الأنظمة الاقتصادية

استحدث هذا النوع سنة 1993 وهو تسهيل مؤقت خاص بتحولات في الأنظمة الاقتصادية وذلك لمساعدة دول الاتحاد السوفياتي سابقا وبلدان أوروبا الشرقية وهو عبارة عن قروض لهذه البلدان التي لها اختلافات في ترتيبات التجارة والمدفوعات التقليدية،

برنامج حكومة سيد احمد غزالي

جاءت حكومة سيد احمد غزالي مباشرة بعد سقوط حكومة حمروش، وذلك بتاريخ 05 جوان 1991، وقدمت برنامجها في 04 جويلية 1991 أمام المجلس الشعبي الوطني للمصادقة عليه، بثلاث توجهات إصلاحية نقدمها بإيجاز:

1 التوجه الأول: يتعلق بهيكلة المؤسسات العمومية لما أصابها من ضعف وتدهور نتيجة الإستراتيجية التجزيئية التي شهدها القطاع الصناعي في الثمانينات، بحجة الفصل بين التخصصات، الاستثمار، الإنتاج، التجارة.

2 التوجه الثاني: هو تنظيم السوق المالي، إذ ليس من المعقول أن تبد الجزائر في تحولات عميقة، مست مجلات المؤسسات، والتشريع دون أن تعمل على التحول في القطاع المالي.

3 التوجه الثالث: يحدد الإطار أو النموذج الذي تتم على أساسه التنمية، وهذا يتطلب إعادة النظر في كيفية الضبط الاقتصادي.[1]

الجدول رقم: (02 – 29).

الوضعية العامة للاستثمارات في الجزائر حسب نوع التعهد (1990– 1993)

نوع التدخل	العدد	التكاليف		التكاليف الإجمالية بالعملة المحلية	%
		عملة محلية مليار دج	عملة صعبة مليار دولار		
الاستثمار أ م	87	6.7	1.03	29.33	40
أصحاب الامتياز	66	7.02	1.43	38.57	53

[1] د مدني بن شهرة ، مرجع بقذكره، ص76 -77

بائعو الجملة	31	0.66	0.2	5.04	07
المجموع	184	14.38	2.66	72.94	100

المصدر: بنك الجزائر مديرية حركة رؤوس الأموال العاصمة 2000.

وهكذا فمن أجل دعم جهود التصحيح الاقتصادي الكلي فقد آذت كل من الإعفاءات لسداد الدين الخارجي التي منحت عام 1994 و1995 وكذلك لتحسين في أسعار النفط العلمية للسنتين 1996 و1997 على التوالي إلى تعزيز الوضع الخارجي بدرجة مريحة جد، حيث ارتفع مستوى الاحتياطي للعملة الصعبة من1.5 مليار دولار نهاية عام 1993 إلى 8 مليار دولار في نهاية عام 1997 حيث يقتصر التمويل على الميزانية السنوية بالإضافة إلى تنفيذ برنامج مشترك مع البنك الدولي لمعالجة مشكل المدن العشوائية مع نهاية عام 1998 بغلاف مالي يبلغ 200 مليون دولار.[1]

الفرع الثاني: عشرية الإصلاحات الاقتصادية (2001 – 2009)

1- برنامج رئيس الجمهورية

لقد ركز رئيس الجمهورية على ثلاثة أهداف كبرى تتمثل في استعادة الوئام المدني، وتوطيد سيادة القانون، والنهوض باقتصاد البلاد بصورة مستدامة وحتى تكون الرؤية واضحة أمر بانجاز خارطة طريق من طرف لجان عملت على تقديم رؤية شاملة ومستقبلة، تستهدف الاستجابة للمتطلبات التي يفرزها تطور المجتمع، كان مع نهاية العام 2000.

2- سياسة الإنعاش 2001 – 2004

جاء في برنامج الحكومة العمل على إنجاز الأولويات

أ معالجة أشكال العوز والفقر والتهميش التي تعانيها شرائح واسعة من المجتمع، مع ضمان ديمومة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ب المساهمة في إنشاء مناصب شغل، لاسيما في مجال البناء والأشغال العمومية والسكن.

ج تفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية.

د الشروع في إنجاز حظيرة المعلوماتية بسيدي عبد الله كخطوة أولى نحو إرساء إستراتيجية للبحث والتنمية في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال. [2]

الفرع الثالث: سياسة دعم النمو 2005 – 2009

جاء برنامج دعم النمو بخمسة محاولات أساسية تعكس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية نوجزها في الجدول التالي:

جدول رقم: (02 - 30).

[1] د مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره، ص ص 90 -91

[2] د عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره، ص 216 - 217

يبين محاور برنامج دعم النمو للفترة 2005 – 2009

محاور البرنامج	المبلغ (مليار دج)	%
تحسين ظروف معيشة السكان	1.908.5	4541
تطور المنشآت الأساسية	1.703.3	40.53
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8.03
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.89
تطوير التكنولوجيا الجديدة و الاتصال	50.0	1.18
مجموع البرنامج الخماسي	4.202.7	100

المصدر:عبد الرحمن تومي ص 243.

من أهداف البرنامج:

1–ضمان الحفاظ على نسبة نمو اقتصادي لا تقل عن 5% طوال المرحلة وهو التزام يأخذ بعين الاعتبار الإختلالات العديدة الممكنة .

2– إنشاء 100000 مؤسسة اقتصادية جديدة.

3– توفير مليون منصب شغل جديد نصفه عبر التوظيف في جميع القطاعات أو الاستثمار الذاتي، والنصف الآخر عبر البرامج العمومية المستهلكة لليد العاملة.

4– إنشاء 150000 محل تجاري بمعدل متوسط 100 محل لكل بلدية عبر التراب الوطني.

5– توفير الشروط الضرورية لاستقبال مليون طالب في الجامعة مع نهاية البرنامج. [1]

[1] د عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره، ص217 - 218

خلاصة الفصل

تشكل الثروة النفطية المصدر الرئيسي سواء من الناحية الإصلاحية أو من ناحية اعتماد الاقتصاد الجزائري عليه منذ الاستقلال، وعلى أموال الثروة النفطية في مختلف برامجها التنموية، كما أنها أعطت لهذا القطاع أهمية كبيرة فكانت دائما ترصد له مبالغ ضخمة كانت على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري يفقد توازنه لصالح قطاع المحروقات، ولكن اعتبارا من سنة 1986 وعند حدوث الانخفاض الحاد في أسعار النفط ، اصطدم القائمون على شؤون الدولة الجزائرية بواقع مرير لم يتم تجاوز عقباته إلا من بعد عودة أسعار النفط للارتفاع ابتداء من سنة 2000، وبالتالي نستنتج أن الاقتصاد الوطني، يبقى مهددا وعلى طول الخط، إذا لم يتم إعطاء أهمية كبيرة لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا للتخلص التدريجي من التبعية المطلقة للريع البترولي، وخلصنا إلى أنه يجب على الدولة أن تعطي عناية كبيرة للقطاعات الاقتصادية خارج المحروقات.

أخيراً، إن الجزائر، من منطلق وعيها بأن الإصلاح الاقتصادي لا بد أن يمر حتما بمرحلة انتقالية، ترافق انفتاحها بمجهود عمومي لدعم التنمية والنمو، المجهود المتوخى منه أن يفسح أكثر فأكثر مكانا للرأسمال الخاص. وهكذا، فقد شهدت السنوات الخمس الماضية تقديم إسهام عمومي للاستثمار يقدر بقرابة 30 مليار دولار. و سيتواصل هذا المجهود على امتداد السنوات الخمس القادمة، الأمر الذي سيتيح اقتصاد قوي بعيد عن المحروقات و سوقا مغرية للاستثمار الخاص، المحلي و الأجنبي على حد سواء.

الفصل الثالث
البديل عن الاقتصاد الريعي

تمهيد

تتحقق الرفاهية والإنصاف الاجتماعي مع الاهتمام بالمشاكل البيئية والتخفيف من انبعاث الغازات السامة المضرة بالبيئة ومن أجل التقليص من النفايات الصناعية المسببة للتلوث الجوي والمائي ومن أجل التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الجديد المعتمد على الطاقات المتجددة أو ما يعرف بالطاقة النظيفة وكذلك الاقتصاد الأخضر كل هذا يرتبط ارتباطاً وثيقا بمدى التدفقات التكنولوجية والبحوث العلمية المتطورة تماشيا مع تقرير الأمم المتحدة نحو الاقتصاد الأخضر لدفع النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل وبعبارة أخرى تجدد الرأسمال الاقتصادي المتجدد حتى يتيح تنمية مستدامة طوال الفترة 2010 إلى 2050 وهذا ما قد يحد من الفقر ويحد من التراجع السلبي للتنوع البيئي خاصة مع التزايد السكاني وتطور مظاهر الحياة وزيادة الاستهلاك.

عاشت الجزائر عدة أزمات نفطية تأثر بها الاقتصاد الوطني أشد التأثر ودخلت في مشاكل اقتصادية كبيرة ومعقدة انعكست على المسار السياسي والاجتماعي وخاصة الأمني فاندثرت سمعة دولة وشعبها في الداخل والخارج وزالت الثقة والأمن والأمان وتكبد الشعب الجزائري وحده الفقر والتخلف والخوف والتشتت فازدادت الأمية وارتفعت معدلات البطالة وانهار الدينار الجزائري مما أدّى إلى حالات التضخم وارتفاع الأسعار، ثم تعود أسعار النفط لترتفع من جديد فاتحة أبواب الأمل والانتعاش فتعود الحكومة إلى ما كانت عليه دون أخذ الدروس والعبر والاستمرار في بحبوحة المال وتوزيعه يميناً ويساراً في مشاريع تنموية اجتماعية متجاهلة المنشات الصناعية الكبرى المتآكلة والتي هي الأولى بالاهتمام لأنها خلاقة للثروة وزيادة الدخل والتقليل من البطالة ومصدر غير البترول للتجارة الدولية التي بدورها توفر العملة الصعبة وتشق مكانة اقتصادية للدولة في مصاف دول العالم،فالمحاصيل الزراعية تتراجع يوميا بشكل رهيب بنهب الأراضي الزراعية و تحويلها الى حي اللوز بدلا من حقل اللوز و السهول التي كانت تدر ذهبا من القمح و الشعير للمستدمر، فالجزائر تملك أفضل الأراضي الخصبة بالمقاييس العلمية العالمية،قد تؤمن لناو لغيرنا الغذاء على المدى البعيد مما قد يصحح المسار الاقتصادي من الريع إلى الاقتصاد المتنوع.

وللتعرف على أهم الجوانب المتعلقة بالبديل عن الاقتصاد الريعي (المحروقات) تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- القطاع الفلاحي والصناعي في الاقتصاد الجزائري.
- القطاع السياحي قطاع استراتيجي في الجزائر.
- الطاقة المتجددة ومكانتها في الاقتصاد الجزائر.

المبحث الأول: القطاع الفلاحي والصناعي في الاقتصاد الجزائري

المطلب الأول: القطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر من أهم القطاعات الإستراتيجية التي يمكن الاعتماد عليها للابتعاد عن الاقتصاد الريعي والتحول إلى الاقتصاد المنتج خاصة من أجل التأمن الغذائي وكذا التصدير حيث إن دوره في التنمية الاقتصادية كبير إذ يمثل 21% من اليد العاملة فهو يشهد تغيرات وإصلاحات وتجديدات مند الثمانينات خاصة بعد تحرير التجارة الداخلية والخارجية إذ تسعى الحكومة إلى تحقيق الاستقرار والتوازن الغذائي من خلال التسهيلات المقدمة للفلاحين من أجل تخطي الصعوبات .

الفرع الأول: الواقع الفلاحي في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (2000 – 2004)

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA هو إستراتيجية تهدف إلى تطوير فعالية القطاع الفلاحي وتهدف إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي لتمكين المواطنين من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دولياً وكذا الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة .

ويتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تدعيم المستثمرين الفلاحين من أجل:

- ✓ تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف الصناعات الغذائية.
- ✓ تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة المهددة بالجفاف وتحويلها إلى أراضي صالحة لزراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم وتربية المواشي.
- ✓ تطور الإنتاج الزراعي والحيواني.
- ✓ الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة طاقة الإنتاج الفلاحي بزيادة حجم العمالة وتشجيع الاستثمار.
- ✓ تحسين مداخيل الفلاحين وتحقيق الاستقرار السكاني.
- ✓ تحسين الميزان التجاري الفلاحي والتحضير للاندماج في المنظمة العالمية للتجارة .
- ✓ مكافحة التصحر واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FMVC)الذي يسمح بتثمين الموارد الطبيعية. [1]
- ✓ الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي وتوسيع الواحات بالجنوب وتقدر المساحة المرحلة الأولى ب 600000 هكتار وهذا بدعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNROA وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FMVC.

[1] نبيل بويبة، السياسة الفلاحية في الجزائر، مقالة ، متاحة على الموقع، 2016/04/03 00h10. /http/ etes googl Com/site/bouibia/aorص01

لقد تحقق هذا المخطط رغم المخاوف التي كانت تحاصره (مخاوف لتمويل الموارد المائية ....) قد حقق نتائج إيجابية مند أول سنة من تطبيقه حيث سجلت المنتجات الفلاحية معدل نمو قدره 18.71% سنة 2001 وقد خلفت حسب إحصائيات سنة 2002 حوالي 89.43% منصب شغل كما استفادت 410000 مستثمرة من دعم هذا المخطط لتطوير هذه المستثمرات بفضل التسهيلات.

ويمكن الحديث عن نتائج مقنعة إذا عرفنا أنه ساهم بحوالي 12% من الدخل الوطني الخام ويعيش من هذا القطاع حوالي 21% من السكان وتقدر المساحة الزراعية الإجمالية ب42.4% مليون هكتار أذ تمثل 18% من المساحة الإجمالية وتقدر المساحة المستعملة ب8.458 مليون هكتار أي ما يعادل 28% من المساحة الزراعية الإجمالية وهي موزعة كما يلي:

القمح: 65 ك هكتار.

الفواكه ذات النواة وذات النواة الحجرية:263 ك هكتار.

الحمضيات: 65 ك هكتار.

الخضروات: 330 ك هكتار.

البطاطا: 138 ك هكتار.

الكروم: 74 ك هكتار.

البقول: 86 ك هكتار.

أشجار التين: 47 ك هكتار.

أشجار الزيتون: 329 ك هكتار.

النخيل المثمرة: 160 ك هكتار.

المحاصيل الأخرى: 407 ك هكتار.

الأراضي الخاملة: 3200 ك هكتار. [1]

[1] نبيل بوبية، مرجع سبق ذكره، ص 02 - 04

القطاع الزراعي

الإجراءات التحفيزية التي قامت بها الجزائر في مجال الفلاحة خاصة وأن المؤهلات الرئيسية لزراعة متطورة كلها متوفرة وتتمثل في:

- ✓ التوسع الكبير للأوساط الزراعية والمناخية.
- ✓ استعمال ضئيل للمواد الكيمائية .
- ✓ سوق معتبرة (محلية وجوارية للأسواق الخارجية، الحوض المتوسط البلدان الإفريقية).
- ✓ إمكانية وضع المواد في السوق على طوال السنة وخارج الموسم.
- ✓ تشكيلة كبيرة من المواد ومنتجات ذات نوعية جيدة وحتى المواد البيولوجية

تتمثل الإجراءات التحفيزية فيما يلي:

- ✓ استحداث القروض بدون فوائد(الرفيق) من المبلغ المدفوع للحبوب الذي تجاوز 17 مليار دينار
- ✓ منح قروض مسيرة بمبلغ لا يتجاوز 1مليون دج عن هكتار من أجل استصلاح الأراضي وإنشاء مستثمرات تتجاوز مساحتها 10 هكتار.
- ✓ تخصيص قروض مسيرة تصل إلى مائة مليون دينار جزائري (100.000.000 دج) لأرباح المنتجين المستفيدين (أصحاب الامتياز) المستغلين ل 10 هكتار من الأراضي الزراعية وكذلك المستفيدين من قروض التحدي.
- ✓ إقرار إحداث جهاز لضمان القروض البنكية الموجهة للفلاحين.

وتقدر عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لفترة (2002 – 2012) في مجال الفلاحة ب 612 مشروع.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	المبلغ	عدد مناصب الشغل
الفلاحة	612	56539	43361

الفروع الزراعية:

القمح: يقدر الإنتاج لسنة 2006 ب 9.26 مليون قنطار 36% من الكميات المتوفرة الاحتياجات الغذائية 80 مليون قنطار. [1]

[1] منظمة باير كروب ساينس الجزائر،مقالة حول الزراعة في الجزائر، متاحة على الموقع، miragri- algeria.org/strategie pnda.htm http://www بتاريخ 2016/03/25/ 00h10 ص02

الإنتاج المتوقع: النوع الأول: 54 مليون قنطار 68%

النوع الثاني: 67 مليون قنطار 84%

النوع الثالث: 80 مليون قنطار 100%

الحليب: الإنتاج المحلي 24.2 مليار لتر منها 2.1 مليار لتر من حليب البقر.

الواردات: 3.1 مليار لتر من الحليب المسحوق، 8.0 مليار لتر من الحليب المعقم.

آفاق 2015: إنتاج 9.1 مليار لتر مجمع ومصنع، 50% من الطلب 385.00 بقرة وزرع 538000 هكتار من الكلأ.

الاقتراح الثاني: إنتاج 8.3 مليار لتر (تغطية إجمالية للطلب) بوجود 619000 بقرة وزرع884000 هكتار من الكلأ، وتقدر المشاريع المسجلة ب 295 مشروع بمبلغ 56186 لتوفر 10274 منصب شغل.

البطاطا: إنتاج 2006: 7.20 مليون طن.

آفاق 2015 3.8 مليون قنطار.[1]

الواردات شبه منعدمة

واردات البدور: 100000طن بين (2000 – 2006).

زيت الزيتون: الإنتاج 340000 قنطار .

الواردات: شبه منعدمة

آفاق 2015: 1.380000 قنطار الكميات المتوفرة 65.3 كلغ .

الفرع الثاني: تربية المواشي والأبقار: تقدر عدد المشاريع المسجلة ب 59 مشروعاً بمبلغ 4785 وعدد مناصب الشغل 719 حسب الوكالة الوطنية الاستثمار للفترة مابين 2002 إلى 2012.

ويبلغ الإنتاج الوطني 300000 طن من اللحوم الحمراء و260000 من اللحوم البيضاء.

الواردات: 66500 طن من اللحوم الحمراء.

الكميات المتوفرة الإجمالية (اللحوم الحمراء والبيضاء) 19كلغ منها 1.11كلغ من اللحوم الحمراء.

[1] منظمة باير كروب ساينس الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص02-03

الآفاق فالإنتاج 425.000 طن من اللحوم الحمراء و625000 طن من اللحوم البيضاء .

الكميات المتوفرة: 7.27كلغ منها 5.16 كلغ من اللحوم البيضاء أي بنسبة يومية تقدر ب 76غ نسمة.

المطلب الثاني: القطاع الصناعي في الجزائر

الفرع الأول: واقع الصناعة في الجزائر

تعد الصناعة في الجزائر قطاعاً استراتيجياً يمكنه أن يساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية بعيداً عن المحروقات لكنه مند الاستقلال عاش ركوداً كبيراً نتيجة فشل الإستراتيجيات الصناعية التي اقتصرت على سلسلة من عمليات التركيب والتجميع والتعليب دون الخوض في غمار عملية الإنتاج الحقيقي لأنها غير قادرة على استيعاب وتطوير التقنيات الحديثة والاستفادة منها استفادة إيجابية، فالهدف الأساسي هو تنمية صناعة وطنية قادرة على تنويع هياكل الصادرات خاصة وأن الموارد الطبيعية لم تشكل يوماً ما عائقاً بل هي عامل تنافسي على الصعيد الدولي تنقصها التكنولوجيا والإرادة والاستعداد لتكيفها بما يخدم التنمية الاقتصادية ومن أجل كل ذلك تنتهج الحكومة إستراتيجية الإنعاش الصناعي.[1]

يمكننا حصر الصناعة الجزائرية في فروع هامة جداً وهي:

1- الصناعات الموجهة إلى الأسواق العالمية ذات الطلب القوي والتي ترتكز على تحويل المواد الأولية مثل:

- البتروكمياء، فرع الأسمدة والنسيج الكيماوي ومنتجات الكيمياء العضوية والمعدنية.
- الصناعات الصيدلانية والبيطرية.
- الصناعات المعدنية غير الحديدية (الألمنيوم)
- صناعة الحديد والصلب.
- صناعة مواد البناء.

2- الصناعات التي ترتبط تنميتها بوجود صناعات أخرى خاصة مثل:

- الصناعة الغذائية .
- الصناعات المعدنية الميكانيكية الكهربائية والإلكترونية ISMME .

3- ترقية الصناعات الجديدة كتكنولوجيات الإعلام والاتصال وصناعة السيارات.

- تعتمد الحكومة في سياسة الإنعاش الصناعي بشكل أساسي على مايلي:

1-سياسة ترقية الاستثمار: يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد المنافذ الرئيسية لإنجاح سياسة الإنعاش الصناعي والتنمية على الأمد الطويل إذا تم الفصل في المنازعات وحماية الملكية وحل الشركات

[1] أ- قوريشي نصيرة، أبعاد وتوجيهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،عدد 5 ، جامعة الشلف – الجزائر، متاحة على الموقع، kourna@maktoob.com 2016/03/25 11h 00 ص08

وقوانين العمل ومن أجل ترقية الاستثمار الخارجي المباشر لابد من تمويل هذه النشاطات والاستثمارات التي تجلب نسب كبيرة من رؤوس الأموال وكذا تعميم التكنولوجيا الحديثة وتحسين القدرات الإدارية (تكلفة تجسيد المشروع قد تصل إلى 5.21% من قيمة الدخل الأولي للمشروع) وتنويع الصادرات ولتحفيز الاستثمار المحلي اتخذت عدة تدابير وتعديلات قانونية في الأمر 06 – 08المؤرخ في جويلية 2006 وتنص هذه القوانين على:

1- نظام جديد للاستفادة من المزايا أكثر شفافية.

2- إعادة تهيئة مسار منح المزايا وتسيرها لمطابقته والممارسات الدولية في المجال.

3- تقليص مدة معالجة الملفات الخاصة بالاستثمار.

4- حماية حقوق المستثمرين الذين لديهم الحق في الطعن لدى اللجنة المتخصصة لهذا الغرض

وكذلك من أجل ترقية الاستثمار يجب مايلي:

- مراجعة قانون الجمارك.
- إدماج إجراءات متعلقة بالتجارة الالكترونية.
- تخفيض التكاليف الجبائية والاجتماعية.
- إلغاء الضريبة على الوائد المستخلصة من عمليات التصدير.
- إعطاء منح وفقاً لقيمة الاستثمار.
- مساعدات مالية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في حال قيامها بأعمال الشراكة مع الأجانب.
- توسيع صلاحيات الوكالة الوطنية للتنمية الاستثمارية وتمكين الأجانب من التصريح بالمؤسسة عن بعد بوضع موقع إلكتروني لها.
- السماح للأجانب من اقتناء سندات الخزينة.
- وضع محلات جاهزة لأعراض صناعية أو تجارية تحت تصرفهم.[1]

2-سياسة التأهل: أعداد برنامج التنافسية للصناعة المدعم من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمساعدة الاتحاد الأوربي ورفع العراقيل والشروط التي حالت دون تحقيق النتائج المنتظرة من هذا البرنامج (آجال تكوين الملف واستخراج الوثائق الإدارية والمصرفية)

كما يجب استهداف الأولويات القطاعية والمساعدة والتحفيز.

3- سياسة التقييس والقياسة: ساهم نشاط التقييس والقياسة والاعتماد والملكية الصناعية في عصرية الاقتصاد الوطني حيث تندرج شهادة المطابقة والجودة المتبع في مجال التقييس علماً أن المنتوج يقاس بجودته الصناعية ومقاومة للمنافسة على مستوى السوق المحلي والأجنبي والعالمي،

[1] قريشي نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص10

فهي الحماية الوحيدة للمنتوج والمجال الوحيد لكسب ثقة في المؤسسة المنتجة والتمتع بمعاملات وحجم المبيعات الكبير وفي هذا الإطار، بمرافقة من الدولة للمؤسسات، حيث تحصلت 167 مؤسسة عمومية وخاصة على شهادات الإيزو 9000 وست مؤسسات على الإيزو 14000 وبقي 5 مؤسسات في طريقها للحصول على الإيزو و22000 المتعلقة بضمان المنتجات الغذائية.[1]

فئات الايزو 9000 لمنظمة الجودة .

فئات الايزو 14000 لحماية البيئة.

فئات الايزو 22000 ضمان المنتجات الغذائية.

وتم تكوين 30 مدققا للجودة بالمعهد الوطني للإنتاجية والتنمية الصناعية ببومرداس الذي هو تحت وصاية وزارة الصناعة والمتخصص في تكوين ورسكلة الإطارات ومن باب التحفيز تقرر منح جائزة الجودة كل سنة لأحسن مؤسسة تطبق التوجهات منظومة الجودة وأول مؤسسة تحصلت عليها مجمع سيدال للصناعات الصيدلانية سنة 2003 ثم شركة الاسمنت لعين توتة سنة 2004 غير أن هذا يظل غير كافيٍ ومحدود.

4- تطوير العنصر البشري: أن إستراتيجية الصناعة تعتبر العامل البشري أساس نجاح كل سياسة باعتباره العنصر الفعال والعامل المنتج لاكتساب التكنولوجية والمهارة والعصرنة وهذا ما تفتقر أليه الصناعة في الجزائر، فالعجز في التأطير الصناعي والتسيير والتحكم في التكنولوجيا لا يمكنه الاستجابة والتكفل بما يتطلبه التطور الصناعي خاصة الصناعات الكبرى وقد قامت الدولة بخطوات محتشمة في مجال التأطير بتنويع قنوات التكوين مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعين وكذا تثمين رأس المال البشري (سياسة الأجور وتحسين الظروف الاجتماعية للعمال).

وأخذت بعين الاهتمام الإبداع باعتباره مجالاً لتطوير الصناعة والتجديد فيها. لكن كل هذه التوجهات والمجهودات تبقى نتائجها غير ملموسة وثمارها لم تتضح بعد.

الفرع الثاني: الصناعة في الجزائر

في مجال الصناعة يتم تصدير الجلود والجلود الخام الكاملة 3080 طن أي 2.27 مليون دولار ،الأغطية وسجاد الأرضيات 40 طن أي 0.15 مليون دولار .

[1] أ- قوريشي نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص12- 13

في مجال تربية المائيات والصيد البحري، يقد الإنتاج الوطني السنوي ب 150000 طن من الكائنات البحرية (سردين وأنشوقة) ويقدر معدل الاستغلال ب 2.2 مليون هكتار من المساحة الخاضعة للاختصاص الوطني المقدر ب9.5 مليون هكتار وتقدر إنتاج تربية المائيات والنباتات المائية ب 500طن.

الجدول رقم: (03- 31). القطاعات النشطة في الجزائر من 2000إلى 2012

قطاع النشاط	عدد المشاريع	المبلغ	عدد المناصب	الفترة الزمنية
صناعة البلاستيك والمطاط	836	537226	32472	2012 - 2000
الصناعة المعدنية	835	301566	55278	2012 – 200
الصناعة الصيدلانية	130	71478	8802	2012 – 2000
صناعة المنسوجات والملابس	160	10868	5121	2012 – 2000
الصيد البحري	290	19411	4627	2012 – 2000
تربية المائيات	15	3387	738	2012 - 2000

المصدر :الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات[1].

الجدول رقم: (03- 32). إحصائيات الاستثمار حسب قطاع النشاط وحسب تصريح بالاستثمار

2002 – 2015 بناء على قاعدة بيانات الوكالة مع التصحيح. (مشاريع ملغاة)

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	بمبلغ دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1218	2.02	176019	1.52	52366	5.06
البناء	11290	18.74	1323698	11.44	245911	23.78
الصناعة	9231	15.32	6503533	56.20	388219	37.54
الصحة	809	1.34	127.684	1.10	19105	1.85
النقل	30669	50.19	1027480	8.88	158016	15.28
السياحة	789	1.31	982.934	8.49	54862	5.31
الخدمات	6226	10.34	964388	3.88	107089	10.36
التجارة	2	0.00	37514	0.32	4100	0.40
الاتصالات	5	0.01	428963	3.71	4348	0.42
المجموع	60239	%100	11572213	%100	1034016	%100

[1] أ- قوريشي نصيرة، مرجع سبق ذكره ص15- 16

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

المشاريع المنجزة خلال الفترة 2002 – 2012

62% من المبالغ الاستثمارية المنجزة هي قطاع الصناعة.

أن نصنف الاستثمارات المنجزة في القطاع الصناعي خلال الفترة يبرز بأن هناك هيمنة لهذا القطاع على جميع المستويات (من حيث العدد المبلغ المالي، مناصب الشغل المستحدثة) بنسب 11% و62% و35% على التوالي يليه قطاع البناء والإشغال العمومية والهيدرو ليكية ب(18% – 9% – 34%) وأخيرا قطاع الخدمات ب (9% – 13% – 12%).

فمن حيث الفروع الصناعية لاسيما الصناعة الغذائية، الكيمياء والبلاستيك وصناعات الخشب والورقة الإضافية إلى إعادة استئناف صناعات النسيج والجلود وفي الأخير تأتي مواد البناء والزجاج.

كما سجل الاستثمار في المياه والطاقة اللدائن تميزاً للمشاريع العمومية الكبرى وبمبالغ مالية ضخمة فضلاً عن الاستثمارات الكبرى في مجال الاتصالات السلكية وإلا سلكية .

في قطاع النقل : هذا القطاع لا يتناسب مع عدد المشاريع الصغيرة المنجزة وتقدر نسبتها ب58% وبقيمة مالية تتساوى مع القيمة المالية لقطاع البناء والأشغال العمومية والهيدروليكية 9% كما أن عدد المناصب المستحدثة في هذا القطاع تتساوى تقريباً مع ما نجده في قطاع الخدمات 15% أما القطاعات الأخرى مثل الزراعة والسياحة والتجارة فإنها تساهم في حدود 1 إلى 2% من المشاريع ومع ذلك فإن قطاع السياحة سجل وتطويراً ملحوظاً من حيث القيمة المالية وذلك بنسبة 55%.[1]

المبحث الثاني: القطاع السياحي في الجزائر

يعتبر القطاع السياحي من القطاعات الحيوية التي تلعب وتؤدي دوراً هاماً ي العملية التنموية في الجزائر حالياً، خاصة مع انهيار أسعار المحروقات إذا علمنا أن الجزائر تعتمد في صادراتها عليها بنسبة 97%،أصبحت تنمية السياحة من أهم المصادر المشاركة ي حركة التنمية الاقتصادية باعتبارها تمثل قطاعا بديلا لقطاع المحروقات الذي هو مورد ي طريق الزوال فضلا عن انخفاض قيمته السوقية.

المطلب الأول: القطاع السياحي

الفرع الأول: السياحة قطاع إستراتيجي في الاقتصاد الوطني

يمكن أن يعول عليه من أجل التحرر من التبعية البترولية من أجل التنمية المستدامة فالتوجه إلى هذا القطاع الحلاق للثروة وبالذات للعملة الصعبة لما يجلبه من أجانب وتسويق داخل الوطن للمنتجات الوطنية فهو البديل عن المحروقات حسب قراءات الخبراء وعلى غرار تجارب العربية خاصة منها تونس ومصر وغيرهما ...

[1] أ- قوريشي نصيرة، ، مرجع سبق ذكره، ص 17- 30

فبالسياحة وتطورها يمكن تطور الثقافة وإبراز التراث المكنون وإظهار المنتوج التقليدي وكذا تطور الصناعات المحلية، وبالتالي مناصب شغل ودخل إضافي وتطور في النشأة والطرقات وكذلك الخدمات.
تزخر الجزائر بأنواع وفروع للسياحة منها الجبلية – الصحراوية – الساحلية يمكنها المساهمة في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتوازن ميزان المدفوعات وكذا التشغيل وزيادة الناتج المحلي.
التنمية السياحية: هي تنمية اجتماعية واقتصادية وزيادة في الدخل الفردي الحقيقي كما يوفر العيش الكريم والسكن اللائق والشغل المناسب للمواطن كما أنها تلبي حاجات السائح من توفير الأمن والخدمات والاطلاع على الموروث الثقافي وكل ما يشكل خصوصيات البلد المضيف ومن أجل هذا وذاك تسع الدولة لتوفير ما يلي:

- ✓ عناصر جدب للسياح كالمنتزهات الغابية والمتاحف الأثرية والمواقع التاريخية القديمة.
- ✓ توفير النقل بأنواعه وشبكة النقل دورها لا يستهان به في جلب السياح وتسهيل التجول والتنقل.
- ✓ أماكن الإيواء والإسكان والإطعام .
- ✓ توفير الأدلة السياحية والإعلانات وكل وسائل الإشهار.
- ✓ تطوير الخدمات البنكية والاتصالات.

هذا من الناحية الاقتصادية وتهيئة المناخ المناسب للسياحة والسفر والترحال ومن الناحية البيئية فيجب على الدولة الاهتمام والاعتناء بالموارد الطبيعية كالحمامات المعدنية والأراضي الفلاحية والموارد المائية كما يجب تسطير أهداف على المستويات(المدى القصير المتوسط الطويل) والتحفيز على الاستثمار في هذا أي وضع إستراتيجية من أجل الوصول إلى النتائج المبتغاة.

الفرع الثاني: مبادئ الإستراتجية السياحية

- التنمية السياحية المستدامة.
- الشراكة الفعالة في تهيئة السياحة.
- توفيق بين الربحية وتنمية المجتمع المحلي وإشراك سكانه في منافع السياحة.
- توفير الأمن والسلامة للسائح.
- تنشيط روابط التعاون الاقتصادي مع دول الجنوب.
- الواقعية في الاستخدام المستدام للموارد والإمكانات.
- المرونة والتجديد وتطوير البرامج السياحية .[1]

المطلب الثاني : آفاق السياحة في الجزائر

سبق الذكر أن للجزائر مؤهلات هائلة للسياحة منها للطبيعة كالمناخ والتضاريس وشساعة المساحة وتنوع البيولوجي نباتي وحيواني) ومواقع طبيعية للأرصاد الجوي وغروب الشمس وطلوعها وامتداد الصحاري في

[1] بركات عماد الدين - بلبالي يمينة، مداخلة في اليوم الدراسي، دور السياحة في تنمية الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، جامعة أحمد دراية أدرار ص 03

الجنوب والسهول الخضراء في الشمال هد التنوع المتناسق والمتدرج نعمة من الله لا يختلف عليها اثنان وهدا ما يجعل لمهن الوطن خصوصيته وما تعطينا تنوعاً في السياحة.

الفرع الأول:السياحة الساحلية

ساحل طول 1200كم من الشرق إلى الغرب شواطئ جميلة مناطق خلابة ومدن ساحرة ومن اجل إنعاشها يجب مايلي:

- الحفاظ على نظافتها
- الحفاظ على السلوكيات والآداب العامة
- توفير المحلات التجارية
- إنشاء مراكز ترفيهية ومنشآت رياضية
- توفير الأمن.

الفرع الثاني: السياحة الجبلية

تتوفر الجزائر على مناظر خلابة ومغارات وكهوف طبيعية مند العصور الجيولوجية القديمة وكذلك المنتزهات الغابية خاصة في فصل الشتاء، حيث التزحلق على الثلوج وتعتبر السياحة الشتوية حديثة في الجزائر نوعاً ما نسبة للشاطئية وعلى سبيل الذكر (تيكجدة ،البويرة، تيزي وزو، بجاية ،الشريعة) وتتوفر السياحة الجبلية على مقومات أخرى كالثروات المائية والحيوانية والطيور النادرة. [1]

الفرع الثالث:السياحة الصحراوية.

بلغ مساحة الصحراء الجزائرية حوالي 02 مليون كلم بنسبة 87% مجموع مساحة الجزائر الإجمالية وتترامي الحدود الطبيعية للصحراء جنوباً والهضاب العليا شمالاً تمتلك منتوجاً سياحياً هاماً يمكنه اختراق السوق السياحية العالمية بقدرة تنافسية عالية بما يمتلكه من مقومات هندسية ومعمارية أثرية ومنطقة الهقار بطبيعتها البركانية لكن لابد لها من إستراتيجية خاصة تتبناها الدولة من أجل الاستثمار في هذا الكنز الطبيعي كتوفير النقل الجوي والبري وشق للطرق لأن هذه الصحراء مازالت عذراء جرداء تغطيها الرمال على مد البصر وكذلك وعلى سبيل الذكر مدينة تيميمون المعروفة بالواحة الحمراء وكتلة الهقار بتمنراست ومدينة تمنطيط أما بالنسبة للعطاء النباتي والحيواني فلابد له من حماية كاملة بإنشاء محميات طبيعية على غرار الشمال فالغزال والفنك وغيرها في طريق الانقراض إن لم تكن قد انقرضت من فرط الصيد العشوائي.

وبفضل هذا التنوع في السياحة الجزائرية الشيئ الذي يؤهلها لتكون بديلا عن المحروقات دون مبالغة فإنها تتطلب استثمارات كبيرة وتمويلاً هائلا لكن قبل هذا وذلك لابد من إستراتيجية واضحة المعالم والأهداف إذ يعتبر المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق 2025 قاعدة رئيسية لتنمية السياحة في الجزائر حيث أنه يهدف إلى تشجيع المقومات السياحة بمواصفات عالمية وقد تم إدماج 50 مستثمر وطني وإنجاز 50

[1] بركات عماد الدين - بلبالي يمينة، مرجع سبق ذكره، ص 10- 11

مشروع استثماري في مجال الفندقية سنة 2009، يمكنه توفير 6800 سرير وخلق 10آلاف منصب عمل وتم تصنيف وفق هذا المخطط سبع مناطق سياحية كبرى.

المنطقة الشمالية – (وسط المنطقة الشمالية – شرق المنطقة الشمالية – شرق المنطقة الغربية – منطقة الهضاب العليا – منطقة الجنوب – منطقة الصحراء) الكبرى وتم الشروع في انجاز 50 قرية سياحية بمواصفات عالمية عبر مختلف الوطن خاصة بعد استرجاع الأمن والاستقرار.

اتخذت الجزائر منهجية بنكية لتمويل المشاريع السياحية من خلال تخصيص القروض الفندقية والتي تمت على مرحلتين : مرحلة الإصلاح البنكي ومرحلة إنشاء بنوك متخصصة لتمويل الاستثمار السياحي وتحفزه وكذلك فتح مجال التكوين في مجال الفندقة والإرشاد السياحي ودمج السياحة كمهنة ضمن أنظمة التكوين المهني وإنشاء المعاهد الخاصة بذلك، وقد عرضت الجزائر وجهتها حول تطور السياحة على مستوى الآفاق المختلفة (قريب – متوسط – بعيد)في إطار التنمية المستدامة بضمان التوازن الاجتماعي والفعالية الاقتصادية وحماية البيئة.

المطلب الثالث: مساهمة السياحة في التنمية الاقتصادية

الفرع الأول: مساهمة السياحة

تحتل السياحة الدولية على 5% من التجارة الدولية و30% من تجارة الخدمات ومصدر رؤوس الأموال الأجنبية بما توفره من عملة صعبة يمكن استغلالها في تمويل الاستثمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن السياحة أثراً على ميزان المدفوعات من خلال التدفقات النقدية في قسم الأسفار وإحصاءات لعدد السواح الوافدين لبلد معين يمكن تحقيق توازن في ميزان المدفوعات من خلال:

- ✓ عمليات الصادرات والواردات المرتبطة بالسياحة .
- ✓ إيرادات الأجانب.
- ✓ الأرباح والعوائد على الاستثمارات السياحية .
- ✓ خدمات النقل الدولية الجوية، البحرية، البرية.
- ✓ التحولات النقدية من جانب العاملين في القطاع السياحي. [1]

ويعتبر الاستثمار في مجال السياحة (خدمات، اتصالات، فندقة)حلاً مباشراً لامتصاص البطالة وخلق مناصب شغل حيث تشير الإحصائيات أنه إلى غاية 2001 كانت السياحة توفر حوالي 200مليون فرصة عمل لترتفع سنة 2006 إلى حوالي 350 مليون عامل وتبلغ سنة 2009 5.5 مليون فرصة عمل سنوياً .

وحسب إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة بلغ عدد العاملين في القطاع حوالي 202 مليون نهاية 2010 وفي الجزائر يوفر قطاع السياحة 344 ألف منصب عمل سنة 2011.

[1] بركات عماد الدين - بلبالي يمينة، مرجع سبق ذكره، ص13

وقد بلغ حجم التشغيل نهاية سنة 2012 حوالي 430000 منصب شغل إي 5% من أجمالي اليد العاملة للوطن وهذا ما يثري الناتج المحلي الإجمالي إذ أن مساهمة السياحة ب10% نسبة ضئيلة جداً مقارنة بالإمكانيات الهائلة غير المستغلة فالنسبة مرشحة للارتفاع .

الفرع الثاني: أهداف المخطط لتهيئة السياحة في آفاق 2025

تعتبر جزاء لا يتجزأ من المخطط الوطني لتهيئة **الإقليم** في إطار استراتيجي مرجعي لسياسة السياحة في الجزائر التي من خلالها تقوم الدولة ب:

1) عرض رؤيتها حول التطور السياحي على مستوى آفاق زمنية مختلفة سواء على المدى القصير 2009 أو على المدى المتوسط 2015 أو المدى الطويل 2025 في إطار التنمية المستدامة من أجل جعل الجزائر بلد مستقل
2) تحديد وسائل وضعه حيز التنفيذ وتحديد قابلية تجسيده.
3) ضمان في إطار التنمية المستدامة توازن الإنصاف الاجتماعي والفعالية الاقتصادية وحماية البيئة.
4) تقوم الثروة الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية من أجل رفعها إلى صف الوجهات سامية في منطقة أوروبا الوسطى.

ويرتكز هذا المخطط على 5 ديناميكيات.

المبحث الثالث: الطاقة المتجددة ومكانتها في الاقتصاد الجزائري

يعتبر البحث عن البديل للبترول الهاجس الذي يشغل العالم اليوم و المطلب الذي تسعى معظم الدول من اجله للاستغناء عن التبعية للنفط خاصة بعد ما أصبح سببا في الكوارث الإنسانية بعد أن كان دفعا للتطور و الرقي لها أيضا،وبعد التدهور الفادح الذي حل بالبيئة وتزايد المخاوف أصبح من الضروري بمكان التحول من الاقتصاد الزائل إلى الطاقات المتجددة النظيفة. [1]

المطلب الأول: تعريف الطاقات المتجددة أهميتها، مصادرها خصائصها .

الفرع الأول: تعريف الطاقة المتجددة

الطاقة المتجددة هي الطاقة التي تحصل من خلالها على تيارات يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري وهي عكس الطاقات غير المتجددة التي غالباً ما تكون مخزون جامد في الأرض لا يمكن استغلالها أو الاستفادة منها ألا بعد تدخل الإنسان لإخراجها وتختلف التعاريف حول الطاقة المتجددة حسب الهيئات الحكومية والدولية التي تأخذ هذا الاتجاه ببالغ الاهتمام من أجل الحفاظ على البيئة وهي كما يلي:

[1] أوليمار أبراهيم – وبوشويشة قادة، أجهزة القياس المستعملة في تقيم الطاقة الشمسية ، فريق المكمن الشمسي والريحيي، مقاطعة التحول الكهروضوئي، ص01

1- **تعريف وكالة الطاقة العالمية (IEA):** تتشكل الطاقة المتجددة من مصادر الطاقة الناتجة عن مسارات الطبيعة التلقائية كأشعة الشمس والرياح والتي تجدد في الطبيعة بوتيرة أعلى من وتيرة استهلاكها .

2- **تعريف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC):** الطاقة المتجددة هي طاقة يكون مصدرها شمسي جيو فيزيائي أو بيولوجي والتي تتجدد في الطبيعة بوتيرة معادلة أو أكبر من نسب استعمالها وتتولد من التيارات المتتالية والمتواصلة في الطبيعة كطاقة الكتلة الحيوية والطاقة الشمسية وطاقة باطن الأرض، وحركة المياه، طاقة المد والجزر في المحيطات وطاقة الرياح وتوجد عدة آليات لتحويل هذه المصادر إلى طاقات أولية كالحرارة والحركية والطاقة الكهربائية إذا ما استخدمت التكنولوجيا التي تسمح بتوفير خدمات الطاقة من وقود وكهرباء.

3- **تعريف برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة (VNEP):** هي عبارة عن طاقة لا يكون مصدرها مخزون ومحدود وثابت في الطبيعة وتتجدد بصفة دورية أسرع من وتيرة استهلاكها وهي في أشكالها الخمس (الكتلة الحيوية، أشعة الشمس، الرياح، الطاقة الكهرومائية، وطاقة باطن الأرض أو الحرارة الجوفية).[1]

الفرع الثاني: أهمية الطاقة المتجددة

تشكل الطاقة المتجددة مصدراً رئيسياً للطاقة العالمية بعيداً عن الوقود أو الطاقة التقليدية (البترول والغاز والفحم...) إذ تحص باهتمام عالمي كبير باعتبارها البديل النظيف والبيئي والصحي ومحرك ما يعرف بالاقتصاد الأخضر حيث تسعى العديد من الدول إلى إحلالها في الطاقة وخاصة بما لها من مميزات بيئية من تخفيض النفايات والتقليل من الأنبعاثات الغازية الملوثة وما ينسبه من الاحتباس الحراري إذ يتوقع أن تبلغ الأنبعاثات الناتجة عن الوقود التقليدي حوالي 190 مليون طن من غاز أكسيد الكربون سنة 2017 بالإضافة إلى غازات أخرى.[2]

الفرع الثالث: أنواع الطاقات المتجددة ومصادرها وخصائصها

أنواع الطاقات المتجددة ومصادرها:

1- **الطاقة الشمسية: قال الله تعالى**« هو الذي جعل الشمس ضياءً والقمر نوراً وقدره منازل ليعلموا عدد السنين والحساب ما خلق الله ذلك إلا بالحق يفصل الآيات لقوم يعلمون» الآية 05 سورة يونس.

[1] أوليمار أبراهيم – وبوشويشة قادة، مرجع سبق ذكره، ص01

[2] لامية عيوانة، الطاقة المتجددة ودورها في الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014/2013، ص04

يقصد بالطاقة الشمسية الضوء المنبعث والحرارة الناتجة عن الشمس إذ تعزى معظم مصادر الطاقة المتجددة المتوفرة على سطح الأرض إلى الإشعاعات الشمسية بالإضافة إلى الطاقة الثانوية مثل طاقة الرياح والأمواج والطاقة الكهرومائية والكتلة الحيوية.

وتعرف الشمس بأنها كرة هائلة من الغازات الساخنة ويُمثل فيها وزن الهيدروجين 70% والهيليوم 25% والكربون والنتروجين والأكسجين 105% لكل منهم وتمثل باقي العناصر 0.5%، تصل درجة حرارتها إلى5000درجة مئوية في المركز ومتوسط المسافة بينها وبين الأرض ما مقداره 149.6 مليون كيلومتر يقطعها ضوء الشمس في ثماني دقائق ونصف ويبلغ قطرها 1.4 مليون كيلومتر وهي أكبر من كوكب الأرض ب109 مرة، وأشعتها كهرومغناطيسية وطيفها المرئي يشكل 49% وغير المرئي كالأشعة فوق البنفسجية يشكل 2% والأشعة دون الحمراء 49% ، تستخدم في إنتاج الطاقة الكهربائية للتدفئة والتكيف وصهر المعادن وهي المرشح الأفضل لتكون البديل عن النفط.

2- **طاقة الرياح:** قال الله تعالى« ومن آياته أن يرسل الرياح مبشرات وليذيقكم من رحمته ولتجري الفلك بأمره ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون » الآية 46 سورة الروم.[1]

تعرف بأنها عملية تحويل حركة (طاقة حركية)إلى شكل آخر من أشكال الطاقة المتجددة سهلة الاستخدام غالباً ما تتحول إلى طاقة كهربائية بواسطة مولدات كهربائية ويمكن الاستفادة منها بتحويلها إلى حركة فيزيائية واستخدمت طاقة الرياح كطاقة حركية مند فجر التاريخ فقد استخدمها الفراعنة في في تسير المراكب نهر النيل وكذلك الصينيون في تدوير الطواحين الهوائية أو لضخ المياه الجوفية من الآبار وتجسدت أكبر طاحونة في أمريكية يبلغ ارتفاعها 55م وقد تم الحصول على طاقة كهربائية تعادل 1250 كيلوواط ، ويتم إنتاج طاقة الرياح بمحركات أو تربينات ذات 3 أدرع إذ يمكن للتربينات المصممة لإنتاج الكهرباء للاستعمال العام، تولد ما بين 650 كيلوواط و1.5 ميغاواط وتعتبر الرياح صورة غير مباشرة من صور الطاقة الشمسية حيث أن حركة الهواء هي نتيجة للفرق بين الضغط في الغلاف الجوي وحسب الفرق تحرك الهواء من منطقة ذات ضغط مرتفع إلى أخرى ذات ضغط منخفض وينشأ الفرق اختلافات حرارية للشمس

التي تتحكم في حرارة الأرض ويمكن لهبوب الرياح توليد طاقة ذات كثافة أكثر مما تولده أشعة الشمس ب10 كيلوواط /م$_2$ وتصل إلى 25كيلوواط /م$_2$ عند هبوب العواصف والأعاصير في حين تولد الأشعة لأقص حد 1كيلوواط/م$_2$.

3- **طاقة الكتلة الحيوية: biomasse** يقصد بها ما يتم تجميعه من مخلفات، مثل الأشعة الميتة وفروع الأغصان والأوراق ومخلفات المحاصيل وقطع الأخشاب وغيرها ويمكن الاستفادة منها بإعادة تدويرها Recjhmg أو إعادة الاستخدام Re – use وما يمكن أن يؤدي إلى التقليل من

[1] أوليمار أبراهيم – وبوشويشة قادة، مرجع سبق ذكره، ص01

حجم المخلفات والنفايات إذ يمكن تحويلها لإمكانية استخدامها لإنتاج منتجات أخرى أقل جودة من الأصلية كالزجاج والبلاستيك ويمكن توليد الطاقة الكهربائية والحرارية وإنتاج الوقود من طاقة الكتلة الحيوية كمكسب بيئي وقد استخدمت الكتلة الحيوية مند القدم قبل الفحم والبترول وغيرها كوقود تقليدي متجدد (غير تجاري) ومازال مستخدماً حتى يومنا هذا في جنوب آسيا وأوساط أفريقيا لدى أكثر من 2 مليون نسمة، ويشكل أكثر من 10% من مصادر الطاقات المتجددة عالمياً (تقديراً) .

4- **الطاقة المائية:** HYDROPOWEI ENERGY

قال الله تعالى : « وجعلنا من الماء كل شيء حياً أفلا يؤمنون» الآية 30 سورة الأنبياء

من أعظم النعم التي انعم الله بها على عباده نعمة الماء فزيادة على ضرورة الشرب والغسل والوضوء والسقي لهذا المركب الكيمائي البسيط درة أكسجين ودرتي هيدروجين عديم الرائحة واللون والطعم، خصائص فيزيائية فمن الحالة المتجمدة إلى سائلة إلى الغازية، درجة غليانه 100° مئوية وهو يكون 71% من المساحة الإجمالية لسطح الأرض، فهو مخزون هائل للطاقة الطبيعية النفطية الطاقة الكهرومائية كمصدر رئيسي للطاقة على مستوى العالم حيث يصل إنتاجها إلى حوالي 3000 تيرواط /ساعة (TWH) عام 2002 وبالتالي فهي تشكل 18% وتوجد مصادر واسعة لاستغلال للطاقة الكهرومائية إلا أن تكاليفها وبعدها عن مصادر استغلالها يحول دون الاستثمار فيها بالشكل الكافي.[1]

5- **طاقة الحرارة الجوفية:** هي الحرارة الكامنة الجوفية وهي هائلة توجد تحت القشرة الأرضية وتقدر بحوالي 200 – 1000 درجة مئوية وتعتبر مصدراً هاماً من مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وتبرز نفسها من خلال الإنفجارات البركانية والينابيع الحارة وبعض الظواهر الجيولوجية وتقوم على مبدأ حفر آبار عميقة لإطلاق حرارة عالية يمكن استغلالها في تدوير التربينات على البحار وهذا النوع لتبعد 0.3% من مساهمته وهي مكلفة وغير واعدة.

6- **طاقة الهدروجين:** هي جزء من دورة أنيقة ونظيفة نحصل عليها من انفعال مكونات الماء إلى هيدروجين وأكسجين عن طريق الفصل الحراري أو التحليل الكهربائي أو باستخدام الطاقة الشمسية مما جعل الدول العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية تبتكر جهاز واحد يقوم بفصل الهيدروجين عن الأكسجين من الماء وتحويله إلى طاقة كهربائية باستخدام أكثر من 12.5% من الشعاع الشمسي في حين إن الأجهزة القديمة كانت تحول 4% إلى 6% فقط لكن تكلفة الجهاز كانت عائق في تعميمه .

7- **الطاقة النووية** :هي الطاقة الكامنة في النواة الذرية حيث إن الذرات هي اصغر الجسيمات التي تحتوي بداخلها على نيترونات وبروتونات ويمكن استخدام الطاقة النووية إنتاج الكهرباء بالاندماج

[1] لامية عيوانة، مرجع سبق ذكره،ص 04- 05

النووي أو الأنشطة النووية ويتم الإفراج عن الطاقة مثل ما تقوم به الأنشطة الشمسية لإنتاج للطاقة.

خصائص الطاقات المتجددة: حيث انه في دراسة للمجلس العلمي الألماني بعنوان للعالم

1- **مزاياها** : الطاقة المتجددة أو ما سميا بالطاقة النظيفة يمكنا التصديق بالإجماع على إنها نظيفة في إبعادها البيئة فا هي تخفض من انبعاث الغازات السامة والملوثة التي كانت سببا في تلوث المياه وسقوط الأمطار الحمضية التي سببت موت الثروات حيوانية والنباتية وانقراض البغض منها وكذالك هي تهدد الصحة العامة للبشر فالطاقة البديلة هي الحل الأمثل لكل المشاكل البيئية ومعظمها التي باتت تسبب أمراض لم تكون معروفة قديما ومع تزايد السكان واتساع العالم الصناعي صارت بعض المناطق من العالم مصباً للنفايات الصناعية والمخلفات الكيماوية الخطيرة، كذلك الغلاف الجوي والاحتباس الحراري وذوبان الجليد وتقلص اليابسة وغيرها ....، وكل هدا قد يكون من الماضي أو على الأقل توقف زحف هده المخاطر. فالطاقة المتجددة هي الموارد الصحية للاقتصاد البيئي.[1]

جدول رقم: (03- 33).

انبعاث ثاني أكسيد الكربون من مصادر الطاقة التقليدية

	2005	2006	2007	2008	2009
البترول	11125.656	11166.420	11143.911	11077.064	10887.688
الغاز الطبيعي	5748.255	5868.630	6077.690	6273.429	6031.983
الفحم	11492.239	11904.172	12502.905	13049.011	13393.577
إجمالي انبعاث	28336.150	28939.222	29724.505	30399.503	

المصدر: معطيات الوكالة الدولية للطاقة على الموقع.

29/03/2016 11h00www.eia.gov

من خلال الجدول فإن الفحم الحجري هو المساهم الأكبر في انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو وهذا لطبيعته الفيزيائية لكن البترول يعتبر الملوث الأول لأنه الأكثر استهلاكاً في العالم ولان مشتقاته كثيرة ومتنوعة تنبعث في الجو أثناء عمليات التصنيع.

الجدول رقم: (03- 34).

أهم التأثيرات البيئية لمصادر الطاقة التقليدية

مصدر	التأثيرات البيئية

[1] زواوية أحلام، دور اقتصاديات الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية، مذكرة لنيل شهادة شهادة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012/2012، ص48

الطاقة	
الفحم	تلوث المياه الطبيعية والجوفية – اضطرابات وتدهور النظام البيئي في استخدام الأراضي انبعاث أكسيد الكبريت وأكسيد النيتروجين.
النفط	تلوث سطح التربة وانجرافها – المياه والمحيطات في حوادث الناقلات والتسرب في المياه
الغاز الطبيعي	تغيرات عالمية في المناخ وارتفاع درجات الحرارة للغازات الحابسة وتلوث البحار

المصدر: شحاتة حسين أحمد،

2-**عيوبها:** رغم أن التوجه العالمي (اقتصاد وبيئة) نحو الطاقات البديلة والمتجددة التي هي مستمرة بشكل تلقائي يفوق تجددها للاستهلاك وهيمن ناحية الاقتصاد جد مطمئنة ومن ناحية الحفظ على البيئة فهي المثلى لكن لايمكن تصور عدالة وإنصاف في توزيع استعمالاتها عبر العالم من حيث أنها جد مكلفة لا تقوى على استغلالها للدول المستضعفة والنامية والفقيرة رغم وفرتها إلا إذا توجهت إلى الاستثمار الأجنبي من اجل الحصول عليها وتحويلها والاستفادة منها خاصة وأنها تتطلب تكنولوجيات جدُ حديثة ومتطورة، على سبيل المثال تعرضنا إلى الذكر أن الولايات المتحدة ابتكرت جهازاً واحداً.

لم تستطيع تعميمه نظرا لتكلفته الضخمة كما أن الصعوبة تكمن في طرق وأساليب تجميع هذه الطاقات من أجل تصديرها ورغم هذا فالأفضل تحمل تكاليفها المالية بدلاً من تحمل تكاليف التدهور البيئي.

الجدول رقم: (03- 35).

تكاليف التسجيل لمشاريع آلية التنمية النظيفة (الدولار)

التخفيض السنوي لكلف إنبعاثات الكربون	تكلفة مشاريع آلية التنمية النظيفة
أكثر من 15000	5000
بين 15000 و 50000	10000
بين 50000 و 100000	15000
بين 100000 و 200000	20000

المصدر: معمل ريزو الدنمركي، ترجمة محمد مصطفى ، طاقة الرياح وآلية التنمية النظيفة.

يظهر الجدول آلية التنمية النظيفة بالرغم من تكاليفها المرتفعة ألا أنها أقل عموماً من الخسائر في النظام البيئي والاقتصادي العالمي في حال عدم اتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية للحد من الإنبعاث. [1]

المطلب الثاني: الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة في الجزائر

[1] زواوية أحلام، مرجع سبق ذكره، ص49

تلعب الطاقة المتجددة دوراً هاماً في حياتنا بكل توجهاتها فالجزائر من بين الدول التي تبنت فكرة التجديد الاقتصادي منذ سنوات خلت لكن بوتيرة ثقيلة نظراً لجهلها بالتكنولوجيا اللازمة لهذا المجال لكن بتجنيد كل الطاقات واكتساب الخبرات والتوجه نحو الاستثمارات الأجنبية والشراكة الاقتصادية هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن بلادنا سوق خصبة في مجال الطاقات المتجددة خاصة طاقة الشمس والرياح.

العلم + التكنولوجيا
البحث العلمي ـــــ زيادة مخزون المعرفة ـــــ تحويل المعرفة إلى ثروة ـــــ خلق الثروة والمكاسب التنموية ـــــ تحقيق التنمية المستدامة الشاملة.

المصدر: كريالي بغداد، حمداني محمد، استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة .

ترتبط الطاقة بعملية التنمية ارتباطاً عضوياً من حيث كونها مصدراً أساسيا للقدرة على آداء جميع أنواع النشاطات الذهنية والجسدية والآلية وبما أنها قاعدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن توفرها بالكميات المطلوبة يعد شرطاً ضرورياً لإحداث التنمية المستدامة.

التمهيد لاستغلال الطاقات المتجددة في الجزائر

وفرت الجزائر الهياكل المؤسساتية في مجال الطاقة المتجددة والتي تختص بالبحث العالمي والتكنولوجي بالشراكة مع الجامعات الجزائرية ووزارة الصناعة والمناجم وكذا شركة سونلغاز من أجل العمل معاً على تطوير الاستغلال والاستثمار في هذا المجال وأعطت الحكومة كل الاهتمام والتمويل اللازمين للحصول على نتائج عملية وملموسة في الميدان، أذا ما لسندت المهام لأهلها ووضعت استراتيجيات واضحة ذات خطط علمية وأهداف مستقبلية واضحة ومحسوبة.

وتقول السيدة نادية ولد علي نائبة المدير العام في الاجتماع العربي حول الطاقات المتجددة المنعقدة من 11إلى 12 نوفمبر 1013 عن الطاقات المتجددة " فهي في تصميم السياسات الطاقوية والاقتصادية الجزائرية مند سنوات وحتى 2030 سيكون حوالي 40% من إنتاج الكهرباء الموجهة للاستهلاك الوطني من أصول متجددة.

وتتمثل الهياكل المؤسساتية فيما يلي: (على مستوى الوطن)

- ✓ مركز تطوير الطاقات المتجددة CDER بوزريعة الجزائر.
- ✓ وحدة تطوير التجهيزات الشمسية UDES بوسماعيل الجزائر.
- ✓ وحدة البحث في للطاقات المتجددة بالوسط الصحراوي URERMS أدرار.
- ✓ وحدة البحث التطبيقي في الطاقات المتجددة – غرداية.
- ✓ وكالة ترقية وعقلنة استعمال للطاقة APRVE الجزائر.
- ✓ نيو انيارجي ألجيريا New Enegy Algeira (NEAL) [1]

[1] نادية ولد علي، برنامج الطاقات المتجددة في الجزائر، الاجتماع العربي، حول الطاقات المتجددة من 11إلى 12 نوفمبر 2013 ، ص05

ويتمثل البرنامج فيما يلي حسب المراحل

- 2013 تأسيس قدرة إجمالية تقدر ب 110 ميغاواط.
- 2015 تأسيس قدرة إجمالية تقارب 650 ميغاواط.
- إلى غاية 2020 ينتظر تأسيس قدرة إجمالية 2600 ميغاواط للسوق الوطني مع احتمال تصدير ما يقارب 2000 ميغاواط
- 2030 يرتقب تأسيس قدرة حوالي 12000 ميغاواط للسوق الوطني وتصدير 10000 ميغاواط.

يتكون البرنامج من خمسة فصول: حسب الأولويات

- القدرات الواجب وضعها حسب مجال النشاط الطاقوي.
- برنامج فعالية الطاقة.
- القدرات الصناعية الواجب تطويرها لمرافقة البرنامج.
- البحث والتطوير.الإجراءات التحفيزية والتنظيمية حيث يشمل البرنامج إلى غاية 2020 انجاز 60 محطة شمسية كهروضوئية حرارية وحقول الطاقة للرياح ومحطات محطات مختلطة ويكون انجاز مشاريع لإنتاج الكهرباء للسوق الوطنية على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: ما بين 2011 إلى 2013 (مشاريع ريادية نموذجية لاختيار التكنولوجية المتوفرة).

المرحلة الثانية: ما بين 2014 إلى 2015 توسيع البرامج والنشر علة مستوى أوسع.

المرحلة الثالثة: ما بين 2016 إلى 2020 انجاز الأعمال الطاقوية وتطوير توليد الطاقة لحسن العزل الحراري للمنازل، تطور سخان الماء الشمسي، تعميم المصابيح الزئبقية بمصابيح تشغيل بالصوديوم، تكييف الهواء بالطاقة الشمسية، تحلية المياه المالحة.

وهذا كله تحت وصاية وزارة الطاقة والمناجم لكونها متفتحة للمتعاملين العموميين والخواص، أما من الناحية القانونية والتشريعية فقد وضع الإطار القانوني في شكل مراسيم تنفيذية يخص تطوير الطاقات المتجددة ويتمثل في: [1]

قانون ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة ويتعلق الأمر بالقانون رقم 09/04 الصادر في 14 أوت 2004 والمتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة .

- ✓ قانون التحكم في الطاقة و المتمثل في القانون رقم 99-09 للصادر في 08 جويلية 1999.

[1] نادية ولد علي، مرجع سبق ذكره، ص06- 07

- ✓ قانون الكهرباء والغاز والمرسوم التنفيذي 02 – 01 المؤرخ في 05 فبراير 2002 المادة 26

تخص التمويل وقانون المالية 2011 تخصيص 01% من عوائد البترول بلاً 0.5% 2010.

التنمية الاقتصادية المستدامة والطاقة المتجددة في الجزائر

إن التنمية الاقتصادية المستدامة بصفة عامة ولدى جميع الدول والمنظمات تكون محققة إذا ما توصلت إلى الأهداف التالية:

- ✓ تحقيق رفاهية السكان .
- ✓ الحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية والتقليل من التلوث.
- ✓ الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وتحديد طاقة استيعاب النظم البيئية.
- ✓ تحسين الأسواق وإحداث تغير مناسب في حاجات وأولويات المجتمع.
- ✓ تحسين آليات التكنولوجية ونقلها وربطها بالأهداف الاجتماعية التنموية.

أما مؤشراتها فأولها مكافحة الفقر والقضاء عليه، معدلات البطالة، إنصاف التوزيع في حصة الفرد من الدخل الإجمالي،التعليم، الوعي الصحي، والتدريب. [1]

المطلب الثالث: الطاقات المتجددة و الشراكة الأجنبية من اجل التنمية المستدامة .

الشكل رقم: (03 – 08). شروط الاعتماد على بدائل الطاقة التقليدية.

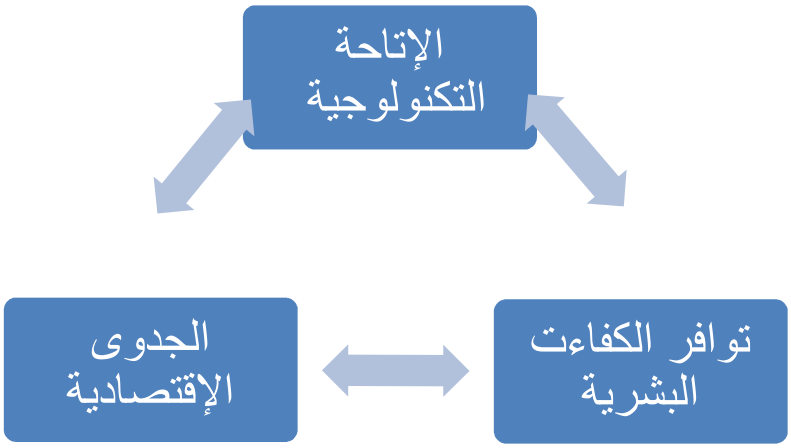

المصدر: الخياط محمد مصطفى.

[1] نادية ولد علي، مرجع سبق ذكره، ص07- 08

وفي هذا المجال قامت الجزائر وعياً منها بضرورة التجديد مع تثمين الطاقة التقليدية (البترول والغاز) بمشاريع تجسيداً للبرنامج المسطر، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم: (03- 36).

مشاريع إنتاج الطاقة الشمسية بتقنية GSP بالجزائر (SP) لاقطات لإحلال للطاقة الشمسية

المحطات الشمسية الهجينة	المنطقة	قدرة المحطة الشمسية (ميغاواط)	السنة
SPPمخطط الطاقة الشمسية الأول	حاسي الرمل	150 ميغاواط منها 25 ميغاواط من اصل الشمس	جوان 2011
SPP مخطط الطاقة الشمسية الثاني	مغاير	470 ميغاواط منها 70 ميغاواط من أصل شمسي	آفاق 2014
SPPمخطط الطاقة الشمسية الثالث	النعامة	70ميغاواط من أصل شمسي	آفاق 2016
مخطط الطاقة الشمسيةSPP الرابع	حاسي رمل	70 ميغاواط من أصل شمسي	آفاق 2018

المصدر: Nations Economic Commission For africa : office for north africa

General Secretaniat

من خلال الجدول يتبين لنا إمكانية الاستثمار في الطاقة الشمسية في الجزائر خاصة إذا علمنا أن: [1]

الجدول رقم: (03- 37).

القدرة الشمسية الموجودة في الجزائر

المناطق	الساحلية	الهضاب العليا	الصحراء
المساحة %	4	10	86
المد المتوسط لإشعاع الشمس ساعة/للعام	2650	3000	3500
الطاقة المتوسطة كيلوواط سا/م$_2$ /السنة	1700	1900	2650

المصدر: مركز تنمية الطاقات المتجددة. بوزريعة –الجزائر

تتوفر الجزائر على إمكانات طبيعية هائلة في مجال الطاقات البديلة عن المحروقات بامتلاكها أكبر المصادر في العالم وهي الطاقة الشمسية حيث تعتزم الاستثمارات فيها بكثافة المحطات التي تتلقى نور

[1] لامية عيوانة، مرجع سبق ذكره،ص15

الشمس الساط3000ساعة سنوياً وهذا ما يكسب السوق الجزائرية خصوبة تتسابق البلدان الأوروبية في الحصول على فرص للشراكة مع الجزائر في مجال تطوير الطاقات المتجددة حيث ابرم العديد من العقود من بينها مذكرة تفاهم مع ألمانيا حول الطاقة المتجددة وحماية البيئة سنة 2009 ومشروع بناء محطة الطاقة الهجينة بالشراكة مع شركة ابينير الاسبانية.

وتعد مبادرة أوروبا (ديزرتيك) التي أنظمت إليها الجزائر في ديسمبر 2011 من أهم المقترحات الدولية لاستغلال الطاقة الشمسية كمصدر أساسي لإنتاج الكهرباء حيث تم لتأسيس هذا المشروع في ألمانيا، ويمثل شراكة 56 مؤسسة تمثل 15 دولة والهدف منه هو أنشاء سوق للطاقات المتجددة على الصعيد الصناعي انطلاقاً من الصحراء الكبرى في شمال أفريقيا والشرق الأوسط وتقدر قيمته الإجمالية ب 400 مليار أورو بما يعادل 560 مليار دولار.بالإضافة الى عقد الشراكة مع ألمانيا لإنشاء وحدة إنتاجية برويبة لإنتاج الصفائح الشمسية و مذكرة تفاهم بين مؤسسة سوناطراك الجزائرية و مفوضية الاتحاد الأوروبي لتعزيز المبادلات و الخبرات و التقنية و الدراسات لاقتحام الأسواق الخارجية و الترقية المشتركة لإنتاج الطاقات المتجددة التي تنوي الجزائر بلوغها خلال (2011–2030) نحو 22000 ميقاواط اي ما يعادل 40% من إنتاج إجمالي الكهرباء و تطمح الى تصدير 10.000ميقاواط من 22000ميقاواط تم برمجتها و توجيه 12.000 ميقاواط لتلبية الطلب المحلي على الكهرباء و هذه الحركية الإنتاجية و الاقتصادية ستسمح بإنشاء ما لا يقل عن 100 ألف منصب شغل.

هذه الإمكانات الهائلة تسمح بتغطية 60 مرة احتياجات أوروبا الغربية وأربع مرات الاستهلاك العالمي حسب وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية كما تسمح بتغطية 5000 مرة الاستهلاك الوطني من الكهرباء.

تقع الجزائر في منطقة إستراتيجية من حيث الإشعاع الشمسي، الذي يتراوح في شهر جويلية عند الشدة القصوى للشعاع من($6\ kwh/m^2$) إلى($9\ kwh/m^2$)، في الأيام العادية التي تتميز بصفاء الجو، أما الإشعاع السنوي فيتجاوز ($2500\ kwh/m^2$).[1]

[1] Tendance mondiale en energie renovelable annual investment/ net capacity additions/ production in 2013 p 07

خلاصة الفصل

أذن الطاقة ومازالت تؤدي دوراً هاناً في التطور الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها أحد مستلزمات القطاعات الاقتصادية المختلفة فهي الوقود المحرك لجميع النشاطات، وعلى جميع الأصعدة ولما بات الطاقات التقليدية غير متجددة وآيلة للزوال، فضلا عن كونها أدخلت العالم بصفة عامة والدول المنتجة بصفة خاصة، والدول المنتجة والمصدرة والمعتمدة على ما يدخل منها العالم بصفة أخص، أدخلت كل هؤلاء في دوامة المخاوف والتحسبات نظراً لتقلباتها المفاجئة، وبصفة متكررة فلا يكاد العالم يخرج من أزمة نفطية حتى يدخل في صدمة أخرى، إما ارتفاعاً أو انخفاضاً والنتائج كلها وخيمة يتكبدها العالم بمستويات متفاوتة.

وعليه أصبح من الضرورة بمكان التوجه إلى طاقات متجددة نظيفة ليست لها تبعات بيئية ولا مخلفات صحية وتتمثل في طاقة الشمس وطاقة و طاقة الرياح، نِعمن الله سبحانه وتعالى وهي الطاقات التي لا يختلف عليها اثنان بأن الجزائر قد تكون من الأثرياء إذا ما تحكمت في استغلالها واستعمالها ولاستثمار فيها، فالصحراء الجزائرية كما جادت بالبترول فهي أجود في طاقة الشمس والرياح إذا ما أسند البحث فيها واستعمالها إلى أهله وإذا ما وضعت الحكومة إستراتيجية شفافة واضحة المعالم والأهداف من أجل التحول من الاقتصاد الريعي إلى لبديل الذي يضمن حياةً ومستقبلاً للأجيال القادمة.

خاتمة

النفط كمادة خام حيوية للبشرية تثير الكثير من النقاش في ميدان السياسة أكثر مما تثيره في ميدان الاقتصاد، وتؤثر فيه العوامل السياسية بشكل أكبر وأوسع من العوامل الاقتصادية، فكمية الإنتاج النفطي وكذلك أسعاره هي قرارات سياسية بالدرجة الأولى وليس لها علاقة بميكانيكية السوق الكلاسيكية المعروفة.

النفط مادة غير متجددة كبقية مواد الإنتاج الأخرى المعروفة ولهذا فإن سعر هذه المادة لا تقرره عوامل العرض والطلب وتكاليف الإنتاج فقط تدخل في تقرير سعره أيضا حسابات تعويض هذه المادة الحيوية وثمن البدائل المتاحة، ومن ينظر إلى تسعير النفط اليوم على أنه خاضع للعرض والطلب وميكانيكية السوق يتجاهل العناصر الرئيسية المكونة لسعر مادة كهذه، لذلك فإن الدعوة إلى تجميد الأسعار – وهي مدار المعركة التي تدور اليوم على الساحة النفطية – كمدخل لحل مشكلات العالم الصناعي وبالتالي للحفاظ على التوازن الاقتصادي العالمي.

ولهذا لقد حاولنا في دراستنا الإجابة على الإشكالية التي تدور حول عدم استفادة الجزائر من الأزمات النفطية السابقة ولا من التدفقات المالية المحصلة في فترة البحبوحة المالية؟ !

فعلى الصعيد الوطني تعتبر الثروة النفطية عماد الاقتصاد الجزائري، قائدة عملية التنمية الاقتصادية منذ الاستقلال وإلى غاية يومنا هذا، ولكن عند انهيار أسعار النفط في سنة 1986 تعرضت الجزائر لأزمة عصفت بالأخضر واليابس ولم يتحقق الاستقرار المنشود إلا بعد عودة أسعار النفط للارتفاع اعتبارا من سنة 2000، ولكن مع نهاية سنة 2015 نرى أن أزمة 86 تعود من جديد وهذا راجع لعدم توازن الأطراف الاقتصادية في الدولة ، والحاجة المتزايدة للثروة النفطية سواء من الناحية الطاقوية أو من الناحية المالية، جعلت المجتمع الدولي يفكر في إيجاد إستراتيجيات بديلة تقلل على الأقل من شدة الاعتماد على هذه الثروة .

نتائج الدراسة

ومن هذا المنطلق،ومن خلال دراستنا هذه نخلص إلى النتائج التالية:

- الثروة النفطية تعتبر المساهم الأول، والركيزة الأساسية في تطوير الاقتصاد الدولي، وما وصلت إليه الجزائر اليوم من رقي وازدهار.
- ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات يجعله يتأثر بأهم الأحداث التي تجري على مستواه، خاصة في ظل الوضع السياسي.
- التقلبات السعرية للبترول في السنوات الأخيرة لا تعود بالضرورة إلى النقص في الإمدادات، بل إلى عوامل أخرى ليس للدولة المصدرة دخل فيها.
- تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الاقتصاد الوطني.

- إن التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني اختلالا أو توازنا وهو ما أكدته أزمة 1986، التي نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز، وهو الأمر ذاته بالنسبة لازمة 1998.

ان إبراز هذه الحقائق لا يعني أن البترول قد فشل تماما في تطوير الاقتصاد الجزائري، بل أن مساهمته تبقى كبيرة وخاصة ما حدث في السنوات الأخيرة من إصلاحات والتخلص من المديونية الخارجية، إلا أن واقع الجزائر حاليا يفرض ضرورة استخدام الفوائض المالية في تحسين الجانب المالي، الأسواق المالية والنقدية والعينية للمؤسسات والاستثمارات الإنتاجية معا.

التوصيات:

من خلال دراستنا، تأكدنا أن الاقتصاد الجزائري يعتمد كليا على الريع البترولي و ما ينتج عن تصديره خاما من مدا خيل بنسبة 95% من إيرادات الدولة الجزائرية فمصدر الأموال الوحيد الذي مولت به المشاريع التنموية في كل القطاعات مند الاستقلال و إلى يومنا هذا هو من الثروة النفطية بدءا من المخطط الثلاثي و المخططين الرباعيين و الفترة الانتقالية 1978 _1979و المخططين الخماسيين ، و ما أن انخفضت أسعار النفط في الأسواق الدولية حتى دخلت الجزائر في أزمة اقتصادية تحولت إلى أزمة اجتماعية ثم سياسية إلى أزمة أمنية سببها الرئيسي ليس البحث عن الديمقراطية والتعددية الحزبية و إنما هي أزمة مالية بحتة و الدليل على ذلك ما أن عادت أسعار البترول للارتفاع في الأسواق الدولية النفطية حتى عاد الاستقرار للجزائر.

- وبعد تعرضنا في دراستنا للبدائل المرشحة لخلافة البترول من طاقات متجددة و قد ذكرنا بعض الأنواع منها وجدنا أن الطاقة الشمسية أفضل مرشح لإحلالها مكان البترول لكن هذا على المدى الطويل ثم تأتي طاقة الرياح و الطاقة الكهرومائية والتي يمكنها أن تغطي 7%من الاستهلاك العالمي في آفاق 2040 INTERNATIONAL ENERGY AGENCY
- ومن خلال البحث استنتجنا أن الجزائر واعية بحتمية العمل في اتجاه جديد بالنسبة لها كبلد فتي ما زال هشا ،وهو اتجاه الطاقات النظيفة و المتجددة وغير الزائلة مع إعطاء الأولوية للفلاحة و الزراعة و الثروة الحيوانية و كدا الثروة السمكية و البحرية من اجل تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة إلى جانب الصناعة التي تملك كل مقوماته من مواد أولية تنقصه اليد العاملة الماهرة المزودة بالتقنيات الحديثة والتا طير المتخصص.
- كما توصلنا بعد الاطلاع و البحث عن البدائل للنفط أو على الأقل الدعائم التي من شانها أن تساهم بشكل فعال جدا هو قطاع السياحة الذي يرشح لان يكون منفذا هاما و موردا يضمن المداخيل الوفيرة من العملة الصعبة بما يجلبه القطاع من ثروات للتنمية الوطنية و من خلاله يمكن أن يتطور قطاع الخدمات الذي هو بدوره فعال في جلب الأموال . و الجزائر كأرض للتاريخ والحضارات على مر العصور و كطبيعة ساحرة ومتنوعة ولوحة فنية صنعها الخالق لن تضيق

بسكانها ولا بضيوفها ما توفر الأمن و الاستقرار والاحترام للثوابت الوطنية.وبذلك أردنا أن نضع التوصيات التالية على ضوء هده الدراسة المتواضعة.وهي كمايلى:

- 1-لا يمكن الاستغناء عن البترول بل يجب على الجزائر أن تعيد تنظيم قطاع المحروقات عن طريق الاستغلال العقلاني له و التقليل من تصديره خاما دون تصنيع و خلق أو تأسيس شركة وطنية أخرى كبرى ترافقها الشركة الأم سونا طراك تكون مواكبة للتقنيات الحديثة ومجال لإثبات النتائج المتحصل عليها من تكوين الإطارات الجزائرية في ظل الشراكة والاتفاقيات الأجنبية في هذا المجال.
- 2-المراقبة الصارمة على الأموال العامة والإيرادات البترولية على وجه الخصوص ومعاقبة المختلسين و المبذرين لأموال الشعب لردع غيرهم و كذلك استرجاع الأموال المهربة إلى الخارج مع حرمان المخالفين من أي امتيازات أو مناصب ذات أهمية في الدولة.
- 3 -تغليب المصالح الاقتصادية للأمة والاستعانة بالكفاءات الجزائرية الخبيرة في الاقتصاد مع تقليص تدخلات رجال السياسة و ضغوطاتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية التي لا تخدم إلا المصالح الشخصية.
- 4 تنظيم الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي بما يحفظ للدولة و الشعب كرامته و سيادته و استقلاله عن كل تبعية مع تحفيزه وتشجيعه وعدم الارتجال في إبرام الاتفاقيات و الصفقات.
- 5-تشجيع و فتح المجال للاستثمار الوطني بوضع التحفيزات المالية و المرافقة التقنية مع المراقبة و المحاسبة المالية و تثمين النتائج مهما كانت ضئيلة.
- 6 الاهتمام بالقطاع الفلاحي بما فيه من تربية المواشي والأبقار وإنتاج الحليب و مشتقاته ذات الاستهلاك الواسع و الضروري والتي تثقل فاتورة الاستيراد و هذا من خلال وضع إستراتيجية للقطاع تبدأ بحل المشاكل المتراكمة لسنوات كالعقار الفلاحي ، ملكية الأرض الفلاحية و الحد من التوسع العمراني على حساب السهول الخصبة،منح الدعم المالي للفلاحين الحقيقيين مع المراقبة و المتابعة والمعاقبة في حال التقصير و التثمين في حال الجد و تحقيق النتائج الايجابية .
- 7 العودة إلى الاهتمام بعملية استصلاح الأراضي الصحراوية خاصة وأنها أثبتت نجاعتها و مردوديتها إذا ما استغلت المياه الجوفية .
- 8-تشجيع القطاع السياحي و الاستثماري هذا المجال الاستراتيجي الذي يمكنه أن يساهم بشكل فعال في التنمية المستدامة و تحقيق مداخيل كبرى قد تمول الزراعة أو الصناعة و تشكل موردا للعملة الصعبة.
- 9-منح الصفقات العمومية الخاصة ببناء المنشآت (الفنادق، المطاعم، تجهيزاتها.....)إلى ذوي الضمائر من اجل الإتقان وعدم العودة إلى الترقيع مما ينفر السائح الأجنبي كما السائح الجزائري.

- 10-النشر و الإشهار و نسخ الدلائل السياحية للتعريف بالبلد و مزاياه و كذا تطوير التكوين الفندقي و السياحي في إطار الأصالة مع العصرنة، و تطهيرا لقطاع من كل الطفيليين والدخلاء على هذا المجال.
- 11-تطوير البحث العلمي و التكنولوجي و الابتكارات في مجال الطاقات البديلة و خاصة الطاقة الشمسية حيث يمكن اعتبار إن الصحراء الجزائرية من أكثر المناطق الأكثر عرضة لأشعة الشمس في العالم .
- 12-التنسيق بين مؤسسات البحث العلمي و مطالبتها بالنتائج الملموسة في الابتكار و التطوير وليس مجرد تقارير حبر على ورق مع إسناد الأمر لأهله حتى لاتؤكل الأموال المخصصة للبحث العلمي في السياحة ومصاريف التنقلات للمدراء وحاشيتهم.
- 13-استحداث مؤسسة للطاقات المتجددة ذات طابع اقتصادي علمي مالي مستقلة عن وزارة التعليم العالي إداريا ترافق و تراقب و تعاقب بجدية و بقوة القانون مسيري مؤسسات البحث العلمي المتلاعبين بنتائج البحوث ومن جهة أخرى تمويل الابتكارات المصغرة لاقحمها في السوق خاصة العتاد الفلاحي (مضخات الماء تعمل بالطاقة الشمسية للاقتصاد في الكهرباء _طابخات شمسية للاقتصاد في الغاز الطبيعي و غيرها.
- **آفاق الدراسة:**

لمواصلة البحث عن بدائل للثروة النفطية والتطرق لجميع النقاط ومن اجل تحقيق التنمية المستدامة و الخروج إلى آفاق اقتصادية واسعة بعيدا عن ضغوطات الأسعار و النفط و القوى الاقتصادية العظمى، لابد للمسؤولين عن الشؤون الاقتصادية في البلاد أن تكون استراتيجياتهم مدروسة بدقة وخاصة بجدية ولابد من متابعة المشاريع المسجلة وأهدافها بكل شفافية ونزاهة و التوصل إلى النتائج الفعلية الايجابية ثم تطبيقها من اجل تحقيق التنمية الشاملة لبلدنا الجزائر.

ملخص :

في خضم القلق المتزايد بشأن تطورات أسعار البترول و تداعياته على الاقتصاد الجزائري بحيث يهدف هذا البحث إلى معرفة أثر التغير في أسعار البترول على بعض المؤشرات الاقتصادية كالميزان التجاري ،الناتج الداخلي الإجمالي ،الميزانية العامة للدولة خلال فترات زمنية متتالية منذ التأميم إلى يومنا هذا .

واعتمادنا على المنهج التاريخي كان بغرض الاستدلال بالظواهر الاقتصادية التاريخية بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي من اجل الاستشهاد بالبيانات و الجداول الإحصائية حيث توصلنا من خلال البحث إلى أن المتغيرات الاقتصادية ترتبط ارتباطا وثيقا بأسعار النفط و بشكل طردي ارتفاعا و انخفاضا بما يعطينا دليلا واضحا على الأثر السلبي للصدمات النفطية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر و ضرورة إيجاد البديل للبترول من اجل التخفيف من التبعية الاقتصادية له.

الكلمات المفتاحية :تسعير البترول، مؤشرات اقتصادية ،تطورات جيو سياسية، استراتيجيات اقتصادية ،بدائل النفط.

Résumé :

Au milieu de la préoccupation croissante au sujet de l’évolution des prix du pétrole et des impact sur l’économie algérienne afin que cette recherche vise à découvrir l’impact de la variation du prix du pétrole sur certains indicateurs économiques (balance commerciale ,le produit intérieure brut,(PIB),le budget de l’état).L’approche historique pour le développement de phénomènes plus historique de la méthode d’analyse descriptive pour description et l’analyse des données statistiques , pour conclusion ,les variables économiques sont liées en grande partie au prix du pétrole signifient qu’il s’agit d’un impact négatif des chocs d’huile sur la stabilité économique de l’Algérie .

Mots -clés : les prix du pétrole, des événements géopolitiques, les indicateurs économiques.les stratégies économiques.

قائمة المراجع

1- المراجع بالغة العربية

أولا: الكتب

1- عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة 2011/1432.

2- عدنان الحاج ، محطات اقتصادية 2008/2005، دار القرابي، بيروت الطبعة الأولى، 2009.

3- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار الحامد للنشر والتوزيع ،2008.

4- علي عباس عبد الجليل، علاقة الاقتصاد الجزائري بالقطاع النفطي2004، 2008/2007.

ثانيا: الرسائل والمطبوعات الجامعية

1- أوليمار أبراهيم وبوشوشة قادة، فريق المكمني الشمسي والرياح مقاطعة التحويل الكهروضوئي، وحدة البحث في الطاقة المتجددة بالوسط الصحراوي أدرار.

2- د أمينة مخلفي،محاضرات حول مدخل للاقتصاد البترولي اقتصاد النفط الجزء الأول إعداد الباحثة الدكتورة 2014/2013

3- العمري علي، دراسة تأثير أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2006/1970، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/2007.

4- بوبكري رقية وغرباوي نور اليقين، مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، مذكرة لاستكمال شهادة الليسانس جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2013/2012.

5- بركات عماد الدين – بلبالي يمينة، مداخلة في اليوم الدراسي، دور السياحة في تنمية الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، جامعة أحمد دراية أدرار

6- خويلدات محمد مجاهد، أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي، مذكرة لاستكمال شهادة الليسانس، 2013/2012.

7- داوود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السيايسة المالية في الجزائر من(2000ألى 2010)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في العوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012/2011.

8- رويجع السعيد، التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، جامعة ورقلة، 2013/2012.

9- زواوية أحلام ، دور اقتصاديات الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013/2012.

10- د- زغيب شهرزاد أ- حليمي حكيمة، القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال، في الاقتصاد الجزائري،بحث، جامعة سطيف،2002.
11- لامية عيوان الطاقة المتجددة ودورها في الاقتصاد الجزائري، مذكرة الاستكمال شهادة الماستر، جامعة ورقلة، 2013/2012.
12- نادية ولد علي برنامج الطاقة المتجددة في الجزائر، الاجتماع العربي حول الطاقة المتجددة، من 2011ألى2013.
13- وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة بسكرة،203.

ثالثا : الدوريات والمجلات

1- الموسوعة العلمية، متاحة على الموقع، https://on.wikipidia.org./wik
2- سي آيلند، مذكرة حول الإصلاح في الجزائر، لسنة 2004، ص04 ، متاحة على العنوان، http://ol mourodia.d.t.org تاريخ الاطلاع 2016/02/12 على الساعة 21سا و30د
3- مقال، الاقتصاد الجزائري رهن تقلبات السوق العالمية، في جريدة الجزائر نيوز، صدر بتاريخ 2012/01/28 متاح على الموقع http//www egegoirn euis 37/34274 .info/national/2001/26/18/31/03
4- نبيل بويبة، السياسة الفلاحية في الجزائر، مقالة ، متاحة على الموقع، http/ etes/ googl. Com/site/bouibia/aor
5- أ- قوريشي نصيرة، أبعاد وتوجيهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،عدد 5 ، جامعة الشلف – الجزائر، متاحة على الموقع، kourna@maktoob.com

2 - المراجع بالغة الفرنسية

Tendance mondiale en énergie renouvelable annuel investment/ net capacity additions/ production in 2013